

دولة الشرق الاستبدادية

بيري أندرسون

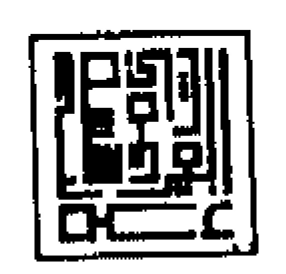
ترجمة : بديع عمر نظمي

دولة الشرق الاستبدادية

بيري أندرسون

دولة الشرق الاستبدادية

ترجمة: بديع عمر نظمي



مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.

* بيري اندرسون: دولة الشرق الاستبدادية.

* الطبعة العربية الأولى ١٩٨٣.

* الناشر: مؤسّسة الأبحاث العربية . ش. م. م.

ص . ب . ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) ، بيروت ـ لبنان .

هاتف ٨٠٤٢٥٧، تلكس ٢٠٦٣٩، دِلتاـ لبنان.

* الغلاف : سمر دملوجي

* يضم هذا الكتاب بحثين من كتاب:

Perry Anderson: *Lineages of the Absolutist State,* Verso Edition 1979

يتألف هذا الكتاب من بحثين:

١ـ « دار الاسلام » أو نظام الحكم والاقتصاد في الدولة العثمانية.

٢ـ « حول « النمط الآسيوي في الانتاج ».

وهذان البحثان هما في الأصل جزء من كتاب للمؤلف بعنوان « أصول دولة الحكم المطلق » « *Lineages of the Absolutist State* » الصادر في لندن للمرة الأولى عام ١٩٧٤، عن دار « نيولفت بوك » (New Left BooK) والمعاد طبعه في ١٩٧٥ ثم ١٩٧٧. وتستند الترجمة على الطبعة الثالثة .

المحتويات

الفصل الأول

دار الاسلام
أو
نظام الحكم الاقتصادي في الدولة العثمانية

إن الحرب العالمية الأولى، التي تألبت فيها الدول الرأسمالية الكبرى في الغرب بعضها على بعض، وتقوضت بنتيجتها آخر الدول الاقطاعية في شرق أوروبا، قد انبعثت في الأصل من الركن الأوروبي الوحيد الذي لم يترسخ فيه نظام الحكم المطلق قط. فقد كان البلقان يؤلف منطقة جغرافية ـ سياسية فرعية متميزة، منفصلة في تطورها التاريخي انفصالا تاما عن بقية أجزاء القارة. والواقع، ان افتقار البلقان الى أي إندماج تقليدي أو منتظم في النظام السياسي الدولي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، هو بالذات ما جعل منه « برميل البارود » في أوروبا، والذي أدى بمرور الزمن الى تفجير حريق ١٩١٤. لذا فان النمط الإجمالي للتطور في هذا القطاع من القارة يشكل ضابطاً مناسباً وخاتمة لأي مسح لنظام الحكم المطلق. ولقد بقيت الامبراطورية العثمانية خلال وجودها في القارة، هيكلاً اجتماعيا مستقلاً. وكان البلقان في ظل حكم « الباب العالي » يبدو معزولا عن الآفاق العامة لاوروبا، بفضل السيطرة الاسلامية. غير ان الهيكل التنظيمي للدولة التركية وديناميتها تبقى لهما أهمية نسبية كبرى ، نظراً للتناقض الذي تمثله مع كافة أشكال الحكم المطلق الأخرى في أوروبا. وبالاضافة الى ذلك، فان طبيعة النظام العثماني تقدم التفسير الأساسي لاستمرار شبه جزيرة البلقان بعد أزمة الفترة المتأخرة من العصور الوسطى، في التطور على نمط يختلف تماما عنه في سائر أوروبا الشرقية، متمخضا عن نتائج

استمرت لمدة طويلة في هذا القرن.

كان المحاربون الاتراك الذين اجتاحوا الاناضول الشرقي في القرن الحادي عشر لا يزالون بدواً صحراويين. ويعزى نجاحهم في آسيا الصغرى، حيث مني العرب بالفشل، جزئيا الى تماثل بيئتها المناخية والجغرافية مع الهضاب الجافة البـاردة التي انطلقـوا منها. وكـان الجمل ذو السنامين، وهـو واسطة نقلهم الأساسية، ملائما بشكل نموذجي لمرتفعات الأناضول، التي تعذر عبورهـا على الجمل العربي الاستوائي ذي السنام الواحد[١]. ومع ذلك فانهم لم يكونوا مجرد شعب بدائي من سكان القفار. ذلك ان الجنود الارقاء الاتراك المنحدرين من آسيا الوسطى كانوا قد خدموا الدولتين العباسية والفاطمية في الشرق الأوسط منذ القرن التاسع فما يليه، سواء كجنود او كضباط، حائزين في كثير من الأحيان على أعلى المراتب. وقد جرت الإشارة غالبا الى أوجه الشبه مع دور القبائل الحدودية الجرمانية في أواخر عهد الامبراطورية الرومانية. وقبل نشوب معركة «مانزكرت» بخمسين عاما، كان السلاجقة قد هبطوا من واحاتهم في تركستان الى فارس والعراق، وأسقطوا الدولة البويهية الواهنة وأقاموا امبراطوريـة سلجوقيـة كبرى عاصمتها بغداد. وسرعان ما استقر معظم هؤلاء الفاتحين الأتراك ليصبح الجيش والادارة المحترفين في السلطنة الجديدة، والتي ورثت وتمثلت بدورهـا التقاليـد الحضرية الطويلة والمستقرة لـ «الاسلام القديم» ـ بتأثيراته الفارسية الطاغية الموروثة عن الخلافة العباسية. الا انه في الوقت نفسه كان ثمة سيل من البدو التـركمان غـير المستقرين ينـدفع بـاستمرار في مـوجات جـامحة عـلى أطـراف الامبراطورية الجديدة. ولغرض تطويق وترويض هؤلاء القوم، اتجه ألب أرسلان الى القفقاس وفي طريقه اليها ألحق ضربة مصيرية ماحقة بالجيش البيزنطي في مانزكرت[٢]. ولم يعقب هذا الانتصار أي غزو منظم للأنـاضول من جـانب السلطنة السلجوقية. ذلك أنها كانت منشغلة عسكرياً بمناطق أخرى، في اتجاه النيل، لا البوسفور. وكان الرعاة التركمان هم الذين ورثوا ثمار مانزكرت، ومن ثم كان بوسعهم التوغل بسهولة في داخـل الأناضـول. ان هؤلاء المحاربـين والمغامرين الحدوديين لم يكونوا يبحثون فقط عن أراضٍ لقطعائهم، بل كانوا، من

---

(١) Xavier de Planhol, *Les Fondements de Geographiques de L'Histoire de L'Islam*, Paris 1968, pp. 39 - 44, 208 - 9.

(٢) C. Cahen, "La Campagne de Manzikert d'Aprés les Sources Musulmanes", *Byzantion* IX, 1934, pp. 621-42.

خلال عملية انتقاء ذاتي، مطبوعين بطابع يسمى النظرة « الغزوية » (ghazi) وهي عقيدة إسلامية محاربة ترفض أي تفاهم مع الكُفار، وهو التفاهم الذي طبع الدول القائمة على الإسلام القديم[٣]. إلا انه ما ان تم احتلال الأناضول بشكل فعال في موجات متعاقبة من الهجرة في ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، حتى تجدد الصراع نفسه في آسيا الوسطى. وكان فرع السلطنة السلجوقية في بلاد الروم، والمتمركز في قونية، قد خلق من جديد، وبسرعة، دولة مزدهرة فارسية الطابع، دخلت في نزاع مستمر مع الإمارات «الغزوية» المجاورة، والتي كانت متخلفة عنها بشوط بعيد، لا سيما إمارة « دانشمند »، واستطاعت ان تتغلب عليها بمرور الزمن. إلا ان الدول التركية المتنازعة في الاناضول، على اختلاف أنماطها ، سرعان ما اكتسحتها الغزوات المغولية في القرن الثالث عشر. وارتدت المنطقة الى وضع اختلطت فيه الإمارات الصغيرة بقبائل الرعاة الرحل. ومن مجموع هذا الخليط ظهرت السلطنة العثمانية منذ ١٣٠٢، لتصبح القوة السائدة، ليس فقط في تركيا بل في جميع أرجاء العالم الاسلامي.

ان الدينامية الخاصة التي حركت الدولة العثمانية، ورفعتها بعيداً فوق مصاف منافسيها من الاناضول، كانت تكمن في مزيج فريد من المبادىء « الغزوية » والإسلامية القديمة[٤]. وبسبب موقعها في السهول النيقية Nicaean، والمجاور مباشرة لبقايا الامبراطورية البيزنطية، فان قرب حدودها من العالم

(٣) Paul Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire,* London 1963, pp. 17 - 20.
يُعتبر هذا الكتاب القصير اللامع أهم بحث عن التوسع العثماني في مراحله الأولى.

(٤) Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire,* pp. 37 – 46.
إن تحليل «ويتك» للمبادىء الثنائية للدولة العثمانية هو في الواقع صدى غير مباشر للتقسيم الشهير لابن خلدون للتاريخ الاسلامي إلى مراحل متناوبة من العصبية البدوية (المتميزة بالحماس الديني، والتضامن الاجتماعي والبناء العسكري) والفراغ أو الدعة الحضريين (والمتميزة بالرخاء الاقتصادي والتعقيد الاداري، والفراغ المكرس للثقافة) وهي مراحل كان يعتبرها متناقضة مع بعضها ـــ حيث أن الحضارة الحضرية عاجزة عن مقاومة الغزو البدوي، في حين يعجز التأخر البدوي عن الصمود أمام الفساد الحضري، وبذلك ينشأ تاريخ دوري من قيام الدول وانحلالها.

إن تاريخ «ويتك» للامبراطورية العثمانية يمكن اعتباره نقضاً لهذه المعادلة، ففي الدولة التركية اجتمع المبدآن المتناقضان للتطور السياسي الاسلامي، للمرة الأولى، في انسجام هيكلي.

المسيحي حافظ على عنفوان حماسها العسكري والديني بكامله، في الوقت الذي انحدرت فيه الامارات الاخرى في المناطق الداخلية الى تراخ نسبي. وقد اعتبر الحكام العثمانيون أنفسهم، منذ البداية رسلاً «غزويين» في حرب مقدسة ضد الكفار. وفي الوقت نفسه، فان أرضهم كانت تقع على الطريق التجاري البري الرئيسي عبر آسيا الصغرى، ومن ثم اجتذبت التجار والحرفيين، وكذلك علماء الدين، الذين كانوا يؤلفون العناصر الاجتماعية الضرورية لدولة اسلامية من الطراز القديم، ذات تماسك مؤسساتي لا يرتكز على البداوة أو الجهاد. وبهذا الشكل توصلت السلطنة العثمانية، التي تقوّت في الحروب الفروسية المتواصلة منذ ١٣٠٠ الى ١٣٥٠، الى تسخير النظم القانونية والادارية الرفيعة للمدن الاسلامية القديمة، في خدمة الحماسة العسكرية الجبارة وحماسة الهداية عند سكان الحدود «الغزويين». وفي الوقت نفسه فان جزءا من زخمها الاجتماعي الأساسي كان لا يزال يكمن في السعي البدوي في طلب الارض، والذي كان القوة الدافعة للاحتلال التركي للأناضول في الأصل(٥). وقد كان التوسع الإقليمي، كذلك، عملية استعمار اقتصادي وديموغرافي.

وسرعان ما فرض هذا المضمون المتفجر الكامن في هذه المعادلة السياسية نفسه على أوروبا المسيحية. وكما هو معروف فقد زحفت الجيوش التركية الى شبه جزيرة البلقان، وتوغلت عميقا في داخلها، وبذلك طوقت العاصمة البيزنطية من الخلف. وفي ١٣٥٤، استقرت في كاليبولي. وفي ١٣٦١، كانت قد استولت على أدرنة. وفي ١٣٨٩، أبيدت القوات الصربية والبوسنية والبلغارية في كوسوفو، وبذلك قضي على أية مقاومة سلافية منظمة أخرى في معظم أرجاء المنطقة. وبعد ذلك بوقت قصير، تم الاستيلاء على تساليا وموريا ودوبروجا. وفي ١٣٩٦، الحقت الهزيمة في نيكوبوليس بالحملة الصليبية التي أرسلت لوقف هذا الزحف. وتلت ذلك فترة توقف قصيرة، جابه فيها جيش بايزيد، المنهمك في الاستيلاء عنوة على الامارات الاسلامية الأخرى في الاناضول، جابه فيها جحافل تيمورلنك التي كانت تجتاح المنطقة، وانكسر الجيش العثماني في أنقرة، وكان أحد الاسباب الرئيسية لذلك هو ان القوات «الغزوية» تخلت عن القتال فيما اعتبرته حرباً غير

---

(٥) Ernst Werner, *Die Geburt einer Grossmacht-Die Osmaner*, pp. 19 - 95.

إن كتاب فيرنر هو أهم دراسة ماركسية لنمو السلطة العثمانية، إلا انه ينتقد إهمال فيتك للاندفاع القبلي في طلب الأرض والكامن وراء التوسعية العثمانية الأولى، وهو انتقاد تعززه أبحاث المؤرخ التركي عمر باركان.

مقدسة بين الاخوة. وإذ تنبهت الدولة العثمانية، مرة اخرى، وبهذا الشكل العنيف، الى رسالتها الدينية، فقد أعادت تنظيم نفسها ببطء خلال الاعوام الخمسين التالية على الجانب الآخر من البوسفور، ونقلت عاصمتها الى أدرنة في الخط الأمامي من الحرب ضد النصرانية(٦). وفي ١٤٥٣، استولى محمد الثاني على القسطنطينية. وفي الستينيات التي تلت ذلك، تم الاستيلاء على البوسنة في الشمال والامارة الكرمانية في قيليقية. وفي السبعينيات، حُوّل الخان التتري في القرم الى مجرد تابع، ونصبت حامية تركية في كافا. وفي السنوات العشرين الأولى من القرن السادس عشر، استولى سليم الأول على سوريا ومصر والحجاز. وفي العقد التالي، تم الاستيلاء على بلغراد، واخضع الجزء الاعظم من هنغاريا وحوصرت فينا نفسها. وفي هذه الاثناء، كان قد تم اجتياح شبه جزيرة البلقان كله تقريبا. وتحولت اليونان وصربيا وبلغاريا والبوسنة وهنغاريا الشرقية الى مقاطعات عثمانية. أما مولدافيا، ووالاشيا وترانسلفانيا فكانت ولايات تابعة (تدفع الجزية) يحكمها صنائع مسيحيون وتحيط بها اقاليم خاضعة للحكم التركي المباشر على الدانوب والدنيستر. وكان البحر الاسود بحيرة عثمانية. وفي الشرق الاوسط تم في هذه الاثناء ضم العراق، واعقبه ضم القفقاس، وفي المغرب، خضعت الجزائر وطرابلس وتونس تباعا للسيادة التركية. ومنذ ذلك الحين، أصبح السلطان خليفة على جميع البلدان الاسلامية السنية. وبلغت المملكة العثمانية ذروة مجدها في ظل سليمان الاول في منتصف القرن السادس عشر، واصبحت أقوى امبراطورية في العالم. وكان شارل الخامس هو اقرب المنافسين الاوروبيين لسليمان الاول، الا ان موارد الأخير المالية كانت ضعفي موارد الأول.

ماذا كانت طبيعة هذا العملاق الآسيوي؟ ان خطوط هيكله العامة تمثل تناقضاً غريبا مع خطوط هياكل الأنظمة المطلقة المعاصرة له. كانت القاعدة الاقتصادية للحكم الاستبدادي العثماني هي الغياب التام تقريباً للملكية الخاصة للأرض(٧).

(٦) P. Wittek, De La Défaite d'Ankara à la Prise de Constantinople (un demi siècle d'histoire ottomane), *Revue des Etudes Islamiques*, 1948, I, pp. 1 - 34.

(٧) كان ذلك يمثل بالنسبة لماركس الصفة الأساسية لكافة أشكال ما أطلق عليه، تمشياً مع تقليد طويل، اسم «الاستبداد الآسيوي». وقد كتب إلى إنغلز معلقاً على وصف برنييه الشهير للهند المغولية: «إن برنييه مصيب في اعتباره غياب الملكية الفردية للأرض أساس كافة الظواهر في الشرق مشيراً بذلك إلى تركيا، وفارس، وهندوستان. إن هذا هو المفتاح =

كانت جميع الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي في الامبراطورية تعتبر ارثاً شخصياً للسلطان باستثناء الأوقاف[8]. وبالنسبة للنظرية السياسية العثمانية، كانت الصفة الرئيسية للسيادة هي حق السلطان المطلق في استثمار كافة موارد الثروة في داخل مملكته بوصفها ممتلكاته الامبراطورية الخاصة[9]. وكانت نتيجة ذلك عدم امكان قيام طبقة نبلاء وراثية مستقرة داخل الامبراطورية ، نظرا لعدم وجود ضمان للملكية يمكن أن يؤسسها. كانت الثروة والجاه مرتبطين ارتباطا وثيقا بالدولة، وكانت المنزلة الاجتماعية للأفراد لا تخرج عن نطاق المناصب التي يشغلونها في داخلها. وقد قُسمت الدولة نفسها بشكل غير دقيق الى أعمدة متوازية، أطلق عليها المؤرخون الاوروبيون فيما بعد (وليس المفكرون العثمانيون) أسماء « المؤسسة الحاكمة » و « المؤسسة الإسلامية او الدينية »، رغم انه لم يكن هناك ابدا فصل مطلق بين الاثنتين[10]. المؤسسة الحاكمة تضم مجموع الجهاز

الحقيقي، حتى للسماء الشرقية». (Selected Correspondence - p. 81) إن تعاليق ماركس حول «النمط الآسيوي للانتاج» تثير مشاكل عديدة وستجري مناقشتها فيما بعد. وأذا احتفظنا، الآن بمصطلح «الاستبداد» بالنسبة للدولة العثمانية، فينبغي أن يكون ذلك وفق مفهوم مؤقت ووصفي بحت. وما زلنا نفتقر إلى حد كبير إلى مفاهيم علمية لتحليل الدول الشرقية في هذه الحقبة.

(٨) كانت دور السكن، والكروم، والبساتين داخل حدود القرى تعتبر أملاكاً خاصة (الملك)، وكذلك شأن معظم الأراضي في المدن (ان أهمية هذه الاستثناءات ـــ البستنة والمدن ـــ ستبحث في سياقها الاسلامي العام)، وفي عام ١٥٢٨ كانت حوالى ٧٨ بالمئة من الأراضي العثمانية «أميرية» أي ملكاً للدولة. أنظر:

H.A.R. Gibb and H. Bowen, *Islamic Society and the West* Vol. I, Part I, London, 1950, pp. 236-7; Halil Inalcik, *The Ottoman Empire* London, 1973, p.110).

(٩) يرد هذا المفهوم بوضوح تام في:

Stanford Show, «The Ottoman View of the Balkans», In c. and B. Jelavich (ed.), *The Balkans in Transition*, Berkeley - Los Angeles 1963, pp. 56 - 60.

(١٠) كان أ. هـ. ليبير أول من صاغ مصطلحي «المؤسسة الحاكمة» و«المؤسسة الاسلامية» في كتابه:

A.H. Lybyer, *The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magneficent*, Cambridge, U.S.A. 1913, pp. 36-8.

وقد انتقد ن. ايتسكوفيتز (N. Itzkowitz) في بحثه : Eighteenth Century Ottoman Realities", *Studia Islamica*, XVI, 1962, pp.81-5, قبول الدارسين اللاحقين لها بشكل عام ، الا انه لم يقدم حججا مقنعة ضد استخدامها بالنسبة للقرن السادس عشر .

العسكري والبيروقراطي في الامبراطورية وقد تألفت مرتبتها العليا في معظمها من الأرقاء المسيحيين سابقا، ممن جرى ضم أكثرهم عن طريق نظام « الدوشرمة ». وكانت هذه المؤسسة التي أقيمت على الأرجح في ثمانينات القرن الرابع عشر أبرز تعبير عن تداخل المبادىء « الغزوية » والإسلامية القديمة، والتي حددت صعود النظام العثماني كمجموع[11]. ففي كل عام، كان يجري تجنيد الأطفال الذكور من بين الأسر المسيحية للسكان المحكومين في البلقان. فبعد اخذهم من ذويهم، كانوا يرسلون الى الآستانة او الأناضول لينشأوا تنشئة اسلامية ويتدربوا على المناصب القيادية في الجيش او الادارة ، بوصفهم الخدام المباشرين للسلطان. وبهذه الطريقة، تم التوفيق بين التقليد « الغزوي » في تغيير الدين والتوسع العسكري من جهة، والتقليد **الإسلامي** القديم في التسامح وأخذ الجزية من غير المؤمنين، من جهة أخرى.

كان مجندو (الدوشرمة) يوفرون ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ من الجنود الارقاء للمؤسسة الحاكمة سنويا: وكان يلحق بهم ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ جندي من اسرى الحروب او المباعين من الاجانب والذين كانوا يمرون بنفس عمليات التدريب لأغراض القيادة والخدمة[12]. وكان سلك عبيد السلطان المتكون بهذا الشكل يؤلف المراتب العليا من البيروقراطية الامبراطورية، ابتداءً بالمنصب الأسمى للصدر الأعظم ومروراً بمراتب « البيكويات »، و « السناجق » المحلية، وكذلك مجموع الجيش الدائم للباب العالي، والذي كان يتألف من الخيالة الخاصة في العاصمة وأفواج الانكشارية الشهيرة التي كانت تؤلف خيرة قوات المشاة والمدفعية للسلطة العثمانية. . (كانت احدى المهمات المبكرة الرئيسية للدوشرمة بالضبط توفير جنود مشاة منضبطين ويمكن الاعتماد عليهم في عصر كانت تسير فيه السيادة العالية للخيالة نحو نهايتها، وكان الفرسان التركمان غير مناسبين اطلاقا للتحول الى مشاة محترفين). ان المفارقة المثيرة الكامنة في قيام سلطة الرقيق ــ وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره في ظل الاقطاع الاوروبي ــ يمكن تفسيرها بشكل مفهوم ضمن مجموع النظام الاجتماعي للاستبداد

---

(١١) S. Vryonis, Isidore Glabas and the Turkish Devshirme, *Speculum*, XXXI, July 1956, No. 3, pp. 433 —— 43. وقد ثبّت هذا البحث تاريخ قيام هذه المؤسسة.

(١٢) Inalcik, *The Ottoman Empire*, P. 78; L.S. Stavrianos, *The Balkana Since 1453*, New York 1958, p. 84. كحالة استثنائية، شملت «الدوشرمة» في البوسنة الأسر المسلمة المحلية.

العثماني[١٣]. ذلك انه كان ثمة ارتباط بنيوي بين غياب الملكية الخاصة في الارض، وبين بروز ملكية الدولة للرجال. ومن حيث النتيجة، فعندما أصبح أي مفهوم قانوني دقيق للملكية معطلا في المضمار الرئيسي للثروة الأساسية في المجتمع، تميّعت وتحولت الدلالات التقليدية للحيازة في مضمار القوة البشرية، في الوقت نفسه. وعندما أصبحت كافة الملكيات العقارية من حق الباب العالي لم يعد من الأمور المهينة أن يصبح البشر ملكا للسلطان: ولم يعد « الرق » يعرّف بوصفه نقيضاً لـ « الحرية »، بل بمدى قرب الوصول الى القيادة الامبراطورية، وهي مجال غير محدد بالضرورة إلا انه ينطوي على تبعية تامة وامتيازات وسلطة ضخمة. وبذلك، فقد كان التناقض الظاهري في الدوشرمة منطقيا وعملياً تماماً ضمن المجتمع العثماني في مطلعه.

وفي الوقت نفسه، فان سلك الرقيق السلطاني لم يكن العنصر الوحيد في « المؤسسة الحاكمة » . ذلك انه كان يتعايش مع الطبقة العسكرية الاسلامية المحلية المؤلفة من المحاربين « السباهيين »، الذين كانوا يشغلون موقعا مختلفا جدا، وتكميليا في الوقت نفسه، داخل النظام. كان هؤلاء الجنود المسلحون يؤلفون خيالة «إقليمية» في المقاطعات. وكانت السلطنة تخصص لهم ملكيات

---

(١٣) لقد كان للنظام العثماني، بطبيعة الحال، جذور عميقة في التقاليد الإسلامية السابقة، وقد كانت ثمة سوابق هامة في التاريخ الإسلامي لقيام نخب من الحرس والقواد الأرقاء، كما سنرى. وكان الظرف التاريخي للحكم السياسي لهذه القوات البلاطية هو غياب الاستخدام الاقتصادي لعمل الرقيق في الفرع الرئيسي في الانتاج، أي الزراعة. فقد كان العالم الاسلامي، تقليديا، يستورد الرقيق لأغراض منزلية وترفيّة وإنفاقية Sumptuary بالدرجة الرئيسية، وكان هؤلاء الرقيق يتميزون دائما بشكل واضح عن الرقيق (العسكريين) المحظوظين. وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو في جنوب العراق في العهد العباسي، حيث ساد الرق في الاقتصاد الزراعي، ولكن لفترة قصيرة نسبياً، مما اثار انتفاضات الزنج في أواخر القرن التاسع. وفي الامبراطورية التركية، يبدو انه كانت ثمة بعض المقاطعات خارج نظام الأراضي الرسمي، يقوم على زراعتها محاصصون أرقاء، تم الحصول عليهم من الخارج عن طريق الحرب أو الشراء، إلا أن قوة العمل الهامشية هذه أصبحت مندمجة بوجه عام في مرتبة الفلاحين الاعتياديين خلال القرن السادس عشر. وفي الوقت نفسه، فان الاحتكار القانوني للارض، والذي كان يتمتع به السلاطنة العثمانيون، كان يرتكز ايضاً على التقاليد الاسلامية المبكرة التي تعود إلى ايام الفتوحات العربية الأولى في الشرق الأوسط. وعليه، فان سمتي النظام التركي المشار إليهما اعلاه، لم تكونا ظاهرتين اعتباطيتين أو منعزلتين، بل تتويجا لتطور تاريخي طويل ومترابط، وسنتطرق اليه فيما بعد.

عقارية تعرف بـ«التيمارات» (وفي بعض الحالات كانت هذه الملكيات أكبر حجمًا وتعرف بـ«الزعامات») وكان لهم الحق في الحصول منها على موارد محددة بدقة لقاء توفير الخدمة العسكرية. وكان دخل «التيمار» يحدد نطاق التزام حائزه: فلقاء كل ٣٠٠٠ «جديد» (وهي العملة التركية القديمة،)، كان يتوجب على «التيمار» أن يوفر فارساً إضافياً. وكان مراد الأول هو أول من أسس هذا النظام في الستينات من القرن الرابع عشر، وقد قدر أنه بحلول عام ١٦٧٥ كان هناك حوالى ٢٢ ألف «سباهي» في الروملي و١٧ ألفاً في الأناضول (حيث كانت التيمارات عادة أصغر حجمًا)[١٤]. وكان مجموع احتياطي الفرسان الذي يمكن تعبئته عن طريق هذا النظام بطبيعة الحال أكبر بكثير. وقد كان ثمة تنافس مستمر على «التيمارات» في المناطق الحدودية الأوروبية من الامبراطورية، وكان الانكشارية الذين يحالفهم النجاح من جملة من يحصل عليها غالباً لقاء خدماتهم. الا أن هذا النظام لم يمتد قط بشكل كامل إلى الأراضي العربية البعيدة الواقعة في مؤخرة الامبراطورية، والتي تم فتحها في أوائل القرن السادس عشر، حيث كان من الممكن الاستغناء عن سلاح الفرسان، بعكس الوضع على الحدود المسيحية وفي داخل الأراضي التركية. ولذلك لم تكن ثمة أراض «تيمارية» في ولايات مصر، وبغداد، والبصرة، والخليج العربي، بل كانت فيها حاميات من الانكشارية، وكانت تدفع مبلغا سنويا محددا من الضرائب إلى الخزينة المركزية. وكانت هذه الأقاليم تلعب عادة دوراً اقتصادياً أهم بكثير من دورها العسكري في الامبراطورية. وقد امتد المحور الأساسي للنظام العثماني عبر المضائق، وكانت المؤسسات السائدة في «البلدين الأم»، أي الروملي(*) والأناضول ــ وخصوصاً الروملي ــ هي التي تحدد شكله الأساسي.

كان « التيماريون » و « الزعماء » يمثلون أقرب حالة شبيهة بطبقة الفرسان في داخل الامبراطورية العثمانية. إلا ان الملكيات « التيمارية » لم تكن بأية حال من الأحوال إقطاعات حقيقية. ورغم أن « السباهيين » كانوا يقومون بمهمات إدارية معينة لصالح السلطنة في إدارة مناطقهم وضبط الأمن فيها، فانهم لم

---

(١٤) Inalcik, *The Ottoman Empire,* pp. 108 - 113.
لم يُدرس التاريخ العثماني حتى الآن بشكل واف، والتقديرات الاحصائية المتعلقة به تتفاوت عادة باختلاف المراجع . وتتضمن دراسة انالجيك بحد ذاتها رقمين متناقضين بشكل ظاهر في ما يتعلق بعدد السباهيين في عهد سليمان الأول: ص٤٨ و١٠٨.

(*) الروملي أو بلاد الروم: الإقليم الشامل تراقيا ومقدونيا بين البلقان والبحر الأسود وبحري مرمرا وايجه وسلسلة جبال البلقان.

يمارسوا أية سيادة أو سلطة إقطاعية على الفلاحين الذين كانوا يعملون في « تيماراتهم ». ولم يلعب « التيماريون » عملياً أي دور في الانتاج الريفي على الاطلاق، فقد كانوا في الأساس غرباء عن الاقتصاد الزراعي بحد ذاته. وكان للفلاحين في الواقع الأجارة الوراثية المضمونة على القطع التي يفلحونها، في حين لم يكن « للتيماريين » مثل ذلك. فلم تكن التيمارات قابلة للتوريث، وعند قيام كل سلطان جديد، كان يجري تغيير الحائزين بصورة منتظمة لمنع تحصنهم فيها. وكانت « التيمارات » أكثر قربا الى نظام « البرونويا » الذي سبقها قانونيا وإصطلاحيا، إلا أنها كانت أضيق نطاقا وأكثر خضوعا للمركز، بكثير، مما كان عليه النظام اليوناني[١٥]، وكانت تؤلف ، في الامبراطورية العثمانية أقل من نصف الأراضي المزروعة في الروملي والأناضول، أما بقية الاراضي (فيما عدا الأوقاف) فكانت مخصصة للاستعمال المباشر للسلطان والأسرة الملكية أو كبار موظفي القصر[١٦]. وعليه، فقد كانت طبقة « التيماريين » في ذلك العهد، من الناحية الاقتصادية والسياسية معا، مكوِّناً ثانوياً، وان كان بارزاً، من النظام الحاكم.

أما « المؤسسة الاسلامية » فقد كانت منفصلة بعض الشيء عن المجمّع العسكري ــ البيروقراطي لـ « المؤسسة الحاكمة »، وكانت تضم الجهاز الديني والقانوني والتعليمي في الدولة، ويديرها بطبيعة الحال باستثناء حالات قليلة، مسلمون محليون. وكان القضاة، والعلماء، والمدرسّون وجمهرة من الموظفين المكتبيين الآخرين يؤدون المهمات العقائدية والقانونية الأساسية لنظام السيطرة العثمانية. وكان يقف على رأس « المؤسسة الاسلامية » مفتي الآستانة، أو شيخ الإسلام، الذي يفسّر الشريعة للمؤمنين. ان العقيدة الاسلامية لم تعترف قط بأي فصل او تمييز بين الدين والدولة، ولم يكن لهذه الفكرة أي معنى بالنسبة لها وقد أصبحت الامبراطورية العثمانية أول نظام سياسي إسلامي يخلق جهازاً دينياً خاصاً يمكن مقارنته بكنيسة كاملة. وبالاضافة الى ذلك، فان هذا الجهاز هو الذي وفّر العناصر القضائية والمدنية الرئيسية لجهاز الدولة، إذ ان القضاة المختارين من بين العلماء كانوا ركيزة الادارة العثمانية في المقاطعات. وهنا، أيضا،

---

(١٥) S. Vryonis, The Byzantine Logacy and Ottoman Forms, *Dumbarton Oaks Papers*, 1949 - 70, pp. 273 - 5.

(١٦) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West*, I-I, pp. 46-56; L. Stavrianos, *The Balkans Since 1453*, pp. 86-7, 90-100.

كان ثمة مزيج جديد من الضغوط «الغزوية» و «الإسلامية القديمة». وقد وجدت الحميّة الدينية «للغزويين» منفذاً لها في الظلامية المتعصبة لعلماء الدين الأتراك، في حين كان الثقل الاجتماعي للعلماء يلقى الاحترام من خلال اندماجه الوثيق بجهاز السلطنة. وكانت احدى عواقب ذلك هي ان «شيخ الاسلام» كان يستطيع، أحيانا، ان يعرقل تحركات الباب العالي باللجوء الى بعض مبادىء الشريعة التي كان الباب العالي حاميها الرسمي[17]. وهذا التقييد الشكلي لسلطة السلطان كان، الى حد ما، المتمم لتعاظم سلطة الدولة العثمانية، والناجم عن خلقها جهازا دينيا محترفا. لكن هذا لم يلغ، بأي شكل من الاشكال الاستبداد السياسي الذي مارسه السلطان على ممتلكاته الامبراطورية، والذي كان ينسجم تماما مع تعريف فيبر للبيروقراطية الوراثية التي تتحول فيها مسائل القانون في كل مكان الى مجرد مسائل إدارية، خاضعة للتقاليد المتعارف عليها[18].

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في الامبراطورية كان يعتبر ملكاً للسلطنة، فان الهدف الداخلي المركزي للدولة العثمانية، والذي حدّد تنظيمها وتقسيمها الاداريين، كان يتمثل بطبيعة الحال في الاستثمار المالي للممتلكات الامبراطورية. ولهذا الغرض، كان السكان مقسمين الى الطبقة الحاكمة العثمانية، التي تضم كلا من المؤسستين **الحاكمة والدينية**، وطبقة **الرعية**، سواء كانت مسلمة أم كافرة. فقد تألفت الغالبية العظمى من الكفار، بطبيعة الحال، من الفلاحين، الذين كانوا مسيحيين في البلقان. ولم تجر أية محاولة لفرض الإسلام على نطاق واسع على السكان المسيحيين في البلقان في

(١٧) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West,* 1-1, pp. 85-6.

(١٨) انظر ملاحظات فيبر في كتابه «**الاقتصاد والمجتمع**» اجزء الثاني، ص ٨٤٤ — ٨٤٥. والواقع أن فيبر اعتبر الشرق الأدنى «الموقع الكلاسيكي» لما اطلق عليه، بدقة، اسم «السلطنوية». **الاقتصاد والمجتمع** الجزء الثالث، ص ١٠٢٠. وفي الوقت نفسه، فقد حرص على التأكيد على انه حتى أكثر أنظمة الاستبداد الشخصي تعسفاً كانت دائمًا تعمل ضمن اطار عقائدي خاضع للعُرف: «عندما تكون السيطرة تقليدية بالدرجة الأولى، حتى ولو كانت تجري ممارستها بحكم الاستقلال الشخصي للحاكم، فانها تسمى سلطة وراثية، وعندما تعمل بالدرجة الأولى على أساس حرية التصرف، فانها تسمى سلطنوية... وقد يبدو أحياناً أن السلطنوية غير مقيدة اطلاقاً بالتقاليد، إلا أن ذلك غير صحيح اطلاقاً. إلا أن العنصر اللاتقليدي ليس معقلنا rationalized على أسس لا شخصية، بل يقوم فقط على تطوير مفرط لحرية الحاكم في التصرف. وهذا ما يميزها عن كافة أشكال السلطة العقلانية» *Economy and Society,* I, p. 232.

ظل الحكم العثماني. إذ ان ذلك كان من شأنه ان يسلب الفوائد الاقتصادية المترتبة على قيام طبقة من « الرعية » الكفرة، والتي كان من الممكن، وفقا للتقاليد الطويلة « للإسلام القديم » والشريعة، تحميلها ضرائب خاصة لا تسري على الرعايا المسلمين. وبذلك، كان ثمة تناقض مباشر بين التسامح ذي الاتجاه الجزيوي وبين التغيير الديني ذي الاتجاه التبشيري. وكما رأينا، فقد حلّت « الدوشرمة » هذا التناقض عن طريق اجتلاب مجندين من الأطفال الذين يفرض عليهم الاسلام، مع ابقاء بقية السكان المسيحيين على دينهم التقليدي، ودفع الثمن التقليدي لذلك. وكان كافة الرعايا المسيحيين يدينون للسلطان بضريبة رأس خاصة وكذلك بأعشار لإدامة جهاز العلماء. وبالإضافة الى ذلك، فان هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يفلحون أراضي « التيماريين » أو « الزعماء » كانوا يدينون بضرائب نقدية لحائزي هذه الاقطاعات. وكانت نسبة هذه الضرائب تحدد بدقة من قبل الباب العالي، ولم يكن بوسع « التيماريين » أو « الزعماء » تغييرها وفق مشيئتهم. وكان المستأجرون يمنحون أجارة مضمونة، وذلك لتأمين استمرار الواردات النقدية، كما كانوا يحصلون على الحماية ازاء مطاليب الملاكين، وذلك للحيلولة دون استنزاف الفائض المحلي في مجالات بعيدة عن المركز الإمبراطوري. وجرى تقليص او إلغاء خدمات العمل التي كانت قائمة في ظل الامراء المسيحيين[١٩]. وقد حُدد حق الفلاحين في تغيير أماكن سكناهم، الا انه لم يلغ نهائيا، في حين كان التنافس على العمال بين « التيماريين » يؤدي عمليا الى تشجيع التنقل غير الرسمي بين الأراضي. وبهذا الشكل ، فان الفلاحين البلقانيين، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وجدوا انفسهم فجأة وقد تحرروا من الخضوع المهين والاستغلال الاستقراطي في ظل حكامهم المسيحيين، وانتقلوا الى وضع اجتماعي كان في معظم النواحي أكثر راحة وحرية منه في أي مكان آخر في أوروبا الشرقية آنذاك.

كان مصير الفلاحين البلقانيين مغايراً لمصير أسيادهم التقليديين. ففي

---

(١٩) كان قانون دوشان يلزم الفلاح الصربي بالعمل في أرض سيده لمدة يومين في الاسبوع واستناداً إلى إنالجيك، فان أفراد «الرعية» تحت الحكم العثماني كانوا يدينون للسباهيين بثلاثة أيام من العمل فقط خلال السنة (*The Ottoman Empire*, p. 13.) . إلا أن شرحه اللاحق للخدمات المستحقة لحائزي «التيمارات» لا ينسجم تماماً مع هذا الرقم البالغ الانخفاض، الذي يدعيه (ص ١١١ ــ ١١٢). ولكن ليس ثمة ما يدعو للشك في التحسن النسبي في وضع الفلاحين البلقانيين.

المراحل الاولى من الفتح التركي، انتقلت اجزاء من الأرستقراطيات المسيحية المحلية في البلقان الى جانب العثمانيين، وقاتلت غالباً معهم في الميدان بصفة حلفاء وشركاء ثانويين. وقد جرى هذا التعاون في صربيا وبلغاريا ووالاشيا وأماكن اخرى. إلا انه مع توطد السلطة الامبراطورية العثمانية في الروملي، انتهت البقية الباقية من استقلال هؤلاء الأسياد، فاعتنق عدد قليل منهم الإسلام واندمج بالطبقة الحاكمة العثمانية، لا سيما في البوسنة، في حين منح بعضهم « تيمارات » في النظام الزراعي الجديد ، بدون تغيير دينهم. الا ان « التيماريين » المسيحيين لم يكونوا كثيري العدد، وكانت مقاطعاتهم متواضعة عادة، وذات مداخيل صغيرة. وخلال بضعة أجيال، انقرضوا تماما[٢٠]. وهكذا سرعان ما قضي على طبقة النبلاء الإثنية المحلية في معظم أرجاء البلقان ــ وهي حقيقية ذات أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل التطور الاجتماعي في المنطقة. وفيما وراء الدانوب، في والاشيا، ومولداڤيا وترانسلفانيا وحدها، لم تتجه السلطنة قط نحو الاحتلال والإدارة المباشرين. ففي والاشيا ومولداڤيا، سمح لطبقة « البويار » الرومانية المتكونة حديثا، والتي كانت نفسها قد دخلت لتوها مرحلة توحيد الفلاحين المحليين سياسياً واخضاعهم اقتصادياً، سُمح لها بالاحتفاظ بأراضيها وسلطتها المحلية، مع الاكتفاء بدفع جزية عينية ثقيلة للآستانة. وفي ترانسلفانيا، تُركت للملاكين المجريين السيطرة على السكان المحليين الغرباء عنهم في معظم الحالات من رومانيين أو سكسون أو سكليريين . وفيما عدا ذلك ، فقد قضى الحكم العثماني في جنوب شرق أوروبا على طبقة النبلاء المحلية في البلقان. وكانت النتائج النهائية لهذا التعديل العميق في الأنظمة الاجتماعية المحلية معقدة ومتناقضة.

فمن جهة، كما رأينا، ادى الى تحسن واضح في الوضع المادي للفلاحين، بعد تدعيم الفتح التركي. ولم يكن الامر قاصرا على تخفيض الاتاوات والضرائب الريفية، بل ان السلم العثماني الطويل الامد في الجنوب الشرقي المحكوم خلف الجبهة في اوروبا الوسطى قد ازال ايضا لعنة الحروب الارستقراطية المتواصلة في الريف، الا انه، من جهة اخرى، كانت النتائج الاجتماعية والثقافية للقضاء التام على الطبقات الحاكمة المحلية سلبية دون شك. كانت الارستقراطيات البلقانية تستغل الفلاحين بشكل أفظع بكثير مما كانت تفعله الادارة العثمانية في

(٢٠) H. Inalcik, «Ottoman Methods of Conquest», *Studi a slamica* ,II, 195, pp. 104 - 16.

ايامها الاولى. الا ان مجرد تكون الارستقراطية العقارية، في اواخر العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، كان يمثل تقدما تاريخيا مؤكدا في هذه الهياكل الاجتماعية المتخلفة. ذلك انه اشّر الى بداية الخروج على المبادىء العشائرية في التنظيم، والتجزؤ القبلي، والاطر الثقافية والسياسية المتخلفة المصاحبة لها. وكان ثمن هذا التقدم هو بالضبط التمرتب Stratification الطبقي والاستغلال الاقتصادي المتزايد. لقد كانت دول البلقان في اواخر العصر الوسيط ضعيفة جدا، كما رأينا. الا ان انهيارها قبيل الغزوات التركية لم يكن يعني عدم وجود امكانيات اخرى للتطور. وفي الواقع ان قالبا من «البدايات الفاشلة» والتحسنات اللاحقة كان يميز اوروبا الاقطاعية في عهدها الاول، سواء كانت غربية ام شرقية، وقد اتخذ عادة شكلا اوليا من الهياكل الادارية المركزة بصورة «مبتسرة» مثل تلك التي انهارت في البلقان في اواخر العصر الوسيط. الا ان قضاء الاتراك على طبقة الملاكين المحليين حال دون قيام هذه الدينامية الباطنية. بل ان النتيجة الحضارية والسياسية الرئيسية لذلك كانت ارتدادا فعليا الى المؤسسات العشائرية والتقاليد الاقليمية بين سكان الريف البلقاني. ففي بلاد الصرب ــ حيث جرت دراسة هذه الظاهرة بشكل خاص ــ انتعشت الـ (بليمينا) Plemena القبلية، والشيوخ الـ (كنيز) Knez، والـ (زادروكا) Zadrugo المرتبطة بوشائج النسب، وهي ظواهر كانت تتجه بسرعة نحو الزوال قبل الفتح العثماني، انتعشت الآن بوصفها الوحدات الرئيسية للتنظيم الاجتماعي في الريف[٢١].

---

(٢١) إن المؤرخ البوسني برانيسلاف جيورجيف هو المسؤول بالدرجة الرئيسية عن القاء الضوء على عملية الارتداد الاجتماعي هذه. ولغرض الاطلاع على شرح لجهوده، والمناقشات التي اثارتها، انظر:

W.S. Vucinich, «The Yugo Slav Lands in the Ottoman Period Post - War Marxist Interpretations of Indigenous and Ottoman Institutions", *The Journal of Modern History*, No. 3, September 1955, pp. 287-303.

إن تشديد جيورجيف على الطابع المتناقض للتأثير العثماني الأول على المجتمع البلقاني يتعارض مع الآراء الروسية والتركية السائدة، والتي تميل إلى التشديد بشكل وحيد الجانب اما على التدمير والقمع، أو على التهدئة والرفاه، كنتيجة للفتح التركي انظر كمثال على التفسيرات السوفيتية :

Z.V. Udal'tsova, "O Vnutrennykh Prichinakh Padeniya Vizantii V XV Veke", *Voprosy Istorii*, July 1953, No. 7, p.120.

وهو مقال مكرس لاحياء، أو بالاحرى اعلان الاسف للذكرى الخمسمائة لسقوط =

ان الارتداد العام الى اقليمية ابوية Patriachal كان مصحوبا بهبوط ملحوظ في نسبة المتعلمين. واصبح المظهر الثقافي لحياة السكان المحكومين، الى حد كبير، حكرا على الكهنة الارثوذوكس، الذين كان تذللهم للحكام الاتراك يضارع جهلهم وخرافاتهم. وفقدت المدن اهميتها التجارية او الفكرية، واصبحت مراكز عسكرية وادارية للحكم التركي، وتعج بالحرفيين والحانوتيين الاتراك[٢٢]. وعلى الرغم من أن السواد الاعظم من سكان الريف استفادوا ماديا من التأثير الاولي للفتح التركي، لانه ادى الى هبوط حجم الفائض المستقطع من المنتجين المباشرين في الريف الا ان الجانب الآخر من نفس العملية التاريخية كان يتمثل في وقف اي تطور اجتماعي محلي نحو نظام اقطاعي اكثر تقدما، وارتدادا الى الاشكال الابوية ما قبل الاقطاعية، وركودا طويلا في مجمل التطور التاريخي لشبه جزيرة البلقان.

وفي هذه الاثناء، شهدت الولايات الآسيوية من الامبراطورية التركية انتعاشا وتقدما ملحوظين خلال ذروة الجبروت التركي في القرن السادس عشر. وفي حين بقيت الروملي المسرح الرئيسي للحرب لجيوش السلطان ، فان الاناضول وسوريا ومصر تمتعت بفوائد السلام والوحدة الذين حققهما الفتح العثماني في الشرق الاوسط. ان عدم الاستقرار، الناجم عن انحلال دول المماليك في المشرق، قد حلت محله ادارة مركزية قوية، قضت على قطاع الطرق ونشطت التجارة الداخلية. ووضع حد للركود الاقتصادي في سوريا ومصر، والناجم عن الغزو والطاعون في اواخر العصر الوسيط، ذلك بانتعاش الزراعة وازدياد السكان. واصبحت هاتان الولايتان توفران ثلث مجموع واردات الخزينة

القسطنطينية، حيث يدعي أن الحكم التركي ادى مباشرة إلى تشديد استغلال الجماهير الريفية. ولغرض الاطلاع على وجهة نظر تركية انظر:

H. Inalcik, "L'Empire Ottomane", *Actes du Premier Congres International des Etudes Balkaniques et Sud-Est Europeeres,* Sofia 1969, pp. 81-5.

إن التوتر بين هذين الاتجاهين ملحوظ في المساهمات المقدمة إلى هذا المؤتمر، والتي تتضمن ايضاً بياناً مختصراً لجيوروجيف ، كرر فيه آراءه :

B. Djurdjev, "Les Changements Historiques et Ethniques chez les peuples Slaves du sud après la conquête Turuqye", pp. 575-8.

(٢٢) W.S. Vucinich, "The Nature of Balkan Society under Ottoman Rule", *Slavic Review,* December 1962, pp. 603-604-5, 614.

الامبراطورية[٢٣]. وفي الاناضول، كان النمو السكاني ملحوظا بصورة خاصة ـ وهو دلالة واضحة على التوسع الزراعي ـ فقد ازداد سكان الريف بمقدار الخُمسَينْ، على الارجح، خلال ذلك القرن. وازدهرت التجارة، سواء في داخل المقاطعات الشرقية نفسها، او بشكل اخص على امتداد الطرق التجارية العالمية التي تربط أوروبا الغربية بآسيا الغربية ، سواء عبر البحر المتوسط ام البحر الاسود. وكانت الطرق تحظى بصيانة جيدة، وانشئت على امتدادها محطات لوقوف المركبات، وكانت الاساطيل العثمانية تقوم باعمال الدورية في المياه لحمايتها من القراصنة. وكانت التوابل، والحرير، والقطن، والرقيق، والمخمل، والشب، وغيرها من البضائع ، تنقل بواسطة السفن او القوافل عبر الامبراطورية بكميات كبيرة. وازدهرت تجارة الترانزيت في الشرق الاوسط تحت حماية الباب العالي لمصلحة الدولة العثمانية.

ان هذا الازدهار ـ التجاري ادى بدوره الى تصاعد النمو الحضري. وتضاعف عدد سكان المدن تقريبا، على الارجح، خلال القرن السادس عشر[٢٤]. وكان المجتمع العثماني، ابان ذلك يمتلك عددا محدودا، ومزدهرا في الوقت نفسه، من المراكز الصناعية في بورسة، وادرنة، ومدن اخرى، والتي تقوم بانتاج او تصنيع الحرير والمخمل وصادرات اخرى[٢٥]. وقد اتبع محمد الثاني بعد استيلائه على القسطنطينية، سياسة اقتصادية اكثر تنورا من تلك التي اتبعها الاباطرة من آل (كومنينوس) و (باليولوكوس) وذلك بالغاء الامتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها مدينتا البندقية وجنوا، ووضع رسوم كمركية معتدلة جدا لتشجيع التجارة المحلية. وخلال قرن من الحكم التركي، ازداد حجم الاستانة نفسها من حوالى ٤٠,٠٠٠ الى ٤٠٠,٠٠٠. وكانت تؤلف في القرن السادس عشر، اكبر المدن الاوروبية الى حد بعيد.

---

(٢٣) Inalcik, *The Ottoman Empire,* p. 128.

(٢٤) Omar Lutfi Barkan, "Essai sur les Données Statistique des Registeres de Recensement dans l'Empire Ottomane aux XVe et XVI Siecles", *Journal of the Economic and Social History of the Orient,* Vol. 1-1 August 1957, pp. 27-8.

إلى جانب تضخم الاستانة نفسها (والمصحوبة بهبوط في حلب ودمشق) ازداد سكان عواصم المقاطعات الاثنتي عشرة بحوالى ٩٠ بالمائة في القرن السادس عشر.

(٢٥) Halil Inalcik, «Capital Formation in the Ottoman Empire», *The Journal of Economic History,* , XXIV, No. 1, March 1969, pp. 108-19.

الا ان النمو الاقتصادي للامبراطورية ابان صعودها كانت تحده حدود معينة منذ البداية. ويبدو ان الانتعاش الزراعي للولايات الآسيوية خلال القرن السادس عشر لم تصحبه اية تحسينات هامة في التكنولوجيا الريفية. وان الابتكار الاكثر اهمية في ريف الشرق الاوسط في اوائل العصر الحديث، وهو ادخال الذرة الامريكية، قد جرى في فترة لاحقة، إبان انحلال الامبراطورية بشكل عام. ويمكن عزو الانتعاش السكاني في الاناضول، الى حد كبير، الى عودة السلم وتوطن القبائل البدوية، حيث ان استقرار الحكم العثماني سمح بتوسع التوطن الزراعي مرة اخرى عقب تقلص عدد السكان في اواخر العهد البيزنطي. وسرعان ما بلغ هذا التوسع حدودا سلبية، مع تقلص الاراضي المتوفرة في ظل المستويات التقنية القائمة. وفي الوقت نفسه، فان انتعاش التجارة عبر الامبراطورية لم ينعكس بالضرورة على نشاط الصناعات المحلية، او حتى على اهمية التجار المحليين، ذلك ان الطابع الخاص للاقتصاد والحكم الحضريّين في البلاد العثمانية كان محكوما دائما بقيود السلطنة. فلا الورشات في المقاطعات، ولا العاصمة الضخمة، ولا الاهتمام الدوري لحكام افراد، كانت قادرة على تغيير العلاقة العدائية بين الدولة العثمانية والمدن والصناعات. ذلك ان التقاليد السياسية الاسلامية لم تكن تتضمن اي مفهوم عن الحريات الحضرية، فلم يكن للمدن اي استقلال بلدي. بل لم يكن لديها اي كيان قانوني على الاطلاق. «وكما انه لم تكن ثمة اية دولة، بل مجرد حاكم ووكلائه، ولم تكن ثمة محاكم بل مجرد قاض ومساعديه، كذلك لم تكن ثمة مدينة، بل مجرد مجموعة من العوائل، والاحياء والطوائف، ولكل منها رؤساؤها او زعماؤها الخاصون»[٢٦]. وبعبارة اخرى، لم يكن للمدن ما تدافع به عن نفسها ضد ارادة امير المؤمنين، وخدامه. وكان التنظيم الرسمي لاسعار السلع والشراء الالزامي للمواد الخام يؤمنان السيطرة على الاسواق الحضرية. وكانت طوائف الحرف تخضع لاشراف دقيق من جانب الدولة، وكانت روحها التكنيكية المحافظة تتعزز بواسطتها. وفضلا عن ذلك، فقد كانت السلطنة تتدخل دائما تقريبا ضد مصالح طوائف التجار المحليين في المدن والتي كانت موضع ريبة دائمة من جانب العلماء، وهدفا لكراهية جماهير الحرفيين. وكانت السياسة الاقتصادية للدولة تنزع الى التمييز ضد الرأسمال التجاري الكبير، ورعاية الانتاج الصغير، بما يتصف به من طوائفية بالية وتعصب

---

(٢٦) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, London 1969, p. 393.
وبطبيعة الحال، فان لويس يبالغ بشكل واضح في الادعاء بانه «لم تكن ثمة دولة».

ديني[٢٧]. وبمرور الزمن اصبحت المدينة التركية الاعتيادية خاضعة لسيطرة « الاناس الصغار » « menu Peuple »، الراكدين المتخلفين، الذين كانوا يقفون حائلا دون اي ابتكار او تجميع من جانب فئات رجال الاعمال. واذا اخدنا بعين الاعتبار طبيعة الدولة العثمانية، فلم تكن ثمة مساحة كافية من الحماية لتطوير بورجوازية تجارية، ومنذ القرن السادس عشر فصاعدا انتقلت الاختصاصات التجارية بشكل متزايد الى طوائف الاقليات الكافرة، من يونانيين، او يهود او ارمن، والتي كانت، على اية حال، تهيمن دائما على تجارة الصادرات مع الغرب. وانحصر نشاط التجارة والمنتجين المسلمين بعد ذلك، بشكل عام، في ادارة الحوانيت الصغيرة والحرف اليدوية.

وعليه، فان مستوى الاقتصاد العثماني، حتى في ذروة عنفوانه، لم يبلغ ابدا درجة من التقدم تتناسب مع مستوى الدولة العثمانية. وقد بقيت القوة المحركة للتوسع الامبراطوري عسكرية في طابعها بشكل حاد. ومن الناحية العقائدية، لم يكن هيكل السيطرة التركية يعرف اية حدود جغرافية طبيعية. فطبقا للنظرية الكونية العثمانية، كانت الارض تنقسم الى منطقتين كبيرتين ـ (دار الاسلام) و (دار الحرب). وكانت (دار الاسلام) تضم البلاد التي يسكنها المؤمنون الصادقون، والتي يجري تجميعها بشكل تصاعدي تحت رايات السلطان. اما (دار الحرب) فكانت تشمل بقية العالم، والتي يسكنها الكفرة الذين كتب عليهم ان يخضعوا في المستقبل لجنود النبي[٢٨]. وكانت هذه الاخيرة، من الناحية العملية، تعني أوروبا المسيحية، التي اقام الاتراك عاصمتهم على ابوابها. طيلة تاريخ الامبراطورية، في الواقع، كان مركز الثقل الحقيقي للطبقة الحاكمة العثمانية هو الروملي ـ اي شبه جزيرة البلقان نفسها ـ وليس الاناضول، الوطني التركي، ومن هنا كان ينطلق الجيش تلو الجيش، زاحفا شمالا نحو دار الحرب، لتوسيع رقعة الاسلام. ان حمية، وضخامة وبراعة قوات السلطان جعلتهم قوة لا تغلب في اوروبا لمدة مائتي عام منذ عبورهم لاول مرة الى كاليبولي. وكانت الخيالة السباهية التي تخرج في حملات موسمية وغارات مفاجئة، والمشاة الانكشارية المنتقاة، اسلحة فتاكة للتوسع العثماني في جنوب شرق اوروبا. وفضلا عن ذلك، فان السلاطين لم يترددوا في استخدام القوة البشرية والخبرة المكتسبة للمسيحيين في طرق اخرى غير (الدوشرمة) التي كانت توفر افواج المشاة. وكانت المدفعية التركية احدى اكثر

---

(٢٧) Inalcik, «Capital Formation in the Ottoman Empire» pp. 103 - 6.

(٢٨) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West*, I-I, pp. 20 - 1.

المدفعيات تقدما في أوروبا، وكانت المدافع تسبك احيانا خصيصا للباب العالي من قبل مهندسين غربيين مرتدين. وسرعان ما اصبحت البحرية التركية تنافس بحرية البندقية، بسبب خبرة ربابنتها وطواقمها اليونانيين[٢٩]. وكانت آلة الحرب العثمانية، التي بذلت قصارى جهدها لتملك الفنيين والحرفيين العسكريين من أوروبا، تجمع في ذروة مجدها بين النوعية العصرية لافضل الجيوش المسيحية، والتعبئة الكمية التي تفوق الى حد بعيد قوات اية دولة مسيحية منفردة تقف بمواجهتها. وكانت المحالفات وحدها هي القادرة على الصمود امامها على امتداد حدود الدانوب. ولم تستطع الرماح الاسبانية والنمسوية تنكيس سيوف الانكشارية الا بعد حصار فينا في ١٥٢٩.

الا ان انحلال الاستبداد العثماني بدأ تدريجيا منذ العصر الذي توقف فيه توسعه. ان اغلاق الحدود العثمانية في الروملي ادى الى سلسلة متعاقبة من ردود الفعل التي ارتدت الى الامبراطورية. وبالمقارنة مع دول الحكم المطلق في اواخر القرن السادس عشر واوائل السابع عشر في اوروبا، كانت الدولة العثمانية متخلفة تجاريا، وثقافيا وتكنولوجيا، كانت قد اخترقت طريقها الى اوروبا من خلال زاوية الدفاع الاكثر ضعفا في القارة ــ وهي الحواجز الاجتماعية المتداعية في البلقان في اواخر العصر الوسيط ــ. وعند مجابهتها الملكيات الهابسبوركية، الاكثر قوة وتمثيلا الى حد بعيد، لم تستطع في نهاية الامر ان تحقق الغلبة، سواء في البر (فينا) أو في البحر (ليبانتو). وابتداء من عصر النهضة، كان الاقطاع الاوروبي يخلق رأسمالية تجارية لا يستطيع أي استبداد آسيوي أن ينتج ما يماثلها. لا سيما الباب العالي، بخلوه التام من الابتكارات واحتقاره للصناعات. ان توقف التوسع التركي قد حدده التفوق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتعاظم لدار الحرب. وكانت نتائج هذا التغير في القوى متعددة بالنسبة لدار الاسلام. ذلك ان كيان الطبقة الحاكمة العثمانية كان يرتكز على الفتح العسكري المتواصل. وهذا ما سمح بالسيطرة الشاذة على جهاز الدولة من قبل نخبة ــ رقيقية ذات اصل غير مسلم، وطالما كانت الحدود مفتوحة امام زحف الجيوش العثمانية، فان ضرورة ومعقولية قوات الانكشارية و (الدوشرمة) كانت مبررة عمليا بالنسبة للنظام الحاكم باسره. وقد تمت الانتصارات في فارنا، ورودس،

---

(٢٩) لاجل الاطلاع على تأكيد خاص على استخدام الفنيين والحرفيين الاوربيين من قبل الباب العالي، انظر:

R. Mousnier, *Les XVIe et XVIIe Siècles,* Paris, 1954, pp. 463 - 4. 474.

وبلغراد، وموهاكس، بهذا الثمن. وكان ذلك ايضا هو الذي جعل من الممكن قيام المستوى المعتدل في البداية للاستغلال الريفي في البلقان، والاشراف المركزي الدقيق عليه. فقد كانت الطبقة العثمانية كمجموع تستطيع الاعتماد ، في تحقيق المكاسب لنفسها، على الاستيلاء الواسع على المزيد والمزيد من الاراضي من (دار الحرب)، مع تضاعف عدد (التيمارات) و (الزعامات) نتيجة الزحف شمالا. وعليه، فقد كانت آلية الغنائم ضرورية بالنسبة للوحدة والانضباط الصارمين للدولة التركية في عنفوان مجدها.

الا انه مع توقف التوسع الاقليمي، اصبح الانكماش البطيء للهيكل الضخم برمته امرا لا مفر منه. ان متيازات سلك الرقيق الدخلاء، بعد ان حرم من مهماته العسكرية، اصبح بالتدريج عبئا لا يطاق على الجزء الاعظم من الطبقة المهيمنة في الامبراطورية والتي استخدمت ثقلها الجامد بمرور الزمن لغرض تطبيع واستعادة السيطرة على الجهاز السياسي لـ (المؤسسة الحاكمة). اما سكان الريف الفائضون الذين كانوا قد جندوا كقوات اجنبية او مغامرين في جيوش الباب العالي ، فقد تحولوا الى التمرد الاجتماعي او قطع الطرق عندما لم تعد الآلة العسكرية قادرة على استيعابهم. وفضلا عن ذلك، فان توقف الاقتناء الواسع للاراضي والاموال ادى بصورة حتمية الى اشتداد كبير في اساليب الاستغلال ضمن حدود السلطة التركية، على حساب طبقة (الرعية). وعليه ، فان تاريخ الامبراطورية العثمانية منذ اواخر القرن السادس عشر الى اوائل القرن التاسع عشر هو، في الاساس، تاريخ تفكك الدولة الامبراطورية المركزية وتعزز مركز طبقة الملاك المحليين، وتدهور اوضاع الفلاحين. ان هذه العملية المطولة، التي لم تكن خالية من انتعاشات سياسية وعسكرية مؤقتة، لم تجر في البلقان بمعزل عن سائر القارة الاوروبية. بل انها، بالعكس، تعمقت واشتدت بفعل التأثير العالمي للتفوق الاقتصادي لاوروبا الغربية، الذي وقعت الامبراطورية العثمانية ـ الراكدة في الطفيلية التكنولوجية والظلامية اللاهوتية تحت سيطرته بشكل متزايد. ومنذ (ثورة الاسعار) في القرن السادس عشر وحتى الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، خضع البلقان بشكل متزايد لتأثير تطور الرأسمالية في الغرب.

ان الانحلال الطويل الامد للامبراطورية العثمانية قد تحدد بفعل التفوق العسكري والاقتصادي، لاوروبا الخاضعة للحكم المطلق. وفي المدى القصير، حصلت أسوأ النكسات في آسيا. ان حرب الاعوام الثلاثة عشر مع النمسا (١٥٩٣ــ ١٦٠٦)، كانت ورطة باهظة الثمن. الا ان الحروب الاطول امدا

والاكثر تدميرا مع فارس، والتي استمرت مع توقفات قصيرة من ١٥٧٨ الى ١٦٣٩، انتهت بالخيبة والهزيمة. وكان انتصار وتوطد الدولة الصفوية في فارس نقطة التحول المباشر في مقادير الدولة العثمانية.

ان الحروب الفارسية، التي ادت الى الفقدان التدريجي للقفقاس، الحقت ضررا جسيما بالجيش والبيروقراطية العثمانيين. ذلك ان الاناضول، الموطن القومي للسكان الاتراك في الامبراطورية، لم يكن ابدا مركزها السياسي، كما رأينا. كان النظام الاجتماعي العثماني الجديد قد ترسخ بشكل منتظم في الروملي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كما جرى تكييف حيازة الارض والادارة العسكرية طبقا للمتطلبات الدولية للدولة الامبراطورية. وعلى عكس ذلك، بقي الاناضول اكثر تقليدية بكثير في كيانه الاجتماعي والديني، مع مخلفات قوية من التنظيم البدوي والعشائري القديم مجسدة في (البكويات) beyliks داخل المنطقة وفي العداء الدفين للرخاوة الكوسموبوليتية للاستانة. وقد كانت (تيمارات) الاناضول اصغر وافقر بالتأكيد منها في الروملي. كما أن طبقة السباهيين المحليين، التي كانت تعاني من ازدياد تكاليف المساهمة في الحملات الموسمية بسبب التضخم المالي الحاد في اواخر القرن السادس عشر، ابدت حماسا متضائلا للصراع الاسلامي ــ الداخلي مع فارس. وفي الوقت نفسه، كان التوسع الزراعي في الريف الاناضولي قد توقف آنذاك، وادت الزيادة الكبيرة في السكان الى خلق طبقة متنامية من الفلاحين المحرومين من الارض او (اللواندات) Levandat في المرتفعات. وقد جرى تجنيد (اللواندات) بشكل واسع في القوات العسكرية التي شكلها حكام الولايات للقتال على الجبهة الفارسية، فتلقوا التدريب العسكري، ولكنهم لم يتعلموا الانضباط. وبذلك، فقد ادى ضغط الحروب، وانتصارات الاعداء على الجبهة الشرقية، بالتدريج، الى انهيار النظام المدني في الاناضول. وقد اندمج استياء (التيماريين) مع بؤس الفلاحين في سلسلة من الهزات العنيفة أو ما يعرف بالثورات (الجلالية) التي نشبت خلال ١٥٩٤ ــ ١٦١٠ وكذلك خلال ١٦٢٢ــ ١٦٢٨ والتي امتزج فيها التمرد الريفي، والشقاوة الاجتماعية، والاحيائية الدينية Revivalism[٣٠]. وخلال تلك السنوات ايضا، حققت غارات

---

(٣٠) لأجل الاطلاع على ظاهرة (اللواندات) الأناضولية، والثورات (الجلالية) بوجه عام. انظر:

V.J. Parry, "The Ottoman Empire 1566-1617," *The New Cambridge Modern History*, III, pp. 372-4, and "The Ottoman Empire 1617-1648, "*The New Cambridge Modern History*, IV, pp. 627-30.

القوزاق عبر البحر الاسود نجاحات مذلة للاتراك في فارنا، وسينوب، وطرابزون، بل بلغت ضواحي الاستانة نفسها. وبمرور الزمن، تم شراء القادة السباهيين للثورات (الجلالية) في الاناضول، في حين قمع اتباعهم من (اللواندات)، الا ان اختلال المعنويات الداخلية للنظام العثماني نتيجة لانتشار الشقاوة والفوضى في الاناضول، كان كبيرا جدا. وقد شهدت اواخر القرن السابع عشر مزيدا من الانفجارات (الجلالية) في الريف الذي لم يعرف الهدوء التام اطلاقا.

وفي هذه الاثناء، في (الدولة العلية) نفسها، ادى التضخم المتصاعد الوافد من اوروبا الى زيادة حادة في تكاليف الصراع الطويل مع فارس. ان تدفق سبائك الذهب الامريكي الى اوروبا في عصر النهضة، امتد بعد ذلك الى الامبراطورية التركية في العقود الاخيرة من القرن. ان النسبة بين قيمة الذهب والفضة داخل الممتلكات العثمانية كانت ادنى منها في الغرب، وبذلك جعلت تصدير العملة الفضية اليها أمراً مربحاً جدا للتجار الأوروبيين، الذين كانوا يستبدلونها بالذهب. وكانت نتيجة هذه الحقن الضخمة من الفضة، بطبيعة الحال، ارتفاعا كبيرا في الاسعار، حاولت السلطنة عبثا مجابهته بتخفيض قيمة (الجديد) (العملة التركية القديمة). وهبطت قيمة واردات الخزينة بمقدار النصف خلال ١٥٧٤ـ ١٥٩١[٣١]. ومنذ ذلك الحين، اصيب الميزانيات السنوية بعجز دائم وعميق، مع استمرار الحروب ضد النمسا وفارس. وكانت النتيجة الحتمية لذلك زيادة عظيمة في الضغوط المالية على مجموع السكان داخل الامبراطورية . وقد تضاعفت ضريبة الرأس المدفوعة من قبل الفلاحين المسيحيين ست مرات خلال الفترة ما بين ١٥٧٤ و١٦٣٠[٣٢]. الا أن هذه الاجراءات لم تكن الا مسكنا وقتياً لوضع كان فيه جهاز الدولة نفسه يكشف عن اعتلال وازمة عميقين.

ان فيالق الانكشارية وطبقة (الدوشرمة) التي شكلت قبة الجهاز الامبراطوري العثماني في عهد محمد الثاني كانت بين اول من كشف عن الاعراض العامة للتفسخ. ففي اوائل القرن السادس عشر، خلال عهد سليمان الاول، حصل الانكشارية على الحق في الزواج وتربية الاطفال، وهي عوائق كانت في بادىء الامر محظورة عليهم. وقد ادى ذلك بطبيعة الحال الى زيادة

---

(٣١) Inalcik, *The Ottoman Empire*, p.49.

(٣٢) Inalcik, «L'Empire Ottomane» pp. 96 - 7.

تكاليف معيشتهم، والتي كانت قد ارتفعت ارتفاعا جسيما على اية حال بسبب التضخم الناجم عن تدفق الفضة من اوروبا الغربية عبرالتجارة المتوسطية (نسبة للبحر المتوسط) للامبراطورية، التي لم تنتج تقريبا اية مصنوعات خاصة بها. وبهذا الشكل تضاعفت رواتب الانكشارية اربع مرات خلال الفترة ما بين ١٣٥٠ و ١٦٠٠ ، في حين خفضت قيمة (الجديد) الفضي التركي عدة مرات وازداد المستوى العام للاسعار الى عشرة اضعافه[٣٣]. وسمح للانكشارية، لغرض اعالة انفسهم، بالاشتغال بالحرف او التجارة، في حالة عدم قيام حرب. وبعد ذلك، في ١٥٧٤ ، بصعود سليم الثاني الى العرش، انتزعوا الحق في الحاق ابنائهم بافواج الانكشارية. وبهذا الشكل، فقد تحولت نخبة عسكرية محترفة، منتقاة على اساس المهارة، تحولت بالتدريج الى ميليشيا وراثية تكرس جانبا كبيرا من جهودها لحرف اخرى. ودب الانحلال في انضباطها مع هذا التحول. وفي ١٥٨٩، جرى اول عصيان انكشاري ناجح من اجل زيادة الرواتب، ، وادي الى اقصاء الصدر الاعظم القائم آنذاك، وبذلك خلق ظاهرة اصبحت مزمنة في الحياة السياسية في الاستانة، وفي ١٦٢٢، خلع السلطان لاول مرة على اثر ثورة انكشارية. وفي هذه الاثناء، أدى الوهن الى عزلة طبقة (الدوشرمة) عن سائر الطبقة الحاكمة العثمانية، مما قاده بطبيعة الحال، الى انحلال هويتها المستقلة بصورة تامة. وفي عهد مراد الثالث، في اواخر القرن السادس عشر اكتسب المسلمون المحليون الحق في الدخول الى صفوف الانكشارية. واخيرا، في عهد مراد الرابع، في سني ١٦٣٠، كانت قوات الدوشرمة قد اضمحلت نهائيا. الا ان افواج الانكشارية بقيت تتمتع بالاعفاء من الضرائب وغير ذلك من الامتيازات التقليدية. ولذلك كان ثمة اقبال مستمر على الانخراط في صفوفها من جانب السكان المسلمين، في حين ادى الاضطراب الاجتماعي للفترة (الجلالية) الى انتشار حاميات الانكشارية في ارجاء مدن الولايات في الامبراطورية لاغراض الامن الداخلي. وعليه، فمنذ اواسط القرن السابع عشر فصاعدا، اصبح الانكشارية بصورة متزايدة هيئات ضخمة من الميليشيا الحضرية شبه المدربة او غير المدربة ولم يعد الكثيرون منهم يسكنون في الثكنات بل في اكشاكهم وورشاتهم بوصفهم تجارا صغارا او حرفيين (حيث كان وجودهم في النقابات غالبا ما يحط من شأن المستويات الحرفية)، في حين كان الاكثر غنى منهم يكتسبون حقوقا في الاراضي المحلية. وسرعان ما

---

(٣٣) Stavrianos, *The Balkans Since 1453*, p. 121; Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, pp. 28 - 9.

اصبحت القيمة العسكرية للانكشارية ضئيلة جدا، وكانت مهمتهم السياسية الرئيسية في العاصمة هي تشكيل كتلة متهوسة تخدم مناورات علماء الدين المتعصبين او المتآمرين داخل البلاط.

وفي هذه الأثناء، اصيب نظام (التيمار) بانحطاط مماثل، ذلك أن الخيالة الخفيفة التي كان يوفرها السباهيون اصبحت متخلفة عسكريا ازاء تطور الاسلحة الاوروبية والتقوية المتزايدة للجيوش الدائمة للدول المسيحية. ولم تكن الغارات الصيفية التي كان يقوم بها الفرسان التيماريون على مضض، وضعف صمودهم في الميدان بسبب هبوط قيمة مداخيلهم بقادرة على مواجهة القوة النارية الثقيلة للغدارات الالمانية. وعليه، فوسط الفساد المتعاظم في الاستانة، اتجهت الدولة الى تخصيص المزيد من (التيمارات) لكبار الموظفين لاغراض غير عسكرية، او امتصاصها واستعادتها الى الخزينة. وكانت نتيجة ذلك هبوطا كبيرا في فاعلية السباهيين في اوائل القرن السابع عشر. ومنذ ذلك الحين بدأت الجيوش العثمانية تعتمد الى حد كبير على سرايا من وحدات حملة البنادق او (الصكبانية)ــ وهي في الاصل قوات ثانوية محلية غير نظامية، الا انها اصبحت الآن التشكيلات العسكرية المركزية للامبراطورية[٣٤]. ان الاحتفاظ بقوات (الصكبانية) كقوة دائمية شدد من عبء الضرائب في الاراضي العثمانية واكسبها في الوقت نفسه شكلا نقديا في وضع يتسم بالركود الاقتصادي في جزء كبير من شرق البحر المتوسط. فقد استهلكت الاراضي الجديدة القابلة للزراعة في الاناضول. وتمت السيطرة على تجارة التوابل والحرير وتحويلها على يد السفن الانكليزية والهولندية، التي طوقت عملياتها في المحيط الهندي، الامبراطورية العثمانية من الخلف. ومن جهة اخرى، فان مصر، التي احتفظت زراعتها التقليدية بمستواها الجيد[٣٥]، أخذت تخضع مرة اخرى، بشكل متزايد، لسيطرة المماليك المحليين. وقد ضاعف انحطاط الأسرة المالكة من الصعوبات المالية والسياسية للدولة. ذلك انه في القرن السابع عشر، اصيبت نوعية حكام الامبراطورية ــ والذين كانوا حتى ذلك الحين يمارسون سلطتهم الاستبدادية بمقدره كبيرة ــ اصيبت بالانهيارــ نتيجة نظام جديد للوراثة. فمنذ ١٦١٧، اصبحت السلطنة تنتقل الى اكبر الذكور الاحياء من سلالة عثمان، والذي كان عادة يعزل منذ ولادته داخل « قفص الامراء »، وهي ابراج

---

(٣٤) Inalcik, *The Ottoman Empire*, p.48.

(٣٥) Stanford Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1789*, p.21.

محصنة مخصصة عمليا لتوليد الاختلال العقلي او الغباء. ولم يكن هؤلاء السلاطين بقادرين على ضبط او وقف التدهور المضطرد لنظام الدولة الخاضع لهم. وفي هذه الحقبة بدأت المناورات الكهنوتية لـ(شيخ الاسلام) تتدخل في نظام الحكم[٣٦]، الذي اخذ يزداد فسادا واضطرابا باضطراد.

ومع ذلك، كانت الامبراطورية العثمانية قادرة على القيام باندفاعة عظيمة اخيرة الى اوروبا في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ذلك ان انتكاسات الحروب الفارسية، واضطرابات الاناضول، وغارات القوزاق المذلة، وانحطاط معنويات الانكشارية ، قد اعقبها رد فعل قوي، وان كان مؤقتا، داخل الباب العالي. ان عهد صدارة (كوبرولو) ، من ١٦٥٦ الى ١٦٧٩ ، خلق مرة اخرى ادارة حربية نشطة في الاستانة. وانتعشت المالية العثمانية بالقروض الاجبارية وابتزاز الاتاوات، وحسن تدريب وتجهيز المشاة في الافواج الدائمية، وجرت الاستفادة بشكل جيد من الخيالة التترية، التي بقيت محتفظة بشراستها، في منطقة البحر الاسود، كما ان انحلال النظام الصفوي في فارس ساعد على تخفيف الضغط في الشرق، وسمح باندفاعة تركية اخيرة في الغرب، وتمت السيطرة على امارات الدانوب، التي كان حكامها قد اظهروا تململا متزايدا. واختتمت حرب لمدة عشرين عاماً مع البندقية، بنجاح، بالاستيلاء على كريت في ١٦٦٩ . وبعد ذلك، في ١٦٧٢، اثر تعبئة فصائل الخيالة التابعة للخان التتري في القرم، استولت القوات العثمانية على بودوليا في بولندا. وخلال العقد التالي، جرى صراع وحشي طويل ضد روسيا للسيطرة على أوكرانيا. وقد انتهى هذا الصراع بهدنة ثبتت الوضع القائم في ١٦٨٢ بعد دمار فظيع لحق باوكرانيا، ثم اتجهت القوة التركية بعد ذلك ضد النمسا في ١٦٨٣. وقد قام الصدر الجديد والاكثر عدوانية، قره مصطفى، والذي خلف محمد كوبرولو، بتجميع جيش كبير للقيام بهجوم جبهوي على فينا. وبعد مرور مائة وخمسين عاما على حصار سليمان الثاني لعاصمة آل هبسبورك شن الان هجوم عثماني ثان. وكان فشل الهجوم الاول قد ثبت الخط الامامي للزحف التركي نحو العالم المسيحي. اما اندحار الهجوم الثاني، بفك الحصار عن فينا بقوة مختلطة من الجيوش البولندية، والنمسوية والسكسونية، والبافارية، في ١٦٨٣، فقد ادى الى انهيار المواقع العثمانية برمتها في اوروبا الوسطى. وبذلك، فقد كان الانتعاش (الكوبرولوي) مصطنعا وقصير الاجل. وقد ساقت نجاحاته الاولية الباب العالي الى تخطي

(٣٦) Inalcik, «L' Empire Ottomane,» p. 95.

امكانياته الفعلية، وادت بالتالي الى نتائج وخيمة ذات صفة نهائية. وقد اعقب الفشل في فينا انسحاب مطول، انتهى في ١٦٩٩ بفقدان هنغاريا وترانسلفانيا كليا وسيطرة آل هابسبورك عليهما، في حين استعادت بولندا بودوليا واحتلت البندقية الموريا. ومنذ ذلك الحين، انتقلت (دار الاسلام) الى موقف دفاعي دائمي في البلقان ، قادرة في احسن الحالات على صد زحف الكفار مؤقتاً ، ومستسلمة امامهم بشكل متواصل وقطعي في اسوأ الحالات .

ان الدور الرئيسي في دفع الامبراطورية التركية الى الوراء خلال المائة عام التالية كان من نصيب الملكية المطللقة الروسية، اكثر منها النمسوية. ذلك ان الزخم العسكري الهابسبوركي سرعان ما تبدد بسرعة نسبية، بعد الاستيلاء على (البانات) في ١٧١٦ ــ ١٨. وقد تمكنت القوات العثمانية من صد الجيوش النمسوية في ١٧٣٦ــ ٣٩، واسترجعت بلغراد. اما في الشمال ، فلم يكن بالمستطاع وقف توسع آل رومانوف في منطقة البحر الاسود. ان إنتصار روسيا في ١٧٦٨ــ ٧٤ ادى الى فقدان الاراضي الواقعة بين نهري البوك والدنيستر وتثبيت الحقوق القيصرية للتدخل في مولدافيا ووالاشيا. وفي ١٧٨٣، ضم القرم الى روسيا، وتبعتها بيديسان في ١٧٩١. وفي هذه الاثناء، كان النظام الاداري برمته للدولة العثمانية يتدهور باضطراد. واصبح (الديوان) لعبة في ايدي الزمر الجشعة في العاصمة، المنصرفة الى الحصول على اقصى ما يمكن من الارباح جراء الفساد. واحرز البيروقراطيون المدنيون الاتراك والتجار اليونانيون في الاستانة سلطانا ونفوذاً متعاظمين في الباب العالي بعد ١٧٠٠، مع تزايد ضعف القدرة العسكرية للدولة العثمانية. وقد ارتفع الاولون بشكل متزايد الى مرتبة الباشوات وحكام الولايات[٣٧]، في حين سيطر الاخيرون على مراكز مربحة في ادارة الخزينة وكذلك ادارة الولايات الرومية. وان المناصب التي كانت في السابق وقفا على (الدوشرمة)، وتجري فيها الترقيات على اساس الجدارة اصبحت الآن تباع بالجملة الى من يقدم الثمن الاعلى، غير انه، خلافا للانظمة الاوروبية، لم يكن ثمة ضمان للحيازة بعد الشراء، ولذلك كان يتعين على حائزي المناصب ان يعتصروا المكاسب من وظائفهم باقصى سرعة قبل ان يجري اقصاؤهم بدورهم، وبذلك ازداد الى درجة عظيمة ضغط الابتزاز الموجه الى الجماهير السفلى، التي كانت تتحمل عبء هذه الادارة، وتطورت تجارة رائجة للتعامل ببطاقات الانكشارية، التي اصبحت تشرى وتباع الى اعداد خيالية من الناس وسط فساد

---

(٣٧) N. Itzkowitz, «Eighteenth Century Ottoman Realities» pp. 86 - 7.

اداري شامل، وعند نهاية القرن، كان هناك حوالى ١٠٠,٠٠٠ انكشاري مسجل، ليس بينهم الا عدد ضئيل من ذوي التدريب العسكري الحقيقي. الا ان معظمهم كان يملك الاسلحة، ويستطيع استخدامها لاغراض الابتزاز والتخويف المحليين[٣٨]. اصبح الانكشارية منتشرين كالعدوى في جميع مدن الامبراطورية ونشأ من بين افرادهم الاكثر سطوة كثير من (الاعيان) المحليين الذين اصبحوا منذ ذلك الحين سمة بارزة في المجتمع العثماني في الولايات.

وفي هذه الاثناء، كان ثمة تحول يجري في نظام الاراضي باسره فـ(التيمار) كان قد انحل كمؤسسة منذ امد بعيد، سوية مع الخيالة (السباهيين) الذين كان يسندهم. وانتهج الباب العالي سياسة متعمدة في استرجاع الاراضي من (التيماريين) السابقين، اما عن طريق ضمها الى ممتلكات الاسرة المالكة ومن ثم اعادة تأجيرها الى المضاربين للحصول على مدخولات نقدية اكبر، او عن طريق مجرد تخصيصها لحائزين خاضعين لسيطرة موظفي القصر. وبذلك جرى تحول عام في شكل الاستغلال العثماني من (التيمار) الى (الالتزام). وتحولت الاقطاعات العسكرية الى مزارع ضريبية tax- forms، تهيىء موارد نقدية متزايدة للخزينة. كان الباب العالي قد طور نظام الالتزام للمرة الاولى في الولايات الاسيوية الاكثر بعدا، مثل مصر، حيث لم يكن في حاجة الى المقاتلين الخيالة من الطراز المتحشد في الروملي[٣٩]. الا ان تعميم هذه المزارع الضريبية في ارجاء الامبراطورية لم يكن يتفق فقط مع الاحتياجات المالية للدولة العثمانية، بل كذلك مع عملية المجانسة homogenization الاسلامية للطبقة الحاكمة باسرها مع انحلال واختفاء (الدوشرمة). وفي الواقع، فان احد الاسباب الهيكلية الرئيسية للعملية الاخيرة كان التغير في مجموع تراكيب الامبراطورية نتيجة الاستيلاء على الولايات العربية. وبذلك، فان انتشار الوحدة المالية الالتزامية من مواطنها الاسلامية على حساب (التيمار)، حقق انحلال المؤسسة التي كانت المكمل الوظيفي للدوشرمة في النظام الاصلي للتوسعية العثمانية. وقد تلازم ذلك مع ظاهرة زيادة اراضي الاوقاف،

---

(٣٨) للحصول على فكرة عن انحلال النظام الانكشاري انظر:

Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West,* I I pp. 180 - 4; Stavrianos, *The Balkans Since 1453,* pp. 120 - 2, 219 - 20.

(٣٩) لأجل الاطلاع على نشوء وطبيعة نظام الالتزام في مصر، انظر:

Show, *The Financial and Administrative Organisation and Development of Ottoman Egypt,* pp. 29-39.

وهي من الناحية الشكلية عقارات دينية ذات شخصية معنوية، يتبرع بها الاتقياء، والتي كانت الشكل الهام الوحيد للاجارة الزراعيـة التي لم تكن رقبتها ملكـا للسلطنة(٤٠). وقد استخدمت، تقليديا، على نطاق واسع، كوسيلة للتمويه على جعل الاراضي وراثية ضمن عائلة واحدة، تناط بها مهمة « ادارة » الوقف. وقد احتفظ الحكام العثمانيون الاوائل برقابة دقيقة على هذه المؤسسة الدينية. وقد قام محمد الثاني، في الواقع، باعادة تملك اراضي الاوقاف بشكل عام من قبل الدولة. الا انه في عهد الانحلال العثماني ، اخذت الحيازات الوقفية تتكاثر مرة اخرى، وبالدرجة الاولى في الاناضول والولايات العربية.

ان حلول وتأثير نظام الالتزام غير وضع الفلاحين. ذلك ان (التيماريين) لم يكونوا قادرين على اخراج الفلاحين او جباية الاتاوات الا ضمن الحدود النظامية التي وضعها السلطان. اما ملاكو العهد الجديد فلم يتقيدوا بمثل هذه الحدود. ذلك ان قصر فترات اجاراتهم الاولية دفعهم في حد ذاته الى الاستغلال المفرط للفلاحين في عقاراتهم. وخلال القرن الثامن عشر، اخذ الباب العالي يمنح اعدادا متزايدة من « المزارع مدى الحياة » أو«المالكاني» Malikane، والتي خففت من المطالب القصيرة الامد لهؤلاء الوجهاء الريفيين، الا انها ثبتت سلطتهم الطويلة الاجل على القرى(٤١)، وهكذا، ففي البلقان، حل محـل (التيمار) عمـوما،

(٤٠) لقد شدد المؤرخون البلغار كثيراً ــ بل وأكثر من اللازم ــ على أهمية أراضي الأوقاف في التشكيل الاجتماعي العثماني، لتطوير ادعائهم بكونه اقطاعي الطابع في الاساس ــ وهو تصنيف يرفضه المؤرخون الأتراك، وهم على حق فيما أرى. ونظراً لأن أراضي الأوقاف كانت أقرب الأصناف القانونية الى الملكية الزراعية الخاصة فان اتساعها يمكن أن يستخدم للتدليل على أن ثمة محتوى اقطاعيا كان يختفي وراء الأوهام القانونية للسيطرة الملكية ــ الدينية. وفي الواقع، ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بان أراضي الأوقاف كانت الأكثر شيوعاً في الريف البلقاني والأناضولي، أو انها حددت العلائق الاساسية لـلانتاج في التشكيل الاجتماعي العثماني. الا ان ازديادها في عهد الانحلال العثماني تعززه الشواهد ولأجل الاطلاع على مسح جيد لظاهرة الأوقاف انظر:

V, Mutafcieva and S. Dimitrov, "Die Agrarverhältnisse Osmanischen Reiches in XV-XVI Jh., *Actes du Premier congres des Etudes Balkaniques*, pp. 689-702.

وفي هذا البحث، قدرت نسبة الأوقاف بحوالى ثلث مجموع مساحة الأرض في الأقطار الأم، متركزة في البلقان وبصورة رئيسية في تراقيا ومنطقة بحر ايجه ومقدونيا. الا انها كانت معدومة عمليا أو كليا في صربيا أو المورياً.

(٤١) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West,* I I, pp. 255 - 6. =

وبالتدريج ، ما اصبح يعرف بنظام (الجفليك) ChifliK. وكان حائز (الجفليك)، عمليا، ذا سيطرة مطلقة على الايدي العاملة التي تحت تصرفه. فكان يستطيع طرد فلاحيه من الارض، او منعهم من مغادرتها بتوريطهم في التزامات مالية. وكان يستطيع توسيع مزارعه الاحتياطية الخاصة او (حصة الجفليك) (-hoisa ChifliK) على حساب اراضي مستأجريه. واصبح ذلك هو النموذج السائد. وكان في العادة يحصل على نصف حصاد المنتجين المباشرين، الذين لم يكن يبقى لديهم الا ثلث المحصول بعد دفع ضريبة الارض ورسوم جبايتها[٤٢]. وبعبارة اخرى، فان اوضاع الفلاحين في البلقان تدهورت نحو البؤس، كشأنهم في سائر اوروبا الشرقية. واصبحوا، عمليا، مرتبطين بالارض وبامكان الملاكين استرجاعهم قانونيا في حالة مغادرتهم اراضيهم. وكما ان تجارة القمح مع اوروبا الغربية ادت الى تشديد وتيرة الاستغلال والظلم في بولندا والمانيا الشرقية، فكذلك ادى الانتاج التجاري للقطن والذرة لغرض التصدير على امتداد السواحل وفي وديان اليونان وبلغاريا وصربيا، الى زيادة ضغوط الملاكين على (الجفليكات)، وساعدت على انتشارها. ان اكبر سمة مميزة للعلائق الريفية في الجنوب الشرقي كانت انهيار كافة النظم المدنية المفروضة من الاعلى. وانتشرت عصابات الاشقياء، مستفيدة من الطبيعة الجبلية للمنطقة، والتي خلقت وضعا مؤاتيا لفرار الفلاحين، ومن جهة اخرى، شكل الملاكون عصابات من الاشقياء المسلحين او (القره عليّة) Kirjali غير النظاميين في اراضيهم، لحماية انفسهم من العصيان وقمع المستأجرين[٤٣]. ذلك ان الشرط النهائي للاضمحلال الطويل الامد للدولة العثمانية كان الشلل التام عمليا للباب العالي واغتصاب السلطة في الولايات، اولا من قبل الباشوات العسكريين في سوريا او مصر، ثم (الديريبايات) (derebeys) او اسياد الوديان في الاناضول، ثم (الاعيان) او سلالات الوجهاء المحليين في الروملي. وعند نهاية القرن الثامن عشر، كانت السلطنة لا تسيطر الا على جزء يسير من (الايالات) الست والعشرين التي كانت تتكون منها الادارة الامبراطورية رسمياً.

الا ان التفسخ الطويل الامد للاستبداد العثماني لم يخلق نظاما اقطاعيا في النهاية، ذلك ان الحق الملكي في كافة الاراضي غير الدينية بقي على حاله،

كان الملاكون الأكثر ظلما هم دائمًا من المزارعين الضريبيين وتليهم السلطات الدينية
op. cit., p. 247.

(٤٢) Stavrianos, *The Balkans Since 1453*, , pp. 138 - 42.

(٤٣) T. Stoianovich, «Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy 1600- 1800, *The Journal of Economic History*, XII, Summer 1953 - No. 3, pp. 401, 409 - 11.

بالرغم من كثرة عدد الهبات (المالكانية) التي منحت لغرض الانتفاع منها. ولم يحصل نظام (الجفليك) على اية مصادقة قانونية رسمية، كما لم يكن الفلاحون مرتبطين قانونيا بالارض. وحتى عام ١٨٢٦، كانت ثروات البيروقراطيين والمزارعين الضريبيين، الذين كانوا يستغلون السكان المحكومين، عرضة للمصادرة الاعتباطية من جانب السلطان عند وفاتهم[٤٤]. ولم يكن هناك ضمان مؤكد للملكية ولا طبقة نبلاء رسمية. ان تميع النظام الاجتماعي والسياسي القديم لم يؤد الى ظهور نظام محدد جديد. وقد بقيت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر مستنقعا راكدا، وحافظت على كيانها بصورة مفتعلة نتيجة تنافس الدول الاوروبية على وراثتها. وكان بالامكان تقسيم بولندا بين النمسا وبروسيا وروسيا، لان هذه الدول الثلاث كانت جميعها دولا برية ذات مداخل ومصالح متطابقة فيها. الا ان ذلك لم يكن ممكنا بالنسبة للبلقان، لانه لم يكن ثمة توافق بين المتنافسين الرئيسيين الثلاثة على السيطرة على المنطقة ــ بريطانيا والنمسا وروسيا. كانت بريطانيا تملك التفوق البحري في البحر المتوسط والاولوية التجارية في تركيا، وكانت السوق العثمانية، في الواقع، تستورد في ١٨٥٠ بضائع اكثر من فرنسا، او ايطاليا، او النمسا، او روسيا، مما جعلها منطقة حيوية بالنسبة للامبريالية الاقتصادية الفكتورية. كما ان القوة البحرية والصناعية البريطانية حالت دون اي اتفاق ودي على تصفية الامبراطورية العثمانية، واحبطت المحاولات الروسية لتقسيمها. وفي الوقت نفسه، فان النهوض الوطني المتصاعد لشعوب البلقان بعد العهد النابليوني حال دون استقرار الوضع السياسي في جنوب ــ شرق اوروبا. كانت الثورة الصربية قد اندلعت* في ١٨٠٤، واعقبتها الثورة اليونانية في ١٨٢١. والحق الغزو القيصري ١٨٢٨ــ ١٨٢٩، الهزيمة بالجيوش التركية، وفرض الحكم الذاتي الرسمي لصربيا ومولدافيا ووالاشيا ازاء الباب العالي، وفي الوقت نفسه ادى التدخل الانكلو ــ فرنسي والروسي الى ضمان وتحديد استقلال اليونان، في آن واحد، في ١٨٣٠. ان هذه الخسائر، الناجمة عن حركات محلية خارجة عن سيطرة لندن او فينا، تركت لتركيا مع ذلك امبراطورية بلقانية تمتد من البوسنة الى تساليا ومن البانيا الى بلغاريا.

ان الحماية الدولية التي اعاقت السقوط النهائي للدولة العثمانية بحوالى قرن، الهمت في اثناء ذلك محاولات متعاقبة للتجدد «الليبرالي» لمواكبة الانماط

---

(٤٤) Serif Mardin, "Power, Civil Society and Culture in the Ottoman Empire", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. II, 1969, p.277.

الرأسمالية الغربية. وقد بدأ هذه المحاولات محمود الثاني في سني ١٨٢٠، عندما سعى الى تحديث الجهاز الاداري والاقتصادي للسلطنة. فقام بحل الانكشارية، والغاء (التيمارات) واسترجع اراضي الاوقاف رسميا الى الخزينة الملكية، واستورد ضباطا اجانب لتدريب جيش جديد. واعاد فرض السيطرة المركزية على الولايات، وانهى حكم (الديريبايات). الا انه سرعان ما ظهر عجز هذه التدابير عن وقف انحلال النظام الامبراطوري. فقد لحقت الهزيمة بجيوش محمود على ايدي قوات محمد علي المصرية، في حين تبين ان ولاته وموظفيه كانوا اكثر فسادا وظلما من الوجهاء المحليين الذين سبقوهم. واعقب هذا الفشل ضغط انكلو ـ فرنسي متجدد لاعادة تنظيم الحكم العثماني واشاعة الليبرالية فيه. وكانت نتيجة ذلك هي اصلاحات (التنظيمات) في اواسط القرن، والتي كانت اكثر قربا من الاهتمامات القانونية والتجارية الغربية. ان (المرسوم الهامايوني) الصادر في ١٨٣٩ ضمن بشكل نهائي استقرار الملكية الخاصة داخل الامبراطورية، وكذلك المساواة الدينية امام القانون[٤٥]. وكان السلك الدبلوماسي في الاستانة قد الح في المطالبة بهاتين الخطوتين، الا ان ملكية الدولة للاراضي بقيت سائدة في الاقطار الام في الامبراطورية ولم يصدر الا في ١٨٥٨، قانون زراعي، يعطي حقوقا محدودة للوراثة لحائزي الاراضي او المنتفعين بها. ولم ترضَ الدول الغربية بهذا الاجراء، فضغطت من اجل توسيع هذه الحقوق، وقد تم ذلك في ١٨٦٧، عندما حصل الملاكون المحليون اخيرا على الملكية القانونية لاراضيهم[٤٦]. الا ان الطابع المفتعل للمسار السياسي الجديد اتضح سريعا. فعندما حاول القوميون الاتراك فرض دستور نيابي، لم يلق السلطان عبد الحميد الثاني صعوبة تذكر في اعادة فرض حكمه الاستبدادي الوحشي، المهزوز في الوقت نفسه، في ١٨٧٨. وعند نهاية القرن، كانت قد نشأت طبقة ثابتة من الموظفين والملاكين، في حين ضمنت اجراءات (التنظيمات) استقرار الملكية. ولكن فيما عدا ذلك، لم يقم نظام اجتماعي وسياسي جديد داخل الامبراطورية العثمانية، التي اخذت تتقلص تدريجيا امام النضالات التحررية المتتالية لشعوب البلقان المحكومة، ومناورات

---

(٤٥) Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, pp. 106-8.

(٤٦) H. Inalcik, «Land Problems in Turkish History», *The Moslem World*, XLV, 1955, pp. 226 - 7.

ويقول انالجيك، تعليقا على ذلك، ، إن المفاهيم القانونية الغربية لم تطبق بصورة تامة على ملكية الأرض، بدون اية قيود أو شروط، إلا للمرة الأولى في ١٩٢٦.

الدول الاوروبية الكبرى لحرف هذه النضالات واستغلالها ، وفي ١٨٧٥، اخمدت ثورة شعبية في بلغاريا وتدخلت روسيا وهزمت تركيا مرة أخرى في ميدان الحرب، في حين عبأت انكلترا جهودها مرة اخرى لانقاذها من عواقب الهزيمة. وكانت النتيجة تسوية بين الدول الاوروبية حصلت بموجبها صربيا ورومانيا والجبل الاسود على الاستقلال التام. وحصلت بلغاريا على حكم ذاتي في ظل سيادة عثمانية جزئية. وخضعت البوسنة لسيطرة النمسا. وفي العقد التالي اشترت اليونان تساليا وحصلت بلغاريا على الاستقلال.

ان احباطات الانحلال الامبراطوري المتسارع، الى جانب التمركز البيروقراطي غير الاعتيادي خلال حكم عبد الحميد، دفعت الضباط العسكريين الذين اصبحوا يحملون اسم (تركيا الفتاة)، الى الاستيلاء على الحكم بانقلاب عسكري في ١٩٠٨. الا انه بعد اشباع المطامح المسلكية ونسيان الشعارات الكونتية (نسبة الى اوغست كونت) تحول البرنامج السياسي لـ (تركيا الفتاة) الى مزيد من المركزية الدكتاتورية والاضطهاد للقوميات المحكومة في الامبراطورية[٤٧]. ادت الهزيمة في حرب في البلقان الاولى والتفكك في الحرب العالمية الاولى الى النهاية الذليلة. وبذلك، فقد مرت الدولة العثمانية بانكماشات وتعديلات في القرن الاخير من حياتها، الا انها لم تكتسب قط اي ربيع اجتماعي جديد. وكل ما في الامر ان الهيكل القديم بقي يعاني المزيد من الآلام والخراب.
لم يكن الاصلاح السلبي لـ(المساوىء) قادراً بطبيعته على التحول إلى تعمير ايجابي للامبراطورية، سواء كان ذلك على شكل نظام سياسي جديد او اعادة النظام القديم. فالاقطاع لم يتصدر عملية تكوين الامبراطورية العثمانية، كما ان الحكم المطلق كان بعيداً عن توجيه مسارها منذ بداية انحلالها. كما ان محاولات الدول الاوروبية لـ « ربط » الباب العالي بالاوضاع المؤسساتية المختلفة في فينا او سان بطرسبرغ او لندن، كانت عقيمة هي الاخرى. ذلك ان هذه الدول كانت تنتمي الى عالم مختلف. وان الاصلاحات الفاشلة لمحمود الثاني وعهد (التنظيمات)، والتي اعقبتها الردة الحميدية والتجربة الفاشلة لـ (تركيا الفتاة) ، لم تؤد الى خلق استبداد جديد ولا حكم مطلق من طراز شرقي، ولا برلمانية غربية

(٤٧) حتى فيروز أحمد، في دراسته الحديثة: *The Young Turks*, Oxford 1969, pp. 169 - 5). والمتسمة بمنتهى التساهل إزاء نظام (تركيا الفتاة) ، يصل إلى الاستنتاج بان هذا النظام لم يستطع خلق اية مؤسسات جديدة، بل اقتصر على استغلال اجهزة الحكم التقليدية لاغراضه الخاصة.

ـ بطبيعة الحال ـ وقد تأجل مولد شكل جديد من الدولة الى نشوب الحرب العالمية الاولى، التي وضعت نهاية للحماية الدبلوماسية لمخلفات النظام القديم، وبذلك خلصت العالم العثماني من شقائه.

الا ان البلقان تخلص من السيطرة العثمانية قبل حلول الفصل الختامي في تركيا نفسها. ذلك ان طرد نظام الاحتلال العثماني باسره من البلد تلو البلد، منذ اوائل القرن التاسع عشر فصاعدا، ادى الى قيام هيكل زراعي غير متوقع في شبه الجزيرة، ومتميز عن الهيكل القائم في أوروبا الشرقية والغربية معا. وقد مرت رومانيا، التي كانت تاريخيا منطقة عازلة بين الانماط البلقانية والترانسلفانية للتطور الاقليمي، مرت باغرب تحول بين جميع الاقطار الجديدة التي برزت بعد ١٨١٥. ذلك انها اصبحت البلد الوحيد في اوروبا، الذي شهد مولد «قنانة ثانية» حقيقية، بفعل تجارة الحبوب دون شك، وذلك بعد نهاية القنانة «الاولى» سابقا. كانت البلاد الرومانية، كما سبق أن رأينا، قد تركت بشكل استثنائي، تحت سيطرة طبقتها الخاصة من النبلاء، وذلك من قبل الدولة العثمانية، عند اجتياحها لها في القرن السادس عشر. وكان قيام مجتمع ريفي مقسم الى اسياد نبلاء وفلاحين محكومين قد تم بشكل متأخر جدا، نظرا للتأخر الطويل الذي فرضه الحكم البدوي الغاصب على هذه البلاد، والذي لم ينته الا بالطرد التدريجي للكومانيين Cumans والتتر في القرن الثالث عشر(٤٨)، وكانت الملكيات القروية المشاعة واسعة الانتشار حتى القرن الرابع عشر، ولم تتكون الارستقراطية العقارية الا بظهور الامارات المولدافية والوالاشية في القرن الخامس عشر، وقد بدأت باستغلال المنتجين الريفيين ماليا اكثر منه اقطاعيا على غرار البدو الاتراك الذين طوروا هذه الطريقة(٤٩). ان التوحيد القصير الامد للدولتين على يد ميخائيل الاول في اواخر القرن السادس عشر دشن عهد ارتباط الفلاحين

---

(٤٨) ان الأصل التاريخي للتكوين الاجتماعي الروماني في اواخر العصر الوسيط مبيّنة في كتاب:

H.H. Stahl, *Les Anciennes Communoutés Villageoises Roumaines, Asservissement et Pénétration Capitaliste*, Bucharest, 1969, pp. 25-45.

وهو كتاب ممتاز، يلقي الضوء على جوانب عديدة من التطور الاجتماعي في اوروبا الشرقية.

(٤٩) ثمة تقسيم زمني دقيق لهذه العملية باسرها في:

Stahl, *Les Anciennes Communautés*, pp. 163-89.

الرومانيين بالارض بشكل عمومي. وتعززت القنانة بعد ذلك في ظل السيطرة العثمانية. وفي القرن الثامن عشر، اوكل الباب العالي ادارة هذه الولايات لاسر يونانية من الاستانة، اصبحت تؤلف سلالة حاكمة وسيطة مما يدعى بـ (الهوسبودار) Hospoders في الامارات، حيث كانت جباية الضرائب والتجارة قد خضعتا فعلا ليونانيين مغتربين.

غير ان سيطرة النبلاء اصبحت تتعرض لمقاومة فلاحية متنامية، على النمط الشرقي المألوف من القرار الجماعي للتخلص من الاتاوات والضرائب. وان المسؤولين النمساويين، الحريصين على توطين الاراضي الحدودية التي حصل عليها آل هابسبورك مؤخرا في جنوب شرق اوروبا، قدموا، بشكل مدروس، المأوى للفلاحين الرومانيين عبر الحدود[٥٠]. وقد شعر السلطان بقلق جدّي ازاء تدهور اوضاع الايدي العاملة في الامارات، فاصدر في ١٧٤٤ امرا الى احد الهوسبودارات، كونستانتين مافروكورداتوس، بتهدئة الامارات واعادة توطينها. وتحت تأثير عهد التنوير الاوروبي، امر مافروكورداتوس بالالغاء التدريجي للقيود الاستعبادية في كل من والاشيا (١٧٤٦) ومولدافيا (١٧٤٩)، وذلك بمنح كل فلاح الحق في شراء حريته[٥١]، وهو اجراء سهله غياب اي شكل قانوني للقنانة ضمن الولايات المحكومة من قبل الاتراك في الامبراطورية. ولم تكن ثمة في ذلك القرن تجارة تصدير للحبوب، لان الباب العالي كان يتمتع باحتكار تجاري حكومي، ويقوم بشحن الاتاوات العينية الى الاستانة. الا ان معاهدة ادرنة لعام ١٨٢٩، والتي منحت روسيا عمليا حق السيادة المشتركة على البلاد الرومانية مع تركيا، الغت القيود العثمانية على التصدير. وكانت نتيجة ذلك ازدهارا مفاجئا وعظيما لتجارة الحبوب على امتداد الدانوب. ذلك انه بحلول اواسط القرن التاسع عشر، كانت الثورة الصناعية في اوروبا الغربية قد خلقت سوقا عالمية رأسمالية من طراز لم يكن معروفا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وذات قوة دافعة قادرة على تغيير المناطق الزراعية المتخلفة خلال بضعة عقود من السنين. وتضاعف انتاج القمح في الامارات الرومانية منذ ١٨٢٩ ــ ١٨٣٢، وكذلك قيمة الصادرات منذ ١٨٣١ ــ ١٨٣٣. وازدادت مساحة الاراضي

(٥٠) W. H. MacNeill, *Europe's Steppe Frontier, 1500-1800,* Chicago 1964, p. 204.

(٥١) للاطلاع على دراسة في مراسيم العتق ورد فعل النبلاء تجاهها، انظر:

A. Otetea, "Le Second Asservissement des paysans Roumains *(1746-1821),* *Nouvelles Etudes D'Histoire* I, Bucharest, 1955, 299-312.

المزروعة بالحبوب عشر مرات خلال عقد واحد، من ١٨٣٠ الى ١٨٤٠[٥٢]. وقد تم الحصول على الايدي العاملة الريفية لهذا النمو الهائل عن طريق اعادة فرض الالتزامات الاستعبادية على الفلاحين الرومانيين وتكثيف جهودهم الى مستويات اكبر حتى من تلك التي كانت قائمة قبل صدور مراسيم مافروكورداتوس في القرن السابق. وبهذا الشكل ، فان المثال الحقيقي الوحيد لقيام قنانة ثانية في اوروبا كان من صنع الرأسمالية الصناعية، لا التجارية وكان لا بد من ذلك، وفي هذه الحالة، كانت الرابطة السببية مباشرة وضخمة، مفعولها يسري على امتداد القارة، وهو امر لم يكن ممكنا قبل قرنين او ثلاثة، وقد بقي الفلاحون الرومانيون بعد ذلك بؤساء متعطشين الى الارض، في ظروف مماثلة جدا لظروف الفلاحين الروس. ثم الغيت القيود الاستعبادية مرة اخرى بصورة قانونية خلال « اصلاح » جرى في ١٨٦٤ ، مقتديا مباشرة بـ « الاصلاح » القيصري الروسي في ١٨٦١ ، وعلى غرار روسيا ايضا، بقي الريف خاضعا لسيطرة الاسياد الاقطاعيين حتى الحرب العالمية الاولى.

الا ان رومانيا كانت حالة استثنائية في البلقان. ففي كل مكان آخر تقريبا جرت عملية معاكسة، ففي كرواتيا وصربيا وبلغاريا واليونان، قضى الفتح العثماني على الارستقراطيات المحلية، والحقت الارض مباشرة بالسلطنة، وتوطن فيها المحتلون الاتراك والذين اصبحوا، في القرن التاسع عشر، طبقة قوية وطفيلية من (الاعيان) المحليين. وبعد ذلك وبنتيجة الثورات الوطنية المتعاقبة وحروب التحرير، تم اخراج الجيوش التركية من صربيا (١٨٠٤ــ ١٩١٣) واليونان (١٨٢١ــ ١٩١٣)، وبلغاريا (١٨٧٥ــ ١٩١٣) وبذلك، فقد كان الظفر بالاستقلال السياسي في هذه الاقطار مصحوبا بصورة اوتوماتيكية برجّة اقتصادية في الريف. ذلك ان الملاكين الاتراك بصورة اعتيادية ومفهومة، رحلوا مع القوات التي كانت تحرسهم، تاركين اراضيهم للفلاحين الذين كانوا يفلحونها. وقد تنوع هذا القالب العام بشكل كبير، طبقا لطول امد الكفاح من اجل الاستقلال. ففي الاماكن التي كان فيها بطيئا ومطولا، كما في صربيا واليونان، كان ثمة وفرة من الوقت لظهور وتوسع طبقة من الملاكين المحليين الذين استملكوا الجفليكات) مباشرة في المراحل الاخيرة. فمثلا، اشترت عائلات يونانية ثرية كثيرا من

(٥٢) A. Otetea, "Les Second Servage dans les Principautés Danubiennes", *Nouvelle Etudes d'Histoire* II, Bucharest, 1960, p.333.

الاراضي التركية في تساليا، عندما تخلى عنها الباب العالي في ١٨٨١[٥٣]. وفي بلغاريا، من جهة اخرى، فان وتيرة الاستقلال الاقصر عهدا والاكثر عنفا لم تهيىء كثيرا من الفرص لمثل هذه التحولات. الا انه في جميع الاقطار الثلاثة، كان الاقتصاد الريفي الذي برز الى الوجود في النهاية ، متشابها الى حد كبير[٥٤]. واصبحت بلغاريا واليونان وصربيا المستقلة، بصورة اساسية، اقطارا مؤلفة من ملاكين فلاحين صغارا، في الوقت الذي كانت فيه بروسيا وبولندا وهنغاريا وروسيا لا تزال مواطن لكبار الملاكيين النبلاء. الا ان الهيكل الزراعي الاساسي لاقطار البلقان بقي قائما على اساس الانتاج الصغير، وسط تعاظم للتضخم السكاني، والحيازات المجزأة والديون القروية. ان انحسار الحكم التركي سجل نهاية الملكية التقليدية. لقد عانت اوروبا الشرقية من تخلف اجتماعي واقتصادي مشترك في منعطف القرن العشرين، ابعدها عن اوروبا الغربية: الا أن الجنوب ـ الشرقي بقي شبه جزيرة قائما بذاته، ضمن ذلك الاطار.

---

(٥٣) Stavnianos, *The Balkans since 1453*, ,pp. 478 - 9.

(٥٤) كانت البانيا تمثل حالة متميزة، بسبب اسلام غالبية السكان في ظل الحكم العثماني، والمحافظة على الهياكل الاجتماعية القبلية في الجبال، ذلك ان ادخال الالبان في جهاز الدولة العثماني كان أمراً تقليدياً، وكانت الردة الحميدية تعتمد بشكل خاص على ولائهم. ولذلك فان الوجهاء المسلمين المحليين لم يختاروا الاستقلال الا في اللحظة الأخيرة في ١٩١٢، عندما أصبح واضحاً ان أمر السلطة التركية قد انتهى في البلقان. ومن ثم فان الملاكين لم يصابوا بأذى عند نهاية الحكم العثماني، الا ان القبلية الجبلية في جزء كبير من البلاد، من جهة أخرى، حددت بصورة حتمية نطاق الزراعة الكبيرة.

الفصل الثاني

حول النمط الاسيوي في الانتاج

(١)

لقد رفض ماركس بوضوح وصف الهند في ظل الحكم المغولي بكونها هيكلا اجتماعيا اقطاعيا. ويسري هذا الرفض، ضمنا، وبالضرورة، على تركيا العثمانية ايضا. الا ان هذا التحديد السلبي، الذي يقصر مفهوم الاقطاعية على اوروبا واليابان، يطرح مسألة ماهية التصنيف الايجابي الذي وضعه ماركس بالنسبة للانظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تعتبر هاتان الحالتان (اي الهند المغولية وتركيا العثمانية) مثالين بارزين لها، والجواب، الذي صار يسلّم به بشكل متزايد منذ الستينيات، هو ان ماركس كان يعتقد ان هذه المجتمعات تمثل نموذجا محددا اطلق عليه اسم « النمط الاسيوي في الانتاج ». وقد اصبحت هذه الفكرة محوراً لنقاش عالمي واسع بين الاوساط الماركسية في السنوات الأخيرة ، وقد يكون من المفيد استعادة الخلفية الفكرية التي انطلق منها. ان اجراء المقارنة والمعارضة بين هياكل الدول في كل من اوروبا وآسيا قد شكل تقليدا طويلا، ابتدأ من مكيافلي وبوران فصاعدا. وقد كان ناجما عن مجاورة السلطة التركية، وعاصر في الواقع الميلاد الجديد للنظرية السياسية في حد ذاتها في عصر النهضة، ومن ثم رافق تطورها خطوة فخطوة حتى عصر التنوير.

لقد صدرت عن مكيافلي، وبوران، وبيكون، وهارنغتن، وبرنييه، ومونتسكيو، تأملات متعاقبة وهامة عن الامبراطورية العثمانية نفسها، القريبة والمعادية لاوروبا منذ القرن الخامس عشر فصاعدا. الا انه بحلول القرن الثامن عشر، كان التطبيق الجغرافي للافكار التي نشأت في الاصل بخصوص تركيا، قد امتد باضطراد الى ابعد من ذلك، شرقا، في اعقاب الاستكشاف والتوسع الاستعماري: الى فارس، ثم الهند، واخيرا الى الصين. وصاحب هذا التوسع

الجغرافي تعميم لمجموع الخصائص التي لوحظت أو اقتصرت في البدء على الباب العالي. ونشأت فكرة « الاستبداد » السياسي ـ وهو مصطلح لم يكن موجودا في مفردات التعريفات الاوروبية حول تركيا، وان كان فحواه قائما بالنسبة لها منذ امد بعيد. وكان الوصف التقليدي الذي يطلقه مكيافلي او بوران أو هارنغتن على السلطان العثماني هو « السيد الاعظم » ـ وهو اسقاط غير دقيق لمصطلحات الاقطاعية الاوروبية على الدولة العثمانية التي اعلن بوضوح عن كونها متميزة عن اي نظام سياسي في اوروبا. وكان هوبس اول كاتب كبير يتحدث عن السلطة الاستبدادية في القرن السابع عشر ـ والغريب في الامر انه امتدحها بوصفها الشكل الطبيعي والمناسب للسيادة. الا ان هذا التضمين كان بطبيعة الحال، حالة منعزلة، وعلى عكس ذلك، وبتقدم القرن، اصبحت السلطة الاستبدادية توصف، بشكل متزايد كرديف للطغيان، وفي اثناء ذلك، في فرنسا، كانت صفة « الطغيان التركي » تطلق عادة على سلالة بوربون في الادب الجدلي لخصومها، منذ حرب (الفروند) فصاعدا. ويبدو ان (بابل) كان اول فيلسوف يستخدم المفهوم العام للاستبداد في حد ذاته، وذلك في ١٧٠٤[1]، وفي الوقت الذي شكك فيها، فانه وافق ضمنا على كون الفكرة قد اصبحت واسعة الانتشار.

وفضلا عن ذلك، فان الظهور المحدد لفكرة « الاستبداد » قد توافق مع اسقاطها على «الشرق» منذ البداية. ذلك ان النص الرسمي المركزي في الآثار الكلاسيكية، حيث وردت الكلمة الاغريقية الاصلية ذاتها (وهي مصطلح غير اعتيادي)، كانت عبارة مشهورة لارسطو « ان البرابرة اكثر خنوعا بطبيعتهم من الاغريق، والاسيويون اكثر خنوعا من الاوروبيين، ومن هنا فانهم يحتملون الحكم الاستبدادي دونما احتجاج. ان امثال هذه الملكيات شبيهة بالطغيان، الا ان اوضاعها مستقرة لانها وراثية وشرعية »[2]. بذلك فقد نسب الاستبداد بشكل محدد الى آسيا، في الكتاب الذي يعتبر الاصل والمنشأ للفلسفة السياسية برمتها في اوروبا. اما عصر التنوير، الذي اصبح قادراً على احتواء الكرة الارضية باسرها، ذهنيا، بعد الرحلات العظمى للاستكشاف والفتح الاستعماريين، فقد استطاع

---

(١) R. Koebner, «Despot and Despotism: Vicissitudes of a Political Term», *The Journal of the Warburg and Courtauld Institutes, XIV*.

ويتقصى هذا المقال كذلك تاريخ هذه الكلمة في العصور الوسطى، قبل أن يتم استبعادها خلال عصر النهضة بسبب عدم نقاوة نسبها الفلسفي.

(٢) Aristotle, *Politics*, III, Ix, 3.

لأول مرة ان يهيء صياغة عامة ومنظمة لهذه العلاقة. وقد اضطلع مونتسكيو بهذه المهمة، بتصنيفه النظري الناضج لـ « الاستبداد الشرقي ». ان مونتسكيو، الذي تأثر تأثرا عميقا ببوران وكان قارئا مجتهدا لبرنييه، ورث عن سلفيه المسلّمات الاساسية عن افتقار الدول الآسيوية الى الملكية الخاصة المستقرة او النبلاء الوراثيين وكونها بالتالي استبدادية وطغيانية في طبيعتها ـ وهي آراء كررها بكل المثابرة والدقة اللتين كان يتميز بهما. وبالاضافة الى ذلك، فان الاستبداد الشرقي لم يكن يرتكز فقط على الخوف الذليل، بل كذلك على مساواة مدمرة بين رعاياه ـ اذ ان الجميع كانوا متساوين في خضوعهم المشترك للنزوات المدمرة للطاغية. « ان مبدأ الحكم الاستبدادي هو الخوف... وهو عام بين الجيمع »[٣].

ان هذا التماثل كان المقابل السيء للوحدة المدينية للمجتمعات الكلاسيكية القديمة (في اوروبا ـ المترجم): « ان جميع البشر متساوون في الدولة الجمهورية، وهم ايضا متساوون في الدولة الاستبدادية، ففي الاولى، هم كل شيء، وفي الثانية هم لا شيء »[٤]. ان عدم وجود ارستقراطية وراثية، وهو الامر الذي لوحظ منذ زمن بعيد في تركيا، قد اصبح هنا شيئا اقوى بكثير: اصبح شرطا لخنوع مساواتي سافر في جميع ارجاء آسيا. وقد اضاف مونتسكيو ايضا فكرتين أخريين الى التراث الذي تلقاه، وكل منهما تعكس بصورة محددة مذاهب عصر

---

(٣) De *L'Esprit des Lois*, I pp. 64, 69.

ان بحث مونتسكيو حول الاستبداد لم يكن، بطبيعة الحال، مجرد تنظير مكشوف بخصوص آسيا، بل كان يتضمن تحذيراً مبطناً من مخاطر الاستبداد في فرنسا، والذي يمكن أن يؤدي في النهاية ـ كما المح مونتسكيو ـ الى التقارب مع الأوضاع الشرقية، في حالة عدم الحد منه على ايدي «القوى الوسيطية للنبلاء» ورجال الدين لأجل التعرف على هذه الأفكار المبطنة في (روح القوانين) انظر مناقشتها الممتازة عموما في:

L. Althusser, *Montesquieu-La Politique et L'Histoire*, pp. 92-7.

إلا أن التوسير يجسم أكثر مما ينبغي، البعد الدعائي لنظرية مونتسكيو في الاستبداد، وذلك بتقليله من شأن تحديدها الجغرافي بصورة كلية. إن المبالغة في تسييس اهمية (روح القوانين) تؤدي إلى تقليص اهميته الفكرية. والواقع، أنه من الواضح جدا ان مونتسكيو كان يولي اهتماما جديا للغاية لتحليلاته حول الشرق. فهذه التحليلات لم تكن كليا، أو بالدرجة الأولى، وسائل للتورية، بل كانت جزءاً عضوياً من محاولته للوصول إلى علم كوني للأنظمة السياسية، بكلا المفهومين.

(٤) المصدر ذاته، الجزء الأول، ص ٨١.

التنوير في العلمانية والتقدم. وعلى ذلك، فقد حاجج بان المجتمعات الآسيوية كانت خلوا من الشرائع القانونية، حيث كان الدين يقوم بدور البديل الوظيفي للقانون هناك: «ثمة دول لا يعني فيها القانون اي شيء، أولا يعني سوى النزوات والرغبات الاعتباطية للحاكم. ولو كانت قوانين الدين في هذه الدول مماثلة لقوانين البشر، لكانت قد تعطلت ايضا، الا انه بالنظر لضرورة وجود مبدأ ما للاستقرار في اي مجتمع، فأن الدين هو الذي يوفر هذا المبدأ»[٥]. وفي الوقت نفسه، كان يؤمن بان هذه المجتمعات غير متغيرة في الاساس: «ان قوانين الشرق وعاداته واساليبه — حتى اكثرها تفاهة، مثل نمط اللباس — هي الآن كما كانت عليه تماما منذ الف عام»[٦].

إن المبدأ الذي أعلنه مونتسكيو لتفسير التباين بين الدول الأوروبية والآسيوية كان، بالطبع، جغرافيا. اذأن الظروف المناخية والطوبوغرافية هي التي حددت مصائرها المختلفة. وقد لخص آراءه حول طبيعة كل منها في مقارنة درامية بأسلوب فني: «كانت آسيا دائمًا موطن الامبراطوريات الكبرى، اما في اوروبا، فلم تستطع هذه الامبراطورية الثبات طويلا. ذلك ان آسيا التي تعرفها تملك سهولا اوسع مما تملكه اوروبا، وهي مجزأة الى كتل اكبر بواسطة البحار المحيطة بها ونظرا لكونها ابعد الى الجنوب، فان ينابيعها تجف بسهولة اكبر، وجبالها اقل اكتساء بالثلوج، وانهارها اكثر انخفاضا، وتشكل حواجز اصغر حجما. ولذلك يجب ان تكون السلطة استبدادية دائما في آسيا، لانه اذا لم يكن ثمة خضوع تام لها، فان القارة ستعاني انقساما لا تسمح به جغرافية المنطقة. اما في اوروبا، فان الابعاد الطبيعية للجغرافيا تؤلف دولا عديدة ذات حجم متواضع، حيث لا يتعارض حكم القانون مع بقاء الدولة، بل بالعكس، انهما متلائمان، الى درجة يؤدي فيها انعدام القوانين الى انحلال الدولة وتدنّيها بالنسبة الى الدول الاخرى. وهذا ما خلق روح الحرية التي جعلت كل جزء من القارة معارضا بشدة للخضوع لسيطرة دولة اجنبية، باستثناء القانون او المنافع التجارية. اما في آسيا، فالامر على العكس، حيث تسود روح من الخنوع لم تفارقها ابدا، وفي تاريخ القارة باسره، من المستحيل العثور على سجية واحدة من سجايا النفوس — الحرة: ولا نجد هناك الا بطولة الرقيق»[٧].

---

(٥) المصدر ذاته، المجلد الثاني، ص ١٦٨.

(٦) المصدر ذاته، المجلد الأول، ص ٢٤٤.

(٧) المصدر ذاته، المجلد الأول، ص ٢٩١ — ٢٩٢.

ان هذه الصورة العريضة التي رسمها مونتسكيو، بالرغم من انها لقيت معارضة من نقاد قلائل في حينه[٨]، كانت مقبولة بوجه عام في عصره، واصبحت

---

(٨) كان ابرز هؤلاء هو فولتير، الذي ــ بسبب انشغاله بمسائل حضارية أكثر منها سياسية ــ اعترض بشدة على الصورة التي رسمها مونتسكيو للامبراطورية الصينية، والتي كان معجبا بها لما يعتقده من السماحة الرشيدة في حكومتها وعاداتها: ذلك ان «الاستبداد المتنور» كان مثلاً أعلى ايجابيا لكثير من الفلاسفة البورجوازيين حيث كان يمثل بالنسبة لهم قمعا للاقليمية الاقطاعية ــ وهو نفس السبب الذي جعل مونتسكيو، الذي كان يحن إلى العهود الارستقراطية، يخشى الاستبداد ويدينه. وكان ثمة ناقد مختلف تماما لـ(روح القوانين)، حصل على استحسان الكتاب المعارضين وهو (انكتيل ــ دوبيرون)، أحد الباحثين في الزرادشتية والنصوص المقدسة الفيدية (الهندوسية)، والذي امضى بضع سنوات في الهند والف كتابا بعنوان (التشريع الشرقي) (١٧٧٨) فكرسه كله لانكار وجود الاستبداد في تركيا وفارس والهند وتأكيد وجود الانظمة القانونية الرشيدة والملكية الخاصة في هذه الأقطار. وقد وجه هجومه بشكل خاص إلى مونتسكيو وبرنيه (ص٢ ــ ٩، ١٢ ــ ١٣، ١٤٠ ــ ١٤٢) لاعرابهما عن آراء مغايرة. وقد أهدى انكتيل ــ دوبيرون كتابه إلى «شعوب الهند الشقيقة»، مدافعا عن «حقوقها المنتهكة» واتهم النظريات الأوروبية بخصوص الاستبداد الشرقي بمجرد توفير الغطاء الايديولوجي للعدوان والنهب الاستعماري في الشرق: «إن الاستبداد هو شكل الحكم في هذه الأقطار، حيث يعلن السيد نفسه مالكا لكافة أموال رعاياه: فلنصبح ذلك السيد، وسنكون مالكي كافة أراضي هندستان. ذلكم هو منطق الجشع المفرط، المستتر خلف واجهة من الاعذار التي ينبغي تحطيمها». (ص١٧٨). وعلى اساس هذه المشاعر، جرت الاشادة فيما بعد بانكتيل ــ دوبيرون بوصفه نصيراً مبكراً ونبيلاً للنضال ضد الاستعمار. وقد وصف التوسير بشيء من السذاجة، كتابه (التشريع الشرقي) بكونه بانوراما «رائعة» عن «الشرق الحقيقي»، تمييزاً ومعارضة لما ذكره مونتسكيو عنه. وقد تكرر هذا الاستحسان في مقالين معاصرين هما:

F. Venturi, «Despotismo Orientale,» *Rivisto Storica Italiana.*, LXXII, I, 1960, pp. 117 - 26. S. Stelling, «le Mythe du Despotisme oriental» Bd. 18 -19, 1960 -1961 pp. 344 - 5.

وهو بشكل عام يتبنى آراء التوسير. والواقع، ان انكتيل ــ دوبيرون كان شخصاً اقل وضوحاً واهمية مما توحي به هذه المدائح، ويتضح ذلك بعد شيء من الاستقصاء فهو لم يكن عدواً مبدئياً للاستعمار بوجه عام، بقدر ما كان وطنياً فرنسيا مخيب الآمال، حز في نفسه نجاح الاستعمار البريطاني في اقصاء منافسه الفرنسي في شبه القارة الهندية. وفي ١٧٨٢، الف كتابا آخر بعنوان *(L'Inde en Rapport avec L'Europe)* ، أهداه الى «اشباح دوبليه ولابوردونيه»، ويتضمن هجوماً عنيفاً على «البيون» (أي بريطانيا) الوقحة، «التي اغتصبت الرمح الثلاثي الرؤوس للمحيطات وصولجان الهند» كما يدعو إلى أن «يرفرف =

تراثا مركزيا للاقتصاد السياسي والفلسفة منذ ذلك الحين. ولعل آدم سمث خطا الخطوة التي تليه في الاهمية ، من حيث تطوير معطيات التعارض بين آسيا واوروبا، عندما اعاد تحديده للمرة الاولى، بوصفه تعارضا بين نمطين من الاقتصاد، خاضعين لفرعين مختلفين من الانتاج: « بنفس الشكل الذي نجد فيه ان الاقتصاد السياسي لأمم أوروبا الحديثة كان اكثر ملاءمة للصناعات والتجارة الخارجية، وهي حرفة المدن، منه للزراعة، وهي حرفة الريف، فكذلك نجد ان الاقتصاد السياسي للامم الاخرى قد اتجه وجهة مغايرة، وكان اكثر ملاءمة للزراعة منه للصناعات والتجارة الخارجية. ان سياسة الصين تلائم الزراعة اكثر من كافة الحرف الاخرى. وفي الصين، يقال ان اوضاع الشغيل هي ارقى من اوضاع الصانع، بنفس الدرجة التي نجد فيها اوضاع الصانع، في معظم ارجاء اوروبا، ارقى من اوضاع الشغيل »[٩]. ومضى سمث فاستخلص، لاول مرة، ترابطا بين الطابع الزراعي للمجتمعات الآسيوية او الافريقية ودور المنشآت المائية ــ الري والنقليات ــ فيها، اذ جادل بانه لما كانت الدولة مالكة لجميع الاراضي في هذه الاقطار، فقد كان لها مصلحة مباشرة في تحسين الزراعة بوجه عام. « ان المنشآت التي اقامها ملوك مصر القدامى لأجل التوزيع المنتظم لمياه النيل كانت مشهورة في العصور الغابرة، وان البقايا المتهدمة لبعضها لا تزال موضع اعجاب الرحالة. وان المنشآت المماثلة التي اقامها ملوك هندستان القدامى، لغرض التوزيع المنتظم لمياه الكنج وانهار اخرى كثيرة، بالرغم من انها اقل شهرة، الا انها لا تقل عظمة. . . وفي الصين، كما في دول اخرى كثيرة في آسيا، تتولى السلطة التنفيذية اصلاح الطرق العامة، وكذلك صيانة اقنية الري. . . ويقال ان هذا الفرع من الخدمة العامة يلقى عناية كبيرة جدا في جميع هذه الاقطار، ولا سيما في الصين، حيث يزعم ان الطرق العامة، وبصورة اخص اقنية الري،

العلم الفرنسي مرة أخرى، بجلال، على بحار وأراضي الهند». وقد نشر هذا الكتاب في ١٧٩٨، ابان حكم (الديركتوار). دعا فيه انكتيل ــ دوبيرون إلى «مهاجمة النمر في عرينه» واقترح ارسال حملة بحرية فرنسية لـ«الاستيلاء على بومباي» ومن ثم الاطاحة بالحكم البريطاني فيها وراء رأس الرجاء الصالح (ص ١ ــ ٢، ٢٥ ــ ٢٦). الا ان ايا من هذا لا يرد في المدخل إلى (القاموس التاريخي) الفرنسي الذي يبدو ان الكثير من سمعة دوبيرون اللاحقة قد استمد منه.

(٩) *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, London 1778, II, p. 281.

تتفوق الى حد كبير جدا، على مثيلاتها المعروفة في اوروبا »[١٠].

وفي القرن التاسع عشر، تابع، خلفاء مونتسكيو وسمث الخطوط الفكرية نفسها تقريبا. وضمن اطار الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، قام هيغل بدراسة عميقة لكل من الرجلين، وكرر في (فلسفة التاريخ)، معظم آراء مونتسكيو حول الاستبداد الآسيوي، الخالي من المراتب أو السلطات الوسطية، وذلك بلغته الخاصة المميزة. ان « الاستبداد، المتطور الى ابعاد رائعة »، كان في الشرق « شكل الحكم المتناسب بدقة مع بلاد فجر التاريخ »[١١]. وقد عدد هيغل المناطق الرئيسية في القارة، والتي ينطبق عليها هذا الحكم: « لذلك ازدهر في الهند اكثر اشكال الاستبداد طغيانا، وشرا واذلالا. وان الصين، وفارس، وتركيا ـ وفي الواقع آسيا عموما، هي مسرح الاستبداد، والطغيان بمعناه السيء »[١٢]. وكانت (المملكة السماوية)، التي اثارت كثيرا من المشاعر المختلطة لدى مفكري عصر التنوير هي موضع اهتمامه الخاص، باعتبارها نموذجا لما كان يعتبره اوتوقراطيةمساواتية. « في الصين، نجد واقع المساواة المطلقة، وكل الفروق القائمة هي ممكنة فقط بالنسبة لتلك الادارة وبحكم القيمة التي يمكن ان يحصل عليها المرء، فتتيح له أن يشغل منصبا عاليا في الحكومة. وحيث ان المساواة سائدة في الصين، ولكن بدون اية حرية، فقد اصبح الاستبداد شكل الحكم بالضرورة. عندنا، فلا يتساوى البشر الا امام القانون، في الاحترام الذي يمحض لملكية كل منهم، الا ان لديهم ايضا مصالح عديدة وامتيازات خاصة، لا بد من ضمانها، اذا اردنا الحصول على ما يسمى بالحرية. اما في الامبراطورية الصينية فان هذه المصالح الخاصة لا تتمتع بأي اعتبار في حد ذاتها، والحكومة تنطلق من الامبراطور وحده، الذي يحركها بوصفها هرما من الموظفين او المندرينات

---

(١٠) المصدر ذاته، المجلد الثاني، ص ٢٨٣، ٣٤٠.

وقد أضاف سمث: «الا ان الروايات التي نقلت عن هذه المنشآت الى أوروبا، قد قدمها على العموم رحالة ضعاف وحيارى، وفي كثير من الأحيان مبشرون كذابون وأغبياء. ولو انها فحصت من قبل عيون أكثر ذكاء، ولو كانت الروايات عنها قد سردت من قبل شهود أكثر اخلاصا، فلعلها لم تكن تبدو بهذه الروعة. ان الرواية التي يقدمها برنييه عن مؤسسات من هذا النوع في هندستان تبدو قاصرة جداً عن التقارير التي أوردها رحالة آخرون أكثر ميلاً منه إلى الانبهار».

(١١) *The Philosophy of History,* London 1878, p. 260.

(١٢) المصدر ذاته، ص ١٦٨.

Mondarins »[١٣]. وقد اعرب هيغل، شأن كثير من اسلافه، عن اعجاب بالحضارة الصينية، مقرون ببعض التحفظات. اما عرضه للحضارة الهندية، فقد كان اشد قتامة بكثير، بالرغم من رصانة تعابيره هو الآخر. وكان يعتقد ان نظام الطوائف الهندي لم يكن ثمة ما يماثله في الصين، وانه يمثل تقدما للتسلسل على المساواة، الا انه يشل ويحط من قيمة الهيكل الاجتماعي باسره « في الصين، كانت المساواة تسود جميع الافراد الذين تتألف منهم الامبراطورية، وبالنتيجة، كانت الحكومة باسرها مندمجة في مركزها، الامبراطور، بحيث لم يكن الاعضاء الفرادى قادرين على تحقيق الاستقلال والحرية الذاتية... وفي هذا الصدد، حققت الهند تقدما اساسيا، حيث يتشعب اعضاء مستقلون من وحدة السلطة الاستبدادية. الا ان التمايزات التي ينطوي عليها ذلك تعزى الى الطبيعة. وبدلا من تحفيز فعالية الروح كمركز للاتحاد، وتحقيق تلك الروح عفويا ـ كما هو الحال في الحياة العضوية ـ فانها تتحجر وتجمد، وتحكم على الشعب الهندي، بطابعها المقولب، باحط أشكال القنانة الروحية، والتمايزات التي نتحدث عنها هي الطوائف »[١٤]. وكانت النتيجة هي انه « في الوقت الذي نجد فيه استبدادا اخلاقيا في الصين، فان كل ما يمكن تسميته ببقايا الحياة السياسية في الهند هو استبداد بدون مبدأ، بدون اية احكام خلقية او دينية »[١٥]. ومضى هيغل الى تشخيص القاعدة النواتية للاستبداد الهندي بكونها نظاما من المجتمعات القروية الراكدة، تحكمها الاعراف الموروثة بما في ذلك توزيع الحاصلات بعد جباية الضرائب، بدون ان يتأثر بالتغيرات السياسية في الدولة التي فوقها. « ان مجموع الدخل العائد لكل قرية يقسم، كما ذكرنا سابقا، الى جزئين، يعود الاول الى الراجا، والثاني الى الفلاحين، الا ان حصصا مناسبة توزع ايضا على عمدة القرية، والقاضي، ومساح المياه، والبرهمي الذي يدير شؤون العبادة الدينية، والمنجّم (الذي هو ايضا برهمي، ويعلن عن ايام الفأل الحسن والسيء) والحداد، والنجار، والخزاف، والغسال، والحلاق، والطبيب، والراقصات والموسيقي، والشاعر. ان هذا الترتيب ثابت وغير قابل للتغيير، ولا يخضع لارادة احد. ولذلك، فان جميع الثورات السياسية لا تثير أي اهتمام لدى الهندي العادي لأن مصيره باق على حاله »[١٦]. وقد قدر لهذه التصنيفات، كما سنرى، ان تعيش

---

(١٣) المصدر ذاته، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(١٥) المصدر ذاته، ص ١٦٨.

(١٦) المصدر ذاته، ص ١٦١.

طويلا بعد هيغل . وانتهى هيغل الى ترديد المقولة، التي اصبحت الآن تقليدية، بخصوص الركود التاريخي، الذي عزاه الى كلا البلدين. «لقد بقيت الصين والهند على حالها، وواصلتا حياة نباتية خاملة حتى الوقت الحاضر»[١٧].

وفي الوقت الذي اتبع فيه هيغل، ضمن اطار الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، خطى مونتسكيو بشكل دقيق جدا، فاننا نجد، اذا تحولنا الى الاقتصاد السياسي الانكليزي ان طروحات سمث لم تلق قبولا فوريا من جانب خلفائه، ولم يضف (مل) الكبير الا القليل الى الآراء التقليدية عن الاستبداد الآسيوي، وذلك في دراسته عن الهند البريطانية[١٨]. اما الاقتصادي الانكليزي الآخر الذي قام بتحليل اكثر اصالة للاوضاع الشرقية، فهو ريتشارد جونز، الذي خلف مالتوس في (كلية الهند الشرقية)، والذي نشر بحثه المعنون (مقال حول توزيع الثروة ومصادر الضرائب) في لندن عام ١٨٣١، وهي نفس السنة التي كان هيغل يلقي فيها محاضراته عن الصين والهند في برلين. ولعل بحث جونز، الذي كان يهدف الى نقد ريكاردو، يتضمن ادق محاولة لاجراء مسح واقعي للحيازات الزراعية في آسيا، جرت حتى ذلك الحين. وقد ذكر جونز في مطلع بحثه ما يلي: «في جميع ارجاء آسيا ، كان للملوك دائما حق كلي في اراضي بلدانهم، وقد احتفظوا بهذا الحق بكامله بصورة فريدة بدون ان يتجزأ، او يضعف ، ان الناس هناك هم عموما مستأجرون لدى الملك، الذي هو المالك الوحيد، وان اعمال الغصب التي يقوم بها ضباطه هي التي تحطم احيانا حلقات سلسلة التبعية لبعض الوقت. وهذه التبعية الشاملة للعرش في موارد العيش، هي التي تؤلف الاساس الحقيقي للاستبداد المتواصل في العالم الشرقي، وكذلك لموارد الملوك، وللشكل التي يتخذه المجتمع تحت اقدامهم»[١٩]. الا ان جونز لم يكتف بالتأكيدات العمومية لاسلافه، بل حاول ان يحدد، ببعض الدقة، المناطق الكبرى الاربع التي كان يسود فيها ما اسماه «الريع الفلاحي» — اي الضرائب التي كان يدفعها الفلاحون مباشرة للدولة بصفتها مالكة للارض التي يفلحونها — وهذه المناطق هي: الهند وفارس وتركيا والصين. وكان يعتقد ان الطابع المتماثل للنظام الاقتصادي والحكم

---

(١٧) المصدر ذاته، ص ١٨٠.

(١٨) James Mill, *The History of British India*, London 1858 (re - edition), I, pp. 141, 211.

(١٩) Richard Jones, *An Essay on the Distribution of Wealth and the Sources of Taxation*, London, 1831, pp. 7-8.

السياسي في هذه البلدان المختلفة يمكن ارجاعه الى غزوها جميعا من قبل القبائل التترية في آسيا الوسطى « ان الصين والهند وفارس وتركيا الآسيوية الواقعة جميعا على الطرف الخارجي للحوض الكبير في آسيا الوسطى، قد خضعت بدورها لانفجارات من جانب قبائلها، وقد حدث ذلك اكثر من مرة بالنسبة لبعضها. ويبدو ان الصين، حتى في الوقت الحاضر، لم تتخلص تماما من خطر استعباد آخر. في كل مكان استقر فيه هؤلاء الغزاة السيئون ، كانوا يقيمون شكلا استبداديا في الحكم، ويضطرون سكان المناطق المحتلة الى الخضوع له. . . وفي كل مكان اقتبس التتر او اقاموا نظاما سياسيا، يتطابق تماما مع عاداتهم القومية في خضوع الشعب والسلطة المطلقة للرؤساء: وان فتوحاتهم قد ادخلت هذا النظام او اعادت فرضه، من البحر الاسود الى المحيط الهادي، من بكين الى النربودا، ويسود نفس النظام في جميع ارجاء آسيا الزراعية (باستثناء روسيا)»[٢٠].

ان فرضية جونز العامة حول الفتح البدوي بوصفه مصدر ملكيه الدولة للارض ارتبطت بمجموعة جديدة من التمييزات في تقييمه لدرجة وآثار هذه الملكية في الاقطار الآنفة الذكر. وعليه فقد كتب ان الهند المغولية شهدت في مراحلها الاخيرة « نهاية لكل نظام، او اعتدال، او حماية، فكان ريع الاراضي الخربة المفروض بشكل اعتباطي يجبى في حملات عسكرية منتظمة، بحد الرمح، وكانت المحاولات اليائسة المتكررة للمقاومة تعاقب دون رحمة بالنار والمذابح »[٢١]. ومن جهة اخرى، كانت الدولة التركية تحتفظ رسميا بمستويات اكثر اعتدالا في الاستغلال، الا ان فساد وكلائها كان غالبا ما يبطل عمليا مفعول اية قيود او ضوابط في هذا الشأن. « هناك في الظاهر بعض المزايا في النظام التركي بالمقارنة مع الهند او فارس. ان الريع العقاري الاميري يتسم بدرجة كبيرة جدا في الديمومة والاعتدال. . . الا ان هذا الاعتدال والقوة النسبيين قد بقيا عديمي الفائدة بالنسبة للرعايا البؤساء، بسبب موقف الفتور واللامبالاة ازاء الموظفين البعيدين »[٢٢]. وفي فارس، لم يكن للجشع الملكي حدود، الا ان نظام

---

(٢٠) المصدر ذاته، ص ١١٠، ١١٢.
ان اشارة جونز إلى الأخطار التترية التي تتهدد الصين تتعلق على الأرجح بتمردات (الخوجا) في قشقاريا في ١٨٣٠. لاحظ استثناءه الصريح لروسيا من النظام الآسيوي موضوع البحث.

(٢١) المصدر ذاته، ص ١١٧.

(٢٢) المصدر ذاته، ص ١٢٩ ـــ ١٣٠.

الري المحلي خفف من غلوائه ــ على الضد من دوره في الصورة التي رسمها سمث ــ وذلك بادخاله اشكالا من الملكية الخاصة: «لعل الحكومة الفارسية هي الأشد جشعاً واستهتارا بين جميع الحكومات الاستبدادية في الشرق، ومع ذلك فان التربة المتميزة لتلك البلاد ادخلت بعض التعديلات القيمة في النظام الاسيوي العام للريع الفلاحي... (ذلك) ان من يرفع الماء الى السطح، حيث لم يكن له وجود من قبل، يحصل على ضمان من الملك بالتملك الوراثي للارض التي يقوم باخصابها»[٢٣]. واخيرا فقد رأى جونز بمنتهى الوضوح ان الزراعة الصينية كانت تمثل حالة خاصة لا يمكن تشبيهها ببساطة بحالة الاقطار الاخرى التي وضعها فقد كانت تتميز بانتاجيتها العظيمة. «الواقع ان مسلك الامبراطورية بكامله يمثل تناقضا بارزا مع حالة الملكيات الآسيوية المجاورة... ففي الوقت الذي لم تستصلح فيه حتى نصف اراضي الهند، واقل من ذلك في فارس، فان الصين مزروعة بكاملها مثل معظم الملكيات الاوروبية، وهي اكثر اكتظاظا بالسكان»[٢٤]. وبذلك، كان عمل جونز يمثل النقطة الاكثر تقدما، والتي بلغها الاقتصاد السياسي في دراسته لآسيا، في النصف الاول من القرن التاسع عشر. وبعد مرور عقدين من السنين تقريبا، جدد (مل) الصغير فرضية سمث عن رعاية الدول الشرقية بوجه عام للمنشآت المائية العامة ــ «الخزانات، والآبار، واقنية الري، التي كان من المتعذر بدونها القيام بالزراعة في معظم الاجواء الاستوائية»[٢٥] ــ الا انه فيما عدا ذلك اكتفى بتكرار التشخيص العمومي لـ «الملكيات المترامية الاطراف التي احتلت سهول آسيا منذ زمن يسبق التاريخ المكتوب»[٢٦]، وهو التشخيص الذي كان قد اصبح منذ امد طويل صيغة متفقا عليها في اوروبا الغربية.

ولذلك، فمن الضروري ان نتفهم ان التقليديين الفكريين الرئيسيين اللذين ساهما بشكل حاسم في تكوين افكار ماركس وانغلز، كانا يتضمنان مفهوما قبليا مشتركا عن النظم السياسية والاجتماعية الآسيوية ــ وهي مركب مشترك من الأفكار التي كانت تعود، في النهاية، الى عصر التنوير الذي سبقهما. ويمكن

---

(٢٣) المصدر ذاته، ص ١٢٢ ــ ١٢٣.

(٢٤) المصدر ذاته، ص ١٣٣.

(٢٥) John Stuart Mill, *Principles of Political Economy,* London, 1948, I,-P. 15.

(٢٦) المصدر ذاته، ص ١٤.

تلخيص هذا المركب على النحو التالي[٢٧]:

ملكية الدولة للارض	هـ/١/ب٣/م٢/ج
انعدام القيود القانونية	ب١/ب٣/م٢
حلول الدين محل القانون	م٢
غياب النبلاء الوراثيين	م١/ب٢/م٢
المساواة الاجتماعية الخانعة	م٢/هـ٢
المجتمعات القروية المنعزلة	هـ٢/
طغيان الزراعة على الصناعة	س/ب٣
المنشآت المائية العامة	س/م٣
البيئة المناخية الحارة	م٢/م٣
الركود التاريخي	م٢/هـ٢/م٣

(٢٧) هـ١ = هـارنغتن، هـ٢ = هيغـل، ب١ = بـوران، ب٢ = بيكن، ب٣ = بـرنـييــه، م١ = مكيافلي، م٢ = مونتسكيو، م٣ = ميل، س = سميث، ج = جونز.

الاستبداد الشرقي

ويمكننا ان نرى انه لم يكن ثمة مؤلف واحد جمع كافة هذه الافكار في مفهوم واحد. ان برنييه وحده درس الاقطار الآسيوية عن كثب. ومونتسكيو وحده صاغ نظرية عامة متجانسة حول الاستبداد الشرقي في حد ذاته. وقد اتسعت الاستشهادات الجغرافية للكتاب اللاحقين من تركيا الى الهند، مع مرور الزمن، الى الصين: وسعى هيغل وجونز وحدهما الى التمييز بين الاختلافات الاقليمية ضمن قالب آسيوي مشترك.

(٢)

بامكاننا ان ننتقل الآن الى المقاطع الشهيرة في مراسلات ماركس مع انغلز، والتي ناقش فيها الاثنان، لاول مرة، مشكلات الشرق. ففي ٢ حزيران ١٨٥٣، كتب ماركس الى انغلز، الذي كان يدرس آنذاك التاريخ الآسيوي ويتعلم شيئا من الفارسية، فامتدح وصف برنييه للمدن الشرقية ووصفه بكونه «لامعا، حيا، واخاذا». ثم مضى فأيد الطروحة الاساسية في كتاب برنييه بهذه العبارات الشهيرة التي لا تحتمل اللبس: «لقد اعتبر برنييه، وهو على حق، ان اساس جميع الظواهر في الشرق ــ وكان يشير بذلك الى تركيا وفارس وهندستان ــ يكمن في غياب الملكية الخاصة للارض. هنا يكمن المفتاح الحقيقي، حتى بالنسبة للسماء الشرقية»[1]. وفي جواب على ذلك بعد ايام قلائل، افترض

(١) Marx-Engels, *Selected Correspondence*, pp. 80-1.

إن المقطع المركزي في كتاب برنييه، والذي يشير إليه ماركس، يستحق الاعادة هنا، بسبب محتواه ولهجته: «إن هذه الأقطار الثلاثة، تركيا وفارس وهندستان ليست لديها أية فكرة عن مبادىء الملكية الخاصة بالنسبة للأرض أو الممتلكات الحقيقية الأخرى، ونظراً لفقدانها ذلك الاحترام لحق الملكية، الذي هو اساس كل شيء جيد ومفيد في العالم، فانها =

انغلز ان التفسير التاريخي الاساسي لهذا الانعدام للملكية العقارية الخاصة لا بد ان يكمن في جفاف التربة الافريقية الشمالية والآسيوية ، والذي استلزم الري المكثف ومن ثم اقامة المنشآت المائية على يد الدولة المركزية والسلطات العمومية الاخرى . « ان غياب ملكية الارض هو حقاً المفتاح الى الشرق كله . فهنا يكمن تاريخه السياسي والديني. ولكن كيف حصل ان الشرقيين لم يتوصلوا الى الملكية العقارية، حتى في شكلها الاقطاعي؟ اعتقد ان ذلك يعود بالدرجة الرئيسية الى المناخ، بارتباطه بطبيعة التربة، لا سيما بالنسبة للمناطق الصحراوية الشاسعة التي تمتد من الصحراء مباشرة عبر الجزيرة العربية وفارس والهند وتتاريا، وحتى الهضبة الآسيوية الاكثر ارتفاعا. ان الري الاصطناعي يمثل هنا الشرط الاول للزراعة، وتقوم به اما المشاعيات Communes او المحافظات او الحكومة المركزية. ولم تكن هناك لدى اية حكومة شرقية اكثر من ثلاثة دواوين: المالية (للنهب في الداخل)، والحرب (للنهب في الداخل والخارج) والاشغال العامة (لتوفير اعادة الانتاج)... ان هذا الاخصاب الاصطناعي للارض، والذي توقف على الفور باضمحلال نظام الري، يفسر الحقيقة الغريبة المتمثلة في الخراب

بالضرورة تتشابه مع بعضها في النقاط الأساسية فهي تقع في نفس الأخطاء الضارة، ولا بد أن تعاني، عاجلا أم آجلا، عواقبها الطبيعية ـ أي الطغيان والخراب والدمار ـ. فكم يجب أن نشعر بالسعادة والامتنان لأن ملوك أوروبا ليسوا المالكين الوحيدين للأرض. ولو كانوا كذلك، لكنا نبحث عبثا عن اقطار ذات زراعة جيدة وعدد وفير من السكان، عن مدن جيدة البناء ومتمتعة بالرخاء، عن اناس مؤدبين ومرفهين. ولو ساد هذا المبدأ، لكانت الثروات الحقيقية لملوك أوروبا وسلطتهم، والولاء والاخلاص اللذين يحظون بهما، مختلفة تماما: إذ سرعان ما سيصبحون حكاما على قفار وصحارى، على شحاذين وبرابرة. ان يكونوا أكثر تسلطا مما تسمح به قوانين الله والطبيعة، يستحوذون على كل شيء، إلى أن يفقدوا في النهاية كل شيء، وهم إذ يطمعون في كل شيء، يجدون انفسهم في النتيجة بدون ثروة، أو أقل بكثير مما يهدف إليه جشعهم. ولو كان نفس نظام الحكم قائماً بيننا، فاين كنا نجد الأمراء، أو الأساقفة، أو النبلاء، المواطنين المرفهين والتجار الأغنياء، أو الحرفيين المبدعين؟ اين كنا نجد مدنا مثل باريس أو ليون أو تولوز أو روان، اذا شئتم، لندن، وكثيرا غيرها؟ اين كنا نجد ذلك العدد الذي لا يحصى من المدن الصغيرة والقرى، كل تلك البيوت الريفية الجميلة، وتلك الحقول والتلال الرائعة، المزروعة بكل هذه العناية والفن والجهد؟ ماذا سيكون مصير الواردات الوفيرة التي تقدمها للرعايا والملك على حد سواء؟ ان مدننا الكبيرة ستصبح غير صالحة للسكنى بسبب هوائها غير الصحي، وتتحول إلى خرائب بدون أن تثير لدى أي شخص الرغبة في اصلاح حالها، وستصبح تلالنا مهجورة، وتمتلىء سهولنا بالأشواك والأعشاب الضارة، أو تكتسي بالمستنقعات الموبوءة». (اسفار في الامبراطورية المغولية)، ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣.

والاقفار الحاليين لمناطق كاملة كانت يوما ما ذات زراعة زاهرة (تدمر، البتراء، الخرائب في اليمن، وبعض المناطق في مصر وفارس وهندستان) : وهو يفسر الحقيقة المتمثلة في ان حربا مدمرة واحدة كانت قادرة على تجريد بلد ما من سكانه ومن حضارته بكاملها »[٢] .

وبعد ذلك باسبوع، ارسل ماركس جوابا، سلم فيه باهمية المنشآت العامة بالنسبة للمجتمع الآسيوي واكد على تعايشها مع القرى المكتفيـة ذاتيا: « ان الطابع الراكد لهذا الجزء من آسيا ــ رغم كافة التحركات اللاهادفة على السطح السياسي ــ يمكن تفسيره تماما بظرفين يكمل احدهما الآخر : (١) المنشآت العامة التي كـانت من اختصاص الحكـومة المـركزيـة، (٢) والى جانب ذلـك، فان الامبراطورية برمتها، فيما عدا المدن الكبيرة القليلة، كانت مقسمة الى قرى، تملك كل واحدة منها تنظيمها الخاص، وتؤلف عالما صغيرا في حد ذاته. . . وفي بعض هذه المجتمعات، تزرع اراضي القرية بصورة مشتركة، وفي معظم الحالات يصلح كل حائز حقله الخاص. وفي داخلها نجد الرق ونظام الطوائف. اما الاراضي البور فمخصصة للرعي بصورة مشتركة. وتقوم الـزوجات والبنـات بالغزل والنسيج المنزليين. ان هذه الجمهوريات الرعوية التي تحرص بشدة على حماية حدود قريتها من القرية المجاورة، لا تزال قائمة بشكل كامل تقريبا في الاجزاء الشمالية ــ الغربية من الهند، والتي استولى عليها الانكليز مؤخرا. ولا اعتقد ان بالامكان تصور قاعدة اكثر صلابة للاستبداد الآسيوي الراكد ». ثم اضاف ماركس العبارة الهامة التالية: « على اية حال، يبدو ان المحمديين هم اول من ادخل مبدأ « لا ملكية في الارض » في جميع ارجاء آسيا »[٣].

وخلال الفترة نفسها ، طرح ماركس تأملاته المشتركة مع انغلز الى الجمهور في سلسلة من المقالات لا سيما في صحيفة (نيويورك ديلي تـريبيون) : « ان الظروف المناخية والاقليمية لا سيما في المناطق الصحراوية الشاسعة، ، الممتدة من الصحراء الكبرى عبر الجزيرة العربية، وفارس، والهنـد، وتتاريـا، والى اعلى المرتفعات الآسيوية جعلت من الري الاصطناعي عن طريق الاقنية والمنشآت المائية، اساسا للزراعة الشرقية. وكما هو الحال في مصر والهند، فان الفيضانات

---

(٢) Marx-Engels, *Selected Correspondence*, p.82.

لاحظ ان انجلز يتحدث هنا بشكل محدد عن «الحضارة».

(٣) المصدر ذاته، ص ٨٥ ـ ٨٦ .

تستخدم لاخصاب تربة ما بين النهرين وفارس وهلم جرا، ويستغل الارتفاع العالي في المياه لتغذية اقنية الري. ان هذه الضرورة الاولية للاستخدام الاقتصادي والمشترك للماء، والذي كان في الغرب حافزا للمشاريع الخاصة على الارتباط الطوعي، كما هو الامر في فلاندرز وايطاليا، ادى بالضرورة في الشرق، حيث كان مستوى الحضارة اكثر تخلفا، والمساحات اكثر اتساعا من ان تسمح بقيام ترابط اختياري، ادى الى تدخل السلطة المركزية للحكومة، ومن هنا ترتبت على كافة الحكومات الآسيوية مهمة اقتصادية، هي مهمة تهيئة المنشآت العامة»[٤] . ثم مضى ماركس فاكد على ان القاعدة الاجتماعية لهذا النوع من الحكم في الهند كان «الاتحاد الداخلي للممارسات الزراعية والصناعية» في «ما يعرف بالنظام القروي، الذي اعطى لكل من هذه الاتحادات الصغيرة تنظيمه المستقل وحياته المتميزة»[٥] . لقد حطم الحكم البريطاني البناء الفوقي السياسي للدولة الامبراطورية المغولية، ثم شرع بمهاجمة القاعدة التحتية التي كان يقوم عليها، عن طريق الادخال العسكري للملكية الخاصة في الارض: «ان نظامي (الزامنداري) و (الريوتواري) المقيتين في حد ذاتهما ، ينطويان على شكلين متميزين للملكية الخاصة في الارض ـ وهي الامنية الكبرى للمجتمع الآسيوي»[٦] . وبعبارة جارفة تتسم باقوى ما يمكن من الحرارة والبلاغة، استعرض ماركس العواقب التاريخية للفتح الاوروبي للارض الآسيوية، الذي كان قد بدأ آنذاك: «مهما بلغ من تقزز المشاعر الانسانية ازاء تفكيك وتذويب هذه المجاميع الضخمة من المؤسسات الابوية والاجتماعية، النشطة وغير المؤذية، والقائها في بحر من الالآم، وفقدان افرادها في الوقت نفسه شكلهم الحضاري القديم ووسائل معيشتهم الموروثة، فيجب ان لا ننسى ان هذه المجتمعات القروية الرعوية، رغم مظهرها غير المؤذي، كانت تؤلف دائما الاسس المتينة للاستبداد الشرقي، وانها حصرت الذهن البشري في اضيق حيز ممكن واستعبدته الى درجة متدنية عن العرف التقليدي، وجردته من اية عظمة او طاقات تاريخية. يجب ان لا ننسى الانانية البربرية التي كانت تتركز حول رقعة بائسة من الارض، فتشهد بسكون، خراب الامبراطوريات، اقتراف اعمال القسوة التي لا توصف،

---

(٤) Marx - Engels, *On Colonialism* Moscow 1960, p.33, «The British Rule in India,» article of June 10, 1853.

(٥) المصدر ذاته، ص ٣٥ .

(٦) *On Colonialism,* p. 77; «The Future Results of British Rule in India» article of July 22, 1853.

وذبح سكان المدن الكبيرة، وذلك باعتبارها مجرد احداث طبيعية، وفي الوقت نفسه تكون تلك المجتمعات فريسة عاجزة لأي معتد يبدي ادنى اهتمام »[٧] ، ثم اضاف: « يجب ان لا ننسى ان هذه المجتمعات الصغيرة كانت موبوءة بالتمايز الطائفي وبالرق، وانها اخضعت الانسان للظروف الطبيعية بدلا من رفع شأنه ليكون سيد الظروف، وانها حولت الدولة الاجتماعية المتطورة ذاتيا الى قدر طبيعي غير قابل للتغيير »[٨] .

وعليه، فان مراسلات ماركس الخصوصية ومنشوراته العلنية في ١٨٥٣ كانت قريبة جدا الى المقولات الرئيسية للتعليقات الاوروبية التقليدية حول التاريخ والمجتمع الآسيوي، سواء من حيث الاتجاه او اللهجة. وهذه الاستمرارية، التي اعلنها ماركس منذ البداية باستشهاده ببرنييه، تتجلى بشكل خاص في تأكيده المتكرر على ركود وعدم تغير العالم الشرقي. وقد كتب انه « ليس للمجتمع الهندي اي تاريخ على الاطلاق، او على الاقل اي تاريخ مكتوب »[٩] ، وبعد ذلك ببضع سنوات، اشار الى الصين بكونها « تحيا حياة نباتية راكدة في وجه الزمن »[١٠] . الا انه يمكن استخلاص نقطتين رئيسيتين من مراسلاته مع انغلز. وكل من هاتين النقطتين اشير اليهما جزئيا في التراث السابق والاولى هي الفكرة التي مؤداها ان منشآت الري العامة، التي استلزمها جفاف المناخ، كانت عاملا اساسيا في قيام الدول الاستبدادية المركزية، المحتكرة للارض، في آسيا. وقد كانت هذه الفكرة، في الواقع مزيجا من ثلاث موضوعات كانت حتى ذلك الحين متمايزة نسبيا ــ وهي: الزراعة الاروائية (سمث)، والقدر الجغرافي (مونتسكيو)، والملكية العقارية للدولة (برنييه). والنقطة الثانية التي اضيفت هي الادعاء القائل بان الخلايا الاجتماعية الاساسية التي قام عليها الاستبداد الشرقي كانت المجتمعات القروية المكتفية ذاتيا، والتي تجسد اتحاد الحرف اليدوية والزراعة المحلية، وكان هذا المفهوم قد طرح هو الآخر، كما رأينا، في التراث السابق (هيغل). وقد اعطى ماركس هذا المفهوم، استنادا على تقارير الادارة الاستعمارية البريطانية في الهند، مركزا جديدا اكثر بروزا ضمن الصورة العامة التي ورثها. ان الدولة الاروائية « من فوق » والقرية المكتفية ذاتيا « من الاسفل » قد ارتبطتا

(٧) المصدر ذاته، ص ٣٦.

(٨) المصدر ذاته، ص ٧٦.

(٩) المصدر ذاته، ص ٧٦.

(١٠) المصدر ذاته، ص ١٨٨ .

في معادلة واحدة، تتسم فيها الظاهرتان بتوازن مفاهيمي.

الا انه بعد ذلك باربع او خمس سنوات، عندما كان ماركس يضع مسودة (المخطط العام) (Grundrisse) اكتسبت فكرة « المجتمع القروي المكتفي ذاتيا » مركزا مهيمنا واضحا في شرحه لما اسماه « النمط الآسيوي في الانتاج ». ذلك ان ماركس اصبح يعتقد ان ملكية الدولة للارض في الشرق كانت تخفي تملكا قبليا - مشاعيا لها، عن طريق قرى مكتفية ذاتيا، تؤلف الواقع الاجتماعي - الاقتصادي الكامن وراء « الوحدة الوهمية » لحق الملك المستبد في الارض. « ان الوحدة الشاملة التي تقف فوق كل هذه الهيئات المشتركة الصغيرة، قد تبدو وهي المالك الاعلى او الاوحد، في حين تبدو المجتمعات الحقيقية مجرد مالكين وراثيين... ان المستبد يبدو هنا كأنه أب لكافة المجتمعات الصغيرة العديدة. وبذلك يحقق الوحدة المشتركة للجميع، وينتج عن ذلك ان المنتوج الفائض يعود الى هذه الوحدة العليا. ولذلك يبدو ان الاستبداد الشرقي يؤدي الى غياب الملكية قانونيا. الا ان اساسه يقوم في الواقع على الملكية القبلية او المشتركة، المتولدة في معظم الحالات من تمازج الصناعة والزراعة داخل المجتمع الصغير الذي يصبح من ثم مكتفيا ذاتيا تماما، ويحتوي في داخله على كافة شروط الانتاج والانتاج الفائض »[11] . ان هذه الموضوعة الجديدة قد ترافقت مع توسع كبير في الميدان التطبيقي لمفهوم ماركس عن هذا النمط من الانتاج، والذي لم يعد مرتبطا بآسيا بصورة مباشرة. وعليه، فقد مضى الى القول: « بقدر ما تتحقق هذه الملكية المشتركة فعليا من العمل، فانها يمكن ان تظهر في طريقتين. فقد تحيا المجتمعات الصغيرة حياة نباتية راكدة مستقلة جنبا الى جنب، وفي داخل كل منها يعمل الفرد بصورة مستقلة مع عائلته والارض المخصصة له. وثانيا: يمكن ان تنطوي الوحدة على تنظيم مشترك للعمل نفسه، ويمكن لهذا التنظيم بدوره ان يؤلف نظاما حقيقيا، كما هو الامر في المكسيك، وبصورة خاصة في بيرو، وبين الكلتيين القدامى، وبعض قبائل الهند. وفضلا عن ذلك فان المشاعية داخل الهيئة القبلية قد تتجه الى الظهور اما على شكل تمثيل لوحدتها في شخص رئيس المجموعة النسبية القبلية، او على شكل علاقة بين رؤساء العائلات، ومن هنا، قد ينشأ نظام اكثر استبدادا او اكثر ديمقراطية في المجتمع. ان الشروط المجتمعية

---

(١١) *Pre-Capitalist Economic Formations*, pp. 69 - 70. (Grundrisse, pp. 472 - 3).

للتملك الحقيقي عن طريق العمل، مثل انظمة الري (ذات الاهمية القصوى للشعوب الآسيوية) ووسائل الاتصال، وما الى ذلك، سوف تظهر آنذاك كنتيجة للوحدة العليا — للحكومة المستبدة التي تقف فوق المجتمعات الصغيرة »[١٢]. والظاهر ان ماركس كان يعتقد ان امثال هذه الحكومات المستبدة كانت تجند الايدي العاملة غير النظامية وغير الماهرة من بين سكانها، الامر الذي اسماه « الرق العمومي في الشرق »[١٣] .(والذي كان يؤكد على عدم الخلط بينه وبين الرق بمعناه الدقيق في الحضارات الكلاسيكية في البحر المتوسط). وفي هذه الظروف كانت المدن بوجه عام امورا طارئة او زائدة عن الحاجة في آسيا: « ان المدن بالمعنى الصحيح لا تنشأ الى جانب هذه القرى الا في الحالات التي يكون فيها الموقع ملائما بشكل خاص للتجارة الخارجية، او عندما يبادل رئيس الدولة وولاته وارداتهم (اي المنتوج الفائض) بالعمل، الذي ينفقونه على شكل أموال— عمل. . . ان التاريخ الآسيوي هو شكل من اشكال الوحدة غير المتمايزة بين المدينة والريف «والمدينة الكبيرة، بمعناها الدقيق، ينبغي اعتبارها مجرد معسكر للامراء مفروض من فوق على الهيكل الاقتصادي الحقيقي »[١٤] . وهنا يتجلى مرة اخرى، بوضوح، تأثير برنييه، الذي كان اول من حفز تأملات ماركس حول الشرق في ١٨٥٣ .

ان العنصر الجديد الحاسم في كتابات ماركس في ١٨٥٧— ١٨٥٨ حول ما اسماه بعد ذلك بعام، رسميا، وللمرة الاولى والوحيدة، بـ«النمط الآسيوي في الانتاج »[١٥] ، كان الفكرة القائلة بانه قد قامت في آسيا واماكن اخرى ملكية قبلية او مشاعية للارض من جانب قرى مكتفية ذاتيا، خلف القناع الرسمي لملكية الدولة للارض. الا ان ماركس، في كتاباته المكتلمة والمنشورة، لم يكرر، بصراحة هذا المفهوم الجديد قط. بل انه في (رأس المال)، على العكس من ذلك، عاد الى حد كبير الى مواقعه السابقة في مراسلاته مع انغلز. اذ انه، من جهة، اعاد التأكيد مرة اخرى، بتفصيل اكثر من ذي قبل، على اهمية التركيب الخاص للمجتمعات القروية الهندية، والتي اعتبرها نماذج لآسيا كلها. وقد وصفها

---

(١٢) المصدر ذاته، ص ٤٣٧ - ٤٧٤ .

(١٣) المصدر ذاته، ص ٩٥ .

(١٤) *Ibid*, pp. 71-77-8 (*Grundrisse*, pp. 495, 474, 479)

(١٥) «يمكن، بخطوط عريضة، تحديد الانماط الاسيوية، والقديمة، والاقطاعية والبورجوازية الحديثة، في الانتاج، بوصفها عصوراً تؤشر التقدم في التطور الاقتصادي للمجتمع».

بالعبارات التالية: «ان هذه المجتمعات الهندية الصغيرة والموغلة في القدم، والتي بقي بعضها الى ايامنا هذه، تقوم على التملك المشترك للارض، على اندماج الزراعة والصناعات اليدوية، وعلى توزيع للعمل غير قابل للتغيير ــ ان بنية هذه المجتمعات تختلف باختلاف مناطق الهند. وفي اشكالها الاكثر بساطة، تصلح الارض بصورة مشتركة، ويوزع الحاصل بين الاعضاء. وفي الوقت نفسه، تقوم كل عائلة بالغزل والنسيج كصناعات فرعية. والى جانب الجماهير التي تقوم بهذا العمل دون سواه، نجد «الساكن الرئيسي»، الذي يجمع بين مهمات القاضي والشرطي وجابي الضرائب في آن واحد، وماسك الدفاتر، الذي يحتفظ بحسابات الفلاحة ويسجل كل ما يتعلق بها، وموظفا آخر يقاضي المجرمين ويحمي الغرباء المسافرين ويرافقهم الى القرية التالية، ورجل الحدود، الذي يحرس الحدود في وجه المجتمعات المجاورة، ومراقب المياه، الذي يوزع الماء من الخزانات العامة للري، والبرهمي، الذي يدير الخدمات الدينية، وناظر المدرسة الذي يعلم الاطفال القراءة والكتابة وهم جلوس على الارض، وبرهمي التقويم، او المنجم، الذي يعلن عن ايام الفأل الحسن او السيء بالنسبة للبذار والحصاد. وكافة الاعمال الزراعية الاخرى، والحداد والنجار، اللذين يصنعان ويصلحان كافة الادوات الزراعية، والخزاف، الذي يصنع كل المواد الخزفية في القرية، والحلاق، والغسال الذي يغسل الملابس، وصائغ الفضة، وفي بعض الاحيان الشاعر، الذي يقوم في بعض المجتمعات بدور صائغ الفضة، وفي اخرى بدور ناظر المدرسة. ان هذه الدزينة من الافراد تعيش على نفقة المجتمع كله. وفي حالة زيادة السكان، يتأسس مجتمع جديد، على غرار المجتمع القديم، على ارض غير مشغولة»[١٦]، ويمكن ان نلاحظ ان هذا الوصف، بما فيه حتى التسلسل في قائمة المهن الريفية في القرية (القاضي ــ مراقب المياه ــ البرهمي ــ المنجم ــ الحداد ــ النجار ــ الخراف ــ الحلاق ــ الغسال ــ الشاعر) يكاد يتطابق حرفياً مع شرح هيغل في (فلسفة التاريخ) والمشار اليه آنفا. والتغيرات الوحيدة في «الشخوص الروائية» هي توسع القائمة، والاستعاضة عن «الطبيب والراقصات، والموسيقي»، الذين ذكرهم هيغل، باشارة ماركس الاقل شاعرية الى «رجل الحدود، وصائغ الفضة، وناظر المدرسة»[١٧].

---

(١٦) *Capital*, I, pp. 357-8.

(١٧) الظاهر ان كلا من هيجل وماركس كانا يستخدمان مصدراً مشتركا. وقد أشار لويس دومون إلى ان النموذج الأصلي لهذه الأوصاف المقولية كان تقريراً لمونرو في ١٨٠٦. انظر:

=

ان الاستنتاجات السياسية التي استخلصها ماركس من لوحته السياسية المصغرة لم تكن اقل تشابها مع تلك التي طرحها هيغل قبل ذلك بخمسة وثلاثين عاما : إن الاكتظاظ غير المحدد الشكل ، للقرى المكتفية ذاتياً ، كان القاعدة الاجتماعية للجمود الآسيوي . ذلك ان المجتمعات الريفية غير المتغيرة كانت معزولة عن مقدرات الدولة القائمة فوقها . « إن بساطة التنظيم للانتاج في هذه المجتمعات المكتفية ذاتياً ، والتي تعيد خلق نفسها باستمرار على نفس الهيئة وفي حالة دمارها عرضياً ، تنبثق مرة اخرى على البقعة نفسها وبالاسم نفسه . ان هذه البساطة تعطينا المفتاح لسر عدم تغير المجتمعات الاسيوية ، والذي يتناقض بشكل لافت للنظر مع الانحلال والنشء الجديد المستمرين للمجتمعات الآسيوية ، ومع التغيرات التي لا تنقطع في السلالات الحاكمة . ان تركيب العناصر الاقتصادية للمجتمع بقي بعيدا عن تأثير الغيوم الزوبعية للسماء السياسية »[١٨] . ومن جهة اخرى ، ففي الوقت الذي اكد فيه ان هذه القرى تتسم بحيازة مشتركة للارض ، وفي معظم الأحيان بزراعتها بصورة مشتركة ، فان ماركس لم يعد يدّعي انها تجسد الملكية المشاعية او القبلية للأرض . بل انه ، على عكس ذلك ، عاد إلى التأكيد مجدداً بصورة صريحة لا تحتمل اللبس ، على رأيه الأول في ان المجتمعات الآسيوية تتحدد بصورة اعتيادية بملكية الدولة للارض . « اذا لم يواجه المنتجون المباشرون ملاكاً خاصاً ، بل كانوا خاضعين مباشرة ، كما هو الأمر في آسيا ، لدولة تقف فوقهم بوصفها ملاّكا وملكا في آن واحد ، فان الريع والضرائب تكون متطابقة ، او بالاحرى لا تكون ثمة ضريبة تختلف عن هذا الشكل في الريع العقاري . وفي هذه الظروف ، لا تكون ثمة ضرورة لقيام ضغط سياسي او اقتصادي اقوى من ذلك الذي يخضع له جميع رعايا تلك الدولة . فالدولة اذن هي السيد الأعلى . وتتمثل السيادة هنا في ملكية الارض المتركزة على النطاق الوطني ، الا انه ، من جهة أخرى ، لا توجد ثمة ملكية خاصة للارض ، بالرغم من وجود حيازة خاصة ومشتركة للارض معا»[١٩] . وبذلك فان ماركس الناضج ، المتمثل في (رأس المال) ،

"The Village Community" from Munro to Maine", *Contributions to Indian Sociology*, IX, December 1966, pp. 70 - 3.

وقد جرى تكرار وتوسيع شرح مونرو فيما بعد في العقود اللاحقة.

(١٨) *Capital*, I, p. 358.

(١٩) المصدر ذاته ، الجزء الثالث، ص ٧٧١ ــ ٧٧٨.

بقي في الجوهر امينا للصورة الاوروبية الكلاسيكية عن آسيا ، والتي ورثها عن سلسلة طويلة من الاسلاف .

ويبقى علينا ان نبحث في المداخلات اللاحقة وغير الرسمية لماركس وانغلز والمتعلقة بمسألة «الاستبداد الشرقي» برمتها. ويمكن القول منذ البداية أن جميع هذه الآراء تقريبا، الصادرة بعد (رأس المال)ـ والتي ورد معظمها في المراسلات ـ قد تطرقت مرة اخرى الى الموضوعة الرئيسية لـ (المخطط العام): فهي تربط، باستمرار، الملكية المشاعية للارض، عن طريق القرى المكتفية ذاتيا، بالاستبداد الآسيوي المركزي، وتعتبر الاول الاساس الاجتماعي ـ الاقتصادي للأخير. وهكذا نجد ماركس، في مسودة رسائله الى زاسوليج في ١٨٨١، يحدد مجتمع (المير mir) الروسي في ظل القيصرية بكونه نمطا تكون فيه « ملكية الارض مشاعة الا ان كل فلاح يزرع ويدير قطعته الخاصة لحسابه الخاص »، ثم يقول: « ان عزلة المجتمعات القروية، انعدام الروابط بين حياتها، هذا الكائن المجهري المحدد محليا هو ليس في كل مكان الصفة الملازمة لآخر الانماط البدائية. الا انه حيثما يقوم فعلا، يسمح بظهور استبداد مركزي فوق المجتمعات »[٢٠]. كما ان انغلز كرر بدوره الموضوعة نفسها مرتين. ففي ١٨٧٥، قبل مراسلات ماركس مع زاسوليج بمدة طويلة، كتب في مقال عن روسيا : « ان العزلة التامة لهذه المجتمعات، والتي تخلق مصالح متماثلة، وان لم تكن مشتركة، في البلاد، هي الاساس الطبيعي للاستبداد الشرقي: فمن الهند الى روسيا، وحيثما ساد هذا الشكل الاجتماعي فانه قد خلق مثل هذه الدولة كعنصر متمم له »[٢١] . وفي ١٨٨٢، في مخطوطة غير منشورة عن الحقبة الافرنجية Frankish في تاريخ اوروبا الغربية، ذكر مرة اخرى: « هناك ، حيث تقوم الدولة في عصر يفلح فيه المجتمع القروي ارضه بصورة مشتركة، او على الاقل يخصصها مؤقتا لعائلات مختلفة وحيث لم تظهر بعد، بالنتيجة، اية ملكية خاصة للارض، كما هو الحال بالنسبة للشعوب الآرية في آسيا، والروس، فان سلطة الدولة تتخذ شكلا استبداديا »[٢٢] . واخيرا، فان انغلز ، في كتابه الرئيسي المنشور في تلك الفترة،

(٢٠) وردت هذه الملاحظات في مسودة الرسالة الثانية الى زاسوليج. وقد اعيد نشرها في النصوص الملحقة بكتاب (الهياكل الاقتصادية السابقة للرأسمالية) ص١٤٣

(٢١) Marx - Engels, *Werke*, Bd 18, p. 563.

(٢٢) المصدر ذاته، المجلد ١٩، ص ٤٧٥.

اعاد التأكيد على كل من الفكرتين اللتين كانتا، منذ البدء، النقطتين الاكثر بروزا في تأملاته المشتركة مع ماركس . فمن جهة، كرر الاشارة ــ بعد مرور عقدين من السنين ــ إلى اهمية المنشآت المائية بالنسبة لتكوين الدول الاستبدادية في آسيا. « بغض النظر عن ضخامة عدد النظم الاستبدادية التي قامت وسقطت في فارس والهند، فان كلا منها كان يدرك تماما انه، قبل كل شيء، المقاول المسؤول عن الصيانة الجماعية للري في أودية الانهار، والتي لا تقوم بدونها قائمة للزراعة »[٢٣] . وفي الوقت نفسه، اكد مرة اخرى على الوضع المميز للمجتمعات القروية، القائم على الملكية الجماعية للارض تحت غطاء الاستبداد الآسيوي. ففي الوقت الذي فكر فيه انه « في جميع ارجاء الشرق. . . يمتلك المجتمع القروي او الدولة الارض »[٢٤]، مضى الى القول بان الشكل الاكثر قدما لهذه المجتمعات ــ أي بالضبط تلك التي نسب اليها الملكية المشاعة للارض ــ كانت اساس الاستبداد، « حيثما استمرت المشاعيات في الوجود، فانها كانت لآلاف السنين تؤلف قاعدة الشكل الاشد قسوة للدولة، اي الاستبداد الشرقي، من الهند الى روسيا»[٢٥] .

ان هذا التأكيد القاطع يمكن ان يكون خاتمة لمسحنا لآراء مؤسسي المادية التاريخية حول التاريخ والمجتمع الآسيوي. فكيف ينبغي تلخيص هذه الآراء؟ من الواضح ان رفض ماركس السلبي لتصميم النمط الاقطاعي في الانتاج خارج حدود اوروبا، كان يقابله اقتناعه الايجابي، بالاشتراك مع انغلز، بان ثمة « نمطا آسيويا محددا في الانتاج »، يتسم به الشرق، ويميزه فورا عن الاقطاع هو غياب الملكية الخاصة للارض. فبالنسبة لماركس، كان ذلك هو « المفتاح » الاول لمجمل تركيب النمط الآسيوي في الانتاج. وقد عزا انغلز هذا الانعدام للملكية الزراعية الفردية الى جفاف الطقس، مما جعل من الضروري اقامة منشآت الري الواسعة النطاق ومن ثم اشراف الدولة على قوى الانتاج. وقد راودت ماركس، لفترة قصيرة، فرضية مؤداها ان هذه الظاهرة دخلت الشرق لأول مرة عن طريق الفتح الاسلامي، الا انه ما لبث ان تبنى مقولة انغلز عن ان الزراعة المائية كانت على الارجح الأساس الجغرافي لغياب الملكية الخاصة للارض، والذي ميز النمط الآسيوي في الانتاج. الا ان ماركس توصل فيما بعد الى الاعتقاد، في (المخطط

---

(٢٣) *Anti-Duhring,* Moscow, 1947, p. 215.

(٢٤) المصدر ذاته، ص ٢١١ .

(٢٥) المصدر ذاته ، ص ٢١٧ .

العام)، بان ملكية الدولة للارض في الشرق كانت تخفي تملكا قبلياـ مشاعيا لها بواسطة القرى المكتفية ذاتياـ. ثم تخلى عن هذه الفكرة في (رأس المال)، واعاد التأكيد على المسلمة الاوروبية التقليدية حول احتكار الدولة للارض في آسيا، مع الاحتفاظ بأهمية المجتمعات الريفية المنغلقة كأساس للمجتمع الشرقي. الا انه في العقدين اللذين اعقبا صدور (رأس المال)، عاد كل من ماركس وانغلز الى فكرة ان اساس الاستبداد الشرقي هو المجتمع القروي المكتفي ذاتيا، مع الملكية الزراعية المشاعة. ولا يمكن الحصول على فكرة ثابتة او منتظمة تماما حول « النمط الآسيوي في الانتاج » من كتاباتهما، وذلك بسبب هذه التأرجحات المشار اليها.
الا انه، مع الاقرار بهذه النقطة، فان تخطيط ماركس لما كان يعتبره التشكيل الاجتماعي الآسيوي النموذجي يتضمن العناصر الاساسية التالية: غياب الملكية الخاصة للارض، وجود مجتمعات قروية مكتفية ذاتيا تجمع بين الصناعات اليدوية وفلاحة الارض وتملكها المشاع، ركود المدن ذات المداخيل الثابتة او البيروقراطية، وسيطرة آلة دولة استبدادية تحتكر الجزء الاعظم من الفائض وتعمل، ليس فقط بوصفها الجهاز القمعي المركزي للطبقة الحاكمة، بل كذلك بوصفها اداتها الرئيسية للاستغلال الاقتصادي، ولم تكن ثمة قوى وسيطة بين القرى المتجددة ذاتيا « في الاسفل » والدولة المتضخمة « في الاعلى ». وكان تأثير الدولة على تركيب القرى التي تحتها خارجيا وثانويا بحتا، ولم يكن لتدعيمها او تدميرها على السواء اي اثر على المجتمع الريفي، وبذلك فقد كان التاريخ السياسي للشرق دائريا مقفلا بشكل اساسي: ولم يكن يحتوي على اي تطور ديناميكي او تصاعدي. وكانت النتيجة هي السكون والجمود الدنيوي لآسيا، عند بلوغها مستواها الحضاري الخاص المتميز.

(٣)

لقد جرى احياء فكرة ماركس عن « النمط الاسيوي في الانتاج » على نطاق واسع في السنوات الاخيرة: فان كثيرا من الكتاب، الذين ادركوا المأزق المترتب على فكرة قيام اقطاعية شبه عالمية، قد رحبوا بمقولة ماركس باعتبارها انعتاقاً نظريا من مخطط جامد ومبسط اكثر مما ينبغي للتطور التاريخي. ان مقولـة « النمط الآسيوي في الانتاج »، بعد فترة طويلة من النسيان، قد اكتسبت اليوم ازدهارا جديدا[1] . وبالنسبة لبحثنا هذا، من الواضح ان الاحتلال العثماني للبلقان يثير امام اية دراسة ماركسية، حتى للتاريخ الأوروبي، السؤال عما اذا كانت هذه المقولة تصلح كمرشد لتفهم طبيعة الدولة التركية التي قامت في نفس القارة، على الجانب الآخر من الاقطاع. ان الغاية الاصلية من فكرة ماركس واضحة تماما: فقد كانت تهدف في الاساس الى تفسير فشل الحضارة اللا اوروبية الرئيسية في ايامه، رغم منجزاتها الثقافية العالية جدا، في التطور نحو الرأسمالية، كما جرى الامر في اوروبا. ان النظم الاستبدادية الشرقية التي كانت تشغل ذهن ماركس في الاصل كانت الامبراطوريات الآسيوية القريبة العهد او المعاصرة ، في تـركيا وفارس والهند والصين ــ وهي التي كانت تؤلف محور دراسة جونزــ. وان معظم شواهده في الـواقع، مستمـدة من حالـة منفردة هي الهنـد المغوليـة التي كان البريطانيون قد قضوا عليها قبل ذلك بقرن. الا انه، في المقاطع الاكثر تأخرا بعض الشيء في (المخطط العام) شرع ماركس في توسيع تطبيقه لـ « الآسيوية » بحيث شملت نطاقاً متباينا جدا من المجتمعات، حتى خارج آسيا تماما: وبوجه خاص، التشكيلات الاجتماعية الامريكية في المكسيك وبيرو قبل الفتح الاسلامي الاسباني، وحتى المجتمعات الكلتية والقبلية الاخرى. ان السبب في هذا الانزلاق

---

(١) ثمة كتابان يقدمان مثالا كافيا على ذلك: الاول هو المجموعة الواسعة من المقالات، والمعنونة : *Sur Le "Mode de Production Asiatique"*, Paris.

والتي تحتوي على ثبت بمساهمات اخرى حول الموضوع، والثاني هو الخلاصة الواردة في: G. Sofri, *Il Modo di Produzione Asiatice*, Turin, 1969.

المفاهيمي يتضح من نصوص مسودات (المخطط العام) نفسها. فقد اصبح ماركس يعتقد ان الحقيقة الاساسية للنمط الاسيوي في الانتاج لم تكن ملكية الدولة للارض، أو المنشآت المائية المركزة، او الاستبداد السياسي ، بل « الملكية القبلية او المشاعة » للارض في القرى المكتفية ذاتيا، والتي تجمع بين الصناعات اليدوية والزراعة. وضمن حدود مخططه الاصلي، فان النقطة المركزية في اهتمامه تحولت كليا من الدولة البيروقراطية في الاعلى الى القرى المكتفية ذاتيا في الاسفل، وعندما حددت هذه الاخيرة بكونها « قبلية » وذات نظام مشاعي، ومساواتي بوجه عام، من حيث الانتاج والملكية ، اصبح الطريق مفتوحا امام توسع غير محدود في فكرة النمط الآسيوي في الانتاج بحيث يشمل مجتمعات ذات طابع متميز تماما عن تلك التي كان يبدو انها تشغل بال ماركس وانغلز في مراسلاتهما ــ مجتمعات ليست « شرقية » من حيث الموقع ولا « متحضرة » نسبيا من حيث التطور. وفي (رأس المال) ، تردد ماركس بخصوص منطق هذا التطور، ودعا جزئيا الى موقف اقرب الى مفاهيمه الاولى. الا انه، منذ ذلك الحين، طور ماركس وانغلز معا موضوعات الملكية المشاعة او القبلية للارض من قبل القرى المكتفية ذاتيا، باعتبارها اساس الدولة الاستبدادية ، بدون استثناءات كبيرة.

ويلاحظ اليوم ان المناقشات المعاصرة لفكرة النمط الآسيوي في الانتاج قد تركزت بدرجة كبيرة حول مسودة مخططات ١٨٥٧ ــ ١٨٥٨، وتوابعها المتفرقة في ١٨٧٥ــ ١٨٨٢ ، واتجهت خلال ذلك الى تجذير الاتجاهات اللامركزية Centrifugal للمفهوم والتي ظهرت لاول مرة في (المخطط العام). وفي الواقع، ان الفكرة قد توسعت في اتجاهين مختلفين. فمن جهة، امتدت بعيدا الى الوراء لتشمل المجتمعات القديمة في الشرق الاوسط والبحر المتوسط قبل حلول العصر الكلاسيكي: اي العراق السومري، ومصر الفرعونية، والاناضول الحثي، واليونان المسينية، وايطاليا الاتروسكية. ان هذا الاستخدام للفكرة يحافظ على التركيز الاصلي على وجود دولة مركزية قوية، ومنشآت الري الزراعي في غالب الاحيان، كما يركز على « الرق العمومي » بتجنيد الايدي العاملة غير الماهرة بشكل تحكمي من بين السكان الريفيين البدائيين عن طريق سلطة بيروقراطية عليا[٢] . وفي الوقت نفسه، جرى توسع ثان في اتجاه آخر ــ ذلك ان « النمط

(٢) ان احسن مثال على هذا الاتجاه هو دارسة:

= Charles Parrain, "Proto-Histoire Mediterranéenne et Mode de Production

الآسيوي في الانتاج» قد وسع بحيث شمل التنظيمات الحكومية الاولى للتشكيلات الاجتماعية القبلية او شبه القبلية، ذات المستوى الحضاري الذي يقل كثيرا عن مستوى الحضارات ما قبل الكلاسيكية: اي الجزر البولينيزية، والمشيخات الافريقية، والمستوطنات الهندية ـ الامريكية. ويستبعد هذا الاتجاه، عادة اي تركيز على منشآت الري الكبيرة او الدول الاستبدادية بشكل خاص: فهو يركز في الاساس على بقاء علاقات النسب، والملكية الريفية المشاعة، والقرى المكتفية ذاتيا بشكل متلاحم. وهو يعتبر هذا النمط من الانتاج باسره مرحلة «انتقالية» بين المجتمع اللاطبقي والطبقي، محتفظة بكثير من السمات اللاطبقية[٣] . وكانت نتيجة هذين الاتجاهين تضخما هائلا في نطاق النمط

، Asiatique", in *Sur le "Mode de Production Asiatique"* pp. 169-94.

وهي تبحث في التشكيلات الاجتماعية المغليثية Megalithic، والكريتية ـ المسينية، والأتروسكية، والمقال في حد ذاته مثير للاهتمام إلى حد كبير حتى في المواضع التي يتعذر فيها قبول تصنيفاته الاساسية.

(٣) لعل المؤلفات الأكثر تميزا ضمن هذه الخطوط هي:

Maurice Godelier, "La Notion de Mode de Production Asiatique, et les schemas" Marxistes d'Evolution des Sociêtê," in *Sur le Mode de Production Asiatique"*, pp. 47-100 :

وكذلك «المقدمة» الطويلة لـ:

Sur Les Sociétés Pre-Capitalistes: Textes Choisis de Marx Engels Lenin, Paris 1970, pp. 105 - 42.

كما ان النص الأخير يتضمن ادق تحليل لتطور فكر ماركس انجلز حول مسألة المجتمعات «الشرقية» (ص١٣ ـ ١٠٤). الا أن الاستنتاجات التصنيفية في كتابات غوديلييه غير مقنعة. فهو، اذ يعيد تصنيف النمط الآسيوي في الانتاج ضمن محور المجتمعات القبلية المنتقلة من أشكال التنظيم اللارأسية acephalous إلى الدولة، ويدفع بذلك بالفكرة كلها بعيداً إلى الوراء من حيث «الزمن» التطوري، فانه يضطر في النهاية بشكل ظاهر التناقض، إلى وصف الحضارات الضخمة من الصين أو الهند في أوائل العصر الحديث، مرة أخرى بكونها «اقطاعية»، وان كان يفعل ذلك ببعض التشكك، للتمييز بين الاثنين. ان منطق اتجاهه يفرض هذا الحل، والذي سبق ان بينا عدم وجاهته، بالرغم من عدم ارتياحه الواضح له. انظر:

Sur Le "Mode de Production Asiatique" pp. 90-1; *Sur les Societes Capitalistes* pp. 136-7.

إلا انه من جهة أخرى وفي حالة تخلصه من مجمل الاطار غير المناسب لمفهوم «الآسيوية»، فان التحليل الانثروبولوجي لغوديلييه لمختلف مراحل واشكال الانتقال من التشكيلات الاجتماعية القبلية الى هياكل الدولة المركزية، مفيد جداً.

الآسيوي في الانتاج ــ زمنيا، الى بدايات فجر الحضارة، وجغرافيا، الى ابعد اطراف التنظيم القبلي. وان الخليط المافوق ــ التاريخي الذي نتج عن ذلك، قد تخطى كافة المبادىء العلمية للتصنيف. ذلك ان مفهوم « الآسيوية » الكلية الوجود ليست اكثر دقة من مفهوم « الاقطاعية » العالمية: بل هو في الواقع اقل دقة كأصطلاح: فاية وحدة تاريخية جدية تربط بين الصين في عهد آل مينك، وايرلنده المغليثية، ومصر الفرعونية، وهاواي؟ ان من الواضح تماما ان هذه التشكيلات الاجتماعية بعيدة عن بعضها البعض بشكل لا يمكن تصوره. ان المجتمعات القبلية الافريقية، بتقنياتها البدائية في الانتاج، والضآلة المتناهية لسكانها وفوائضها، وانعدام التعليم لديها، تختلف اختلافا كليا عن الحضارات الضخمة المعقدة للشرق الاوسط القديم. وهذه الحضارات بدورها تمثل مستويات من التطور التاريخي متميزا بوضوح عن حضارات بدايات الشرق الحديث، اذ تفصلها عنها ثورات ضخمة في التكنولوجيا، والديموغرافيا، وفنون الحرب، والدين، والثقافة، عبر الوف السنين التي مرت بين العصرين، ان خلط هذه الاشكال والعصور التاريخية المتباينة تماما، ضمن عنوان واحد[٤]، يعني الانتهاء الى الاختزال اللامنطقي نفسه الناجم عن توسيع الاقطاعية بشكل غير محدود: فاذا كانت كل هذه التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية المختلفة ذات المستويات الحضارية المتناقضة قابلة للاختزال في نمط واحد في الانتاج، فان التقسيمات والتغيرات التاريخية الاساسية لا بد ان تكون صادرة عن مصدر واحد لا غير ــ وهو امر لا علاقة له بالمفهوم الماركسي عن انماط الانتاج. ذلك ان تضخم الافكار، شأن تضخم النقود، لا يؤدي الا الى هبوط قيمتها.

الا ان ماركس نفسه هو الذي سمح بسبك مفهوم « الآسيوية »، ذلك ان تحوله التدريجي من التأكيد على الدولة الشرقية الاستبدادية الى التأكيد على المجتمع القروي المكتفي ذاتياً، هو الذي جعل من الممكن اكتشاف وجود نفس النمط من الانتاج! الذي كان قد عني به في الاصل، خارج آسيا. فبعد ان تحول ثقل تحليله بكامله

---

(٤) اننا نجد الشكل الأكثر تطرفا لهذا الخلط ليس عند كاتب ماركسي بالطبع، بل عند أحد مخلفات السبنسرية وهو: K. Wittfogel, *Oriental Despotism*, New Haven 1957.

إن هذا الكتاب المبتذل، المجرد من أي حس تاريخي، يخلط بصورة عشوائية بين روما الامبراطورية، وروسيا القيصرية، واريزونا في ظل الهوبي، والصين في ظل آل سونك، وافريقيا الشرقية في ظل جاكان، ومصر في ظل المماليك، وبيرو في ظل الانكا، وتركيا العثمانية، والعراق السومري ــ دع عنك بيزنطية وبابل، وفارس، وهاواي.

من الوحدة « المثالية » للدولة الى الاسس « الحقيقية » للملكية المشاعية ـ القبلية في القرى المساواتية في الاسفل، اصبح من الطبيعي دمج الهياكل الاجتماعية القبلية او الدول القديمة، ذات الاقتصاد الريفي البدائي نسبيا، في نفس الفصيلة من الحضارات الحديثة التي انطلق منها ماركس وانغلز: وقد كان ماركس نفسه، كما رأينا، اول من فعل ذلك. ان الخلط النظري والتاريخي الذي اعقب ذلك يشير بالتأكيد الى ان فكرة « القرية المكتفية ذاتيا » و « ملكيتها المشاعة » كانت الخطأ التجريبي الاساسي في مقولة ماركس، فقد كانت العناصر الاساسية لـ «القرية المكتفية ذاتيا» ضمن هذا المفهوم هي: اتحاد الصناعات اليدوية المحلية والزراعة وغياب التعادل البضاعي مع العالم الخارجي، ومن ثم العزلة والابتعاد عن شؤون (الدولة) ، والملكية المشتركة للارض، وفي بعض الحالات ايضا ، الفلاحة المشتركة للارض. وقد استند ماركس، في ايمانه بتناسخ هذه المجتمعات الريفية وانظمتها التملكية المساواتية، استند بصورة كلية تقريبا على دراسته للهند، حيث كان الاداريون الانكليز قد اشاروا الى وجود هذه المجتمعات بعد الفتح البريطاني لشبه القارة، الا انه ليس ثمة، في الواقع، اي دليل تاريخي على قيام الملكية المشاعة في الهند في اي وقت من الاوقات، سواء خلال الحكم المغولي او بعده[٥] . وان التقارير الانكليزية التي اعتمد عليها ماركس كانت حصيلة اخطاء وتحريفات للحقائق. كما ان الزراعة المشتركة بين القرويين كانت خرافة هي الاخرى: فقد كانت الفلاحة دائما فردية في اوائل العصر الحديث[٦] . ولم تكن القرى الهندية ابدا تتسم بالمساواة، بل بالعكس، كانت تنقسم دائما بشكل حاد الى طوائف، واذا كانت ثمة ملكية مشتركة للعقارات ، فانها كانت محصورة بين الطوائف العليا التي كانت تستغل الطوائف السفلى بصفة فلاحين مستأجرين[٧] . وقد اشار ماركس عرضيا في تعليقاته الاولى على النظم الفردية الهندية في ١٨٥٣، الى انه « يوجد في داخلها الرق ونظام

---

(٥) انظر: Daniel Thorner, «Marx on India and the Asiatic Mode of Production *Contributions to Indian Sociology*, IX, December, 1966, p. 57.
وهو مقال مكثّف ومفيد.

(٦) المصدر ذاته، ص ٥٧ .

(٧) Louis Dumont, "The "Village Community"«from Munro to Maine,» pp. 76 - 80; Irfan Habib, *The Agrarian System of Mughal India (1556- 1707)*, London 1963, pp. 119 - 24.

الطوائف »، وانها كانت «موبوءة بالفوارق الطائفية وبالرق ». ولكن يبدو انه لم يعلق قطاية اهمية كبيرة على هذه « الاوبئة » القائمة في ما وصفه في المقاطع ذاتها بـ « الكيانات الاجتماعية غير المؤذية »[٨] . ومنذ ذلك الحين ، تجاهل عمليا مجموع الهيكل الضخم لنظام الطوائف الهندي برمته ـ وهو الجهاز الاجتماعي المركزي للتمرتب الطبقي في الهند التقليدية ـ وان شروحه اللاحقة لهذه « المجتمعات القروية المكتفية ذاتيا » تخلو عمليا من اية اشارة اليه .

وبالرغم من ان ماركس كان يؤمن بانه ثمة قيادة سياسية وراثية لهذه القرى، سواء في الهند او روسيا، ذات طابع « ابوي » ، فان الاتجاه الكلي لتحليله ــ كما هو موضح بصراحة في مراسلاته مع زاسوليج في الثمانينيات، حيث استحسن فكرة الانتقال المباشر من المشاعية القروية الروسية الى الاشتراكية ــ كان يقوم على اعتبار المساواتية الاقتصادية البدائية هي الطابع الاساسي للمجتمعات الريفية المكتفية ذاتيا، ويبدو هذا الوهم اكثر غرابة اذا ادركنا ان هيغل، الذي كان ماركس، فيما عدا هذه النقطة، يتبع خطاه بدقة فيما يتعلق بشروحه عن الهندــ كان اكثر شعورا من ماركس، بكثير، بالهيمنة الوحشية لنظام التفاوت والاستغلال الطائفي: ونجد في (فلسفة التاريخ) مقطعا حيا مكرسا لموضوع لم يتطرق اليه (المخطط العام) و(رأس المال)[٩] . والواقع ان نظام الطوائف جعل من المدن الهندية ، ــ سواء قبل ايام ماركس وفي خلالها ــ احد اكثر النماذج تطرفا في العالم من حيث انتفاء المجتمع الرعوي « غير المؤذي » او المساواة الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، فان القرى الريفية في الهند لم تكن ابدا، بأي معنى من المعاني، « منفصلة » عن الدولة التي فوقها او « معزولة » عن سيطرتها فقد كان الاحتكار الملكي للارض في الهند المغولية يتجسد في نظام مالي يستقطع ضرائب ثقيلة من الفلاحين للدولة، يدفع معظمها نقدا او بشكل حاصلات تجارية تقوم الدولة باعادة بيعها فيما بعد، مقلصة بذلك الاكتفاء الذاتي

---

(٨) انظر القسم الثاني من هذا المبحث.

(٩) *The philosophy of History*, pp. 150 - 61.

إن هيجل، في الوقت الذي يؤكد فيه باطمئنان، «إن المساواة في الحياة المدنية أمر مستحيل بشكل مطلق»، وان «هذا المبدأ يؤدي بنا إلى تحمل مختلف انواع المهن، والتمايزات بين الطبقات التي عهد بها إليها» إلا انه لم يستطع كتمان اشمئزازه من نظام الطوائف الهندي، حيث «ينتمي الفرد إلى هذه الطبقة بالولادة، ويبقى مرتبطاً بها طيلة حياته. ان كل ما يظهر من حيوية ملموسة، يعود فينصرف في الموت، وثمة سلسلة تقيد الحياة التي كانت على وشك الانطلاق»، (ص ١٥٢).

« الاقتصادي » حتى لأصغر المجتمعات الريفية. وفضلا عن ذلك، فقد كانت القرى الهندية، اداريا، خاضعة على الدوام للدولة المركزية من خلال تعيين هذه الاخيرة لشيوخ القرى[١٠] . ولذلك، لم يكن الفلاحون الهنود « عديمي الاكتراث » بالحكم المغولي المسلط عليهم، بل غالبا ما هبوا في انتفاضات مسلحة كبرى ضد طغيانه، وعجلوا بسقوطه بشكل مباشر.

وعليه، فان الاكتفاء الذاتي، والمساواة، والعزلة، للمجتمعات القروية الهندية كانت على الدوام خرافة، فقد كان نظام الطوائف في الداخل، والدولة من فوق، يحولان دون ذلك[١١] . والواقع، ان الزيف التجريبي لصورة ماركس عن المجتمعات القروية الهندية يمكن استخلاصه من التناقض النظري الذي ادخلته هذه الصورة الى مجموع فكرة النمط الآسيوي في الانتاج، ذلك ان وجود دولة مركزية قوية يفترض مسبقا تمرتبا طبقيا متطورا، طبقا لأبسط معطيات المادية التاريخية، في حين ان سيادة الملكية القروية المشاعة تعني ضمنا قيام هيكل اجتماعي لا طبقي تقريبا. فكيف يمكن الجمع بين الاثنين؟ وبنفس الشكل، فان اصرار ماركس وانغلز في الاصل على اهمية منشآت الري العامة المقامة من قبل الدولة الاستبدادية يتنافى تماما مع تأكيدهما اللاحق على الاستقلال والاكتفاء الذاتي للمجتمعات القروية: ذلك ان الاول يعني بالضبط تدخل الدولة المركزية بشكل مباشر في الدورة الانتاجية المحلية للقرى ــ وهو النقيض الاقصى لعزلتها

---

(١٠) «في جميع أرجاء البلاد، كانت الفئة العليا في القرية تتكون من حلفاء الدولة، وشركائها في الانتفاع من نظام الاستغلال، وفي كل قرية، كانت القشرة السفلى تتكون من المنبوذين المدفوعين إلى حافة الهلاك. وكان الاستغلال الخارجي مضموناً عن طريق القوة العسكرية، والداخلي عن طريق نظام الطوائف وضماناته الدينية».

Angus Maddison, *Economic Growth and Class Structure. India and Pakistan Since The Mog -huls*, London 1971, p. 27.

وانظر كذلك: دومونت، المصدر الآنف الذكر، ص ٧٤ ــ ٧٥، وعرفان حبيب، المصدر الآنف الذكر، ص ٣٢٧ ــ ٣٣٨.

(١١) وفي الواقع، يمكن القول ان العنصر الصائب الوحيد في تصوير ماركس للقرى الهندية هو اتحاد الحرف اليدوية والزراعة: الا ان هذه السمة كانت مشتركة لدى كافة المجتمعات الريفية ما قبل الصناعية في العالم تقريبا، على اختلاف انماط انتاجها. وهي لم تكشف عن اية صنعة مميزة للريف الآسيوي. وفضلاً عن ذلك، فانها، في الهند، لم تحل دون قيام تبادل بضاعي واسع فيما وراء حدود القرية، بالاضافة إلى الطابع المحلي للعمل .

واستقلالها الاقتصاديين[١٢] . وعليه، فان من المتعذر الجمع بين قيام دولة مستبدة قوية ومشاعيات قروية مساواتية، فكل من الاثنين ينفي الآخر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وحيثما تقوم دولة مركزية قوية، يحصل تمايز اجتماعي متقدم وتكون هناك دائما شبكة معقدة من الاستغلال واللامساواة تصل الى ادنى وحدات الانتاج نفسها. ان مقولات « الملكية المشاعة » او « القبلية » و « القرى المكتفية ذاتيا »، والتي هيأت الطريق للتضخيم اللاحق للنمط الاسيوي في الانتاج، لا يمكن ان تصمد أمام الفحص النقدي. وان تصفيتها تؤدي الى التحرر من الفرضيات الزائفة بخصوص التشكيلات الاجتماعية القبلية او القديمة. وبذلك نعود الى المحور الاصلي لاهتمام ماركس: اي الامبراطوريات الآسيوية الكبرى في اوائل العصر الحديث، وتلك هي الدول الاستبدادية الشرقية، المتسمة بغياب الملكية الخاصة للارض، والتي شكلت نقطة البدء في المراسلات ما بين ماركس وانغلز حول مشكلات التاريخ الاسيوي. فاذا ما اختفت « المجتمعات القروية » تحت النظرة الفاحصة لعلم التاريخ الحديث، فأي حكم يصدره هذا العلم بحق « دولة المنشآت المائية ».

ذلك انه يجب ان نتذكر ان السمتين المركزيتين للدولة الشرقية، اللتين لاحظهما انغلز وماركس في البدء، كانتا غياب الملكية الخاصة للارض وقيام المنشآت المائية العامة على نطاق واسع، ان كلا من هاتين السمتين كان يفترض وجود الاخرى: فقد كان انشاء الدولة لانظمة الري الواسعة النطاق هو الذي جعل من الممكن احتكار الملك للاراضي الزراعية. وان ترابط هاتين السمتين كان اساس الطابع الثابت نسبيا للتاريخ الآسيوي، باعتباره الارضية المشتركة لكافة الامبراطوريات الشرقية التي هيمنت عليه. ويجب ان نتساءل الآن عما اذا كانت الشواهد التجريبية المتوفرة اليوم تدعم هذه الفرضية. والجواب هو بالنفي. بل بالعكس، يمكن القول ان الظاهرتين اللتين خصهما ماركس وانغلز بالذكر باعتبارهما السمتين الاساسيتين للتاريخ الآسيوي ، تمثلان، بشكل غريب، مبدئين متناويين ، اكثر منهما مشتركين، للتطور. وبشكل عام جدا، تشير الشواهد التاريخية الى انه، من بين الامبراطوريات الشرقية الكبرى في اوائل العصر

(١٢) يشير ثورنر إلى تناقض آخر: فقد كان ماركس يعتقد ان الملكية المشاعة الهندية هي أقدم أشكال الملكية الريفية في العالم، والتي هيأت نقطة الانطلاق والمفتاح لكافة الانماط اللاحقة من التطور القروي، الا انه كان يؤكد ايضا ان القرى الهندية كانت في جوهرها راكدة ولا ثورية، وبذلك ينقض الفكرة الأولى: المصدر الآنف الذكر، ص ٦٦.

الحديث، والتي اهتم بها ماركس وانغلز في الاصل، كانت تلك التي تتميز بغياب الملكية الخاصة للارض ــ تركيا وفارس والهندــ لا تمتلك قط اية منشآت عامة للري ذات اهمية، في حين ان تلك التي امتلكت انظمة كبيرة للري ــ الصين ــ كانت، على العكس تتميز بالملكية الخاصة للارض[١٣] . ان الظرفين اللذين افترض ماركس وانغلز اجتماعهما معا كانا متباعدين اكثر منهما متوافقين. وفضلا عن ذلك، فان روسيا، التي كانا يدرجانها باستمرار ضمن الشرق كمجموع، كمثال على « الاستبداد الآسيوي » لم تعرف قط لا انظمة الري الكبرى ولا غياب الملكية الخاصة للارض[١٤] .

---

(١٣) سنناقش هذه الشواهد فيما بعد.

(١٤) إن تاريخ «التحديدات» المتوالية لروسيا في الفكر السياسي الغربي منذ عصر النهضة، هو موضوع هام وكاشف في حد ذاته، وليس ثمة مجال هنا لأكثر من الاشارة اليه. فقد كان مكيافلي لا يزال يعتبر روسيا «السيثيا» Scythia الكلاسيكية للعصر القديم، «ارضا باردة وفقيرة، يزيد عدد سكانها عما تستطيع التربة اعالته، فيضطرون إلى الهجرة منها، وتدفعهم ضغوط كثيرة إلى الرحيل وعدم العودة»: وبذلك فقد كانت خارجة عن حدود اوروبا، التي كانت بالنسبة إليه تنتهي عند المانيا وهنغاريا وبولندا، وهي الحصون القائمة في وجه الغزوات البربرية اللاحقة للقارة: (*Il Principe e Discorsi:* p. 300) ومن جهة أخرى، فان بوران ادرج «مسكوفيا» ضمن أوروبا، الا انه عزلها بوصفها المثال الوحيد لـ«ملكية استبدادية» في القارة، على خلاف القالب الدستوري القائم في سائر أوروبا، والمتناقض فيما عدا ذلك، مع القالب القائم في آسيا وأفريقيا: «حتى في أوروبا، يحكم امراء تتاريا ومسكوفيا رعايا يسمونهم «اخولوبي»، أي عبيد»:

(*Les Six Livres de la Republique,* p. 201)

وعلى خلاف ذلك، نجد مونتسكيو، بعد ذلك بقرنين، يمتدح الحكومة الروسية لتخليها عن عادات الاستبداد: «انظروا بأية همة تسعى حكومة مسكوفيا إلى التخلي عن استبداد كان يشكل عبئاً أكثر ثقلاً عليها منه على شعوبها». ولم يكن لديه شك في ان روسيا قد أصبحت جزءاً من الأسرة الأوروبية: «إن بطرس الأول أعطى العادات والأساليب الأوروبية لأمة أوروبية، وبذلك حصل على مزايا لم يكن يتوقعها نفسه».

(*De L'Esprit des Lois,* I, pp. 66, 325 - 6)

وبطبيعة الحال، كان لهذه المناقشات اصداؤها داخل روسيا نفسها، ففي ١٧٦٧، أعلنت كاترين الثانية بصورة رسمية في مرسومها الشهير: «ان روسيا دولة أوروبية». ومنذ ذلك الحين، لم يشك إلا القليل من المفكرين الجديين في هذا الادعاء. الا ان ماركس وانغلز ، اللذين استاءا بشكل عميق للتدخل القيصري المضاد للثورة في ١٨٤٨ ، كانا يشيران =

ان التشابه الذي لاحظه ماركس وانغلز بين كافة الدول التي اعتبراها آسيوية، كان خادعا، وناجما الى حد كبير عن نقص معلوماتها، والذي كان امرا حتميا في زمن كانت فيه الدراسة التاريخية للشرق قد بدأت لتوها فقط في اوروبا. والواقع انه لأمر لافت للنظر الى حد كبير مدى وراثتها بالجملة للنظرة الاوروبية التقليدية حول آسيا، وتكرارهما لها مع تغييرات قليلة. وان التجديدين الرئيسيين اللذين ادخلاهما ــ واللذين ادركهما جميع المؤلفين السابقين بشكل موجز، كما رأينا ــ كانا المجتمع القروي المكتفي ذاتيا ودولة المنشآت المائية: وكلاهما قد ثبت خطلهما العلمي باشكال مختلفة. بل يمكن القول في بعض النواحي، ان ماركس وانغلز قد تخلفا عن اسلافهما في تراث التأملات الاوروبية حول آسيا. فقد كان جونز اكثر احساسا بالتباينات السياسية ضمن دول الشرق، وكان هيغل اكثر وضوحا في رؤية دور الطوائف في الهند، كما ان مونتسكيو كشف عن اهتمام اشد بالنظم الدينية والقانونية في آسيا، ولم يقرن احد من هؤلاء المؤلفين روسيا بالشرق بالاسلوب المندفع الذي استعمله ماركس، كما انهم جميعا اظهروا معرفة اكثر جدية بالصين.

والواقع، ان تعليقات ماركس حول الصين تقدم دليلا نهائيا على محدودية فهمه للتاريخ الآسيوي. وفي الوقت الذي لم يرد ذكر الصين في المناقشات الرئيسية بين ماركس وانغلز حول النمط الاسيوي في الانتاج، والتي دارت الى حد كبير حول الهند والعالم الآسيوي، فانها لم تستبعد من الافكار التي عرضاها[١٥] . وقد اشار كل من ماركس وانغلز ، باستمرار، الى الصين،

باستمرار وبشكل مناف للتاريخ، إلى القيصرية باعتبارها « استبداداً آسيوياً» ويدرجان روسيا مع الهند ضمن تصنيف واحد. وان الطابع العام لأراء ماركس حول التاريخ والمجتمع الروسيين ، بشكل خاص، يفتقر غالباً إلى الاتزان .

(١٥) يشير البعض إلى أن اغفال ماركس للصين من المناقشات الاصلية في ١٨٥٣ حول الاستبداد الآسيوي قد يكون مبعثه معرفته لحقيقة وجود الملكية العقارية الخاصّة في الامبراطورية الصينية في القرن التاسع عشر. ففي مقال نشر في ١٨٥٩، استشهد ماركس بنص انكليزي ذكر، من جملة امور أخرى، وجود الملكية الفلاحية في الصين:

"Trade with China", *Marx on China*, London, 1968, p. 91 .

كما ان هناك مقطعا في (رأس المال) يشير ضمنا إلى ان نظام الملكية في القرى الصينية كان أكثر تقدما ــ اي أقل مشاعية ــ منه في القرى الهندية (Capital, III, p. 328). الا انه من الواضح، في الواقع، ان ماركس، كما يتبين من المقاطع التي ناقشها اعلاه لم يميز بشكل عام بين الصين والشرق.

بعبارات غير متميزة عن تشخيصها العام للشرق. والواقع ان اشارتها اليها كانت قاطعة بشكل خاص. فقد كانت « الامبراطورية السماوية الهادئة » حصنا لـ « الرجعية المتطرفة والمحافظة المتطرفة »، ، تقف « نقيضا مباشرا » لاوروبا، مغلقة في « عزلة بربرية تامة عن العالم المتحضر » ان « شبه الحضارة المتعفنة » لـ « اقدم امبراطورية في العالم » كانت تغرس « الغباء الوراثي » بين سكانها، وكانت « تحيا حياة نباتية راكدة في وجه الزمن »، و « تمثل العالم القديم »، ساعية الى « خداع نفسها باوهام الكمال السماوي »[١٦] . وفي مقال هام في ١٨٦٢، طبق ماركس مرة اخرى تكييفه القياسي للاستبداد الشرقي والنمط الآسيوي في الانتاج على الامبراطورية الصينية. فقد ذكر، في تعليق على ثورة تايبنك، ان الصين، « هذا المتحجر الحي » اصبح يمر بتشنجات الثورة، واضاف: « ليس ثمة شيء غريب في هذه الظاهرة، اذ ان الامبراطوريات الشرقية تبدي جمودا دائميا في اسسها الاجتماعية، وتغيرات لا تهدأ في الاشخاص والقبائل التي تستولي على البناء الفوقي السياسي »[١٧] . النتائج الفكرية لهذا المفهوم ظاهرة بشكل ملفت للنظر في احكام ماركس حول ثورة تايبنك نفسها — وهي اوسع انتفاضة منفردة للجماهير المستغلة والمظلومة في اي مكان في العالم خلال القرن التاسع عشر كله. اذ من الغريب ان ماركس اظهر عداء وقسوة بالغين ازاء ثوار تايبنك، الذين وصفهم بالعبارات التالية: « انهم لعنة اشد على الجماهير الشعبية من الحكام القدامى. ويبدو ان مصيرهم لا يعدو كونه مقاومة الركود المحافظ بعهد من التدمير الفظيع المقرف، التدمير الذي يخلو من اي جوهر جديد او بناء على الاطلاق »[١٨] . ان التايبنك، المكونين من « العناصر الرعاعية، والمتشردين، والشخصيات الفاسدة »، والذين منحوا « صلاحية مطلقة لارتكاب كافة الموبقات الممكن تصورها بحق النساء والفتيات »، « قد دمروا كل شيء بعد عشر سنوات من الفعالية الزائفة

---

(١٦) Marx-Engels, *On Colonialism*, pp. 13 - 16, III, 188.

(١٧) "Chinesisches", *Werke*, Bd 15, p. 514.

ان هذا المقال غير وارد في المجموعة المنشورة بالانكليزية (Marx *on China*.) وهو يلي المواد الواردة فيها.

(١٨) *Werke*, Bd 15, p. 514.

والواقع ان «مملكة السماء» التايبنكية كانت تتضمن برنامجا طوباويا عريضاً، ذا طابع مساواتي.

الصاخبة ، ولم ينتجوا اي شيء»[19] . ان هذه النعوت ، المستمدة بصورة غير انتقادية من تقارير القناصل الانكليز، هي اوضح دليل على فجوة عدم الفهم التي كانت تفصل ماركس عن حقائق المجتمع الصيني(*). وفي الواقع، يبدو انه لا ماركس ولا انغلز كانا قادرين على اعارة الكثير من الدراسة او التفكير للتاريخ الصيني : فقد كانت شواغلهما السياسية منصبة على مواضيع اخرى .

وعليه، فان المحاولات الحديثة لبناء نظرية متطورة عن « النمط الآسيوي في الانتاج » بالاستناد الى التركة المتفرقة التي خلفها ماركس وانغلز ـ سواء فيما يتعلق بالجوانب « القبلية المشاعية » او « الاستبدادية ـ الاروائية »ـ هي ذات اتجاه خاطيء في الاساس. فهي تقلل من وزن المعطيات المسبقة التي قبل بها ماركس وانغلز، كما تقلل من ضعف التعديلات المحدودة التي ادخلاها اليها. ذلك ان « النمط الآسيوي في الانتاج »، حتى اذا جردناه من خرافاته القروية، لا يزال يعاني من ضعف اساسي هو كونه احد مخلفات تصنيف عمومي للتطور اللا اوروبي[20]، خالطا بذلك سمات قائمة لدى تشكيلات اجتماعية متمايزة في

(١٩) كانت العفة والانضباط، في الواقع، مفروضين رسميا على ثوار التايبنك. *Werke*, Bd 15, pp. 515.

(*) حاشية من المترجم: نشبت ثورة التايبنك في أوائل ١٨٥١. وكانت في الاساس ثورة فلاحية ضد الحكم الاوتوقراطي القائم. وقد شكل الثوار حكومة خاصة بهم والحقوا ضربات موجعة بقوات الامبراطور. وقد انطلق الجيش الثوري الفلاحي من قاعدته في كوانكسي، وفي خلال اقل من ثلاثة أعوام سيطر على ست مقاطعات، وفي آذار ١٨٥٣، اقام عاصمته في نانكين. وبذلك انقسمت الصين إلى دولتين. الا ان قوات الامبراطور استطاعت بالتعاون مع الدول الاستعمارية الغربية، سحق ثورة التايبنك والاستيلاء على نانكين وذلك في تموز ١٨٦٤ .

(٢٠) يؤكد ارنست ماندل، بشكل صائب، على ان المهمة الحقيقية والأصلية لهذا التصنيف، بالنسبة لماركس وانغلز، كانت محاولة تفسير «التطور الخاص للشرق بالمقارنة مع أوروبا الغربية والمتوسطية (نسبة للبحر المتوسط)»:

The Formation of the Economic Thought of Karl Marx, London, 1971, p. 128.

إن هذا الكتاب يتضمن ادق نقد ماركسي للصيغ «المشاعية ـ القبلية» للنمط الأسيوي في الانتاج ، ص ١٢٤ ـ ١٣٢ . الا انه يعاني من ثقة غير مبررة بالصيغ «الإروائية». ان ماندل على حق حين ينتقد غوديلييه وغيرهم لكونهم «اختزلوا، تدريجيا، خصائص النمط الأسيوي في الانتاج الى تلك التي تميز جميع الاشكال الاولى للدولة وللطبقات الحاكمة في مجتمع لا يزال يرتكز بشكل أساسي على المجتمع القروي» وحين =

نموذج عام مشوش منفرد. وان التشويه الاكثر وضوحا وبروزا، والناجم عن هذه العملية، كان الاصرار على اعطاء المجتمعات الاسيوية طابعا « راكدا ». والواقع، ان غياب دينامية اقطاعية من الطراز الغربي في الامبراطورية الشرقية الكبرى لم يكن يعني ان تطورها كان بالنتيجة راكدا او دائريا وقد اتسمت بدايات التاريخ الاسيوي الحديث بتقدم عظيم جدا، بالرغم من انها لم تتطور نحو الرأسمالية. وهذا الجهل النسبي هو الذي خلق وهم الطابع « الراكد » و « المتماثل » للامبراطوريات الشرقية، في حين ان **تنوعها وتطورها** هما اللذان يلفتان، في الواقع، انتباه المؤرخين في الوقت الحاضر. ونكتفي هنا باشارة مختصرة جدا الى الناقض بين النظامين الاجتماعيين — السياسيين، الاسلامي والصيني، ضمن آسيا التي انصب عليها اهتمام ماركس وانغلز في الاصل. ان الامتداد الزمني لكل منهما كان ضخما في الواقع، ولم يتوقف الا في تاريخ قريب نسبيا. وقد بلغ نفوذ الحضارة الاسلامية ذروته الجغرافية في منعطف القرن السابع عشر، ففي ذلك الحين، كان قد تم الاستيلاء على جنوب شرق آسيا، واعتنق الجزء الاعظم من اندونيسيا والملايو الاسلام، والامر الاكثر اهمية، هو ان الامبراطوريات الاسلامية القوية الثلاث، تركيا العثمانية، وفارس الصفوية، والهند المغولية، تعايشت في نفس الحقبة، وكانت كل منها تتمتع بثروة اقتصادية وقوة عسكرية عظيمتين. كما ان ذروة انتشار وازدهار الحضارة الصينية قد تحققت خلال القرن الثامن عشر، عندما سيطرت سلالة شينك على المساحات الداخلية الشاسعة لمنغوليا وسنكيانك والتبت، وتضاعف عدد السكان خلال قرن واحد الى مستويات تبلغ خمسة اضعاف ما كان عليه قبل ثلثمائة عام. ومع ذلك فان الهياكل الاجتماعية— الاقتصادية والانظمة السياسية لهذه الامبراطوريات كانت متمايزة بشكل لافت للنظر، ضمن اطرها الجغرافية الشديدة التباين. وفي الملاحظات التالية، لن

يؤكد على «ان فكرة النمط الآسيوي في الانتاج، في كتابات ماركس انجلز، لا تتعلق بمجتمع هندي أو صيني «بدائي»، ضائع في ضباب الماضي، بل بالمجتمع الهندي والصيني في الحالة التي كانا عليها عند مواجهتها للرأسمال الصناعي الأوروبي في القرن الثامن عشر، في عشية استيلاء هذا الرأسمال على الهند وتغلغله الضخم في الصين» — وهو مجتمع «لم يكن «بدائياً» على الاطلاق، بمفهوم عدم وجود طبقات اجتماعية محددة او قائمة بوضوح»: ص ١٢٥، ١٣٢، ١٢٩، الا ان ماندل يغفل النظر في مدى مسؤولية ماركس نفسه عن هذا الخلط. وانه، اذ يعيد التأكيد، من جهة أخرى، على مركزية موضوعة الوظائف الاروائية التي تمارسها دولة عالية التطور —ومتضخمة في الواقع— بالنسبة للنمط الآسيوي في الانتاج، فانه يكشف عن نقص في ادراك هشاشتها الواقعية.

نحاول طرح المسألة المركزية لتحديد انماط الانتاج الاساسية وتراكيبها المعقدة التي شكلت الهياكل الاجتماعية المتعاقبة للتاريخ الاسلامي او الصيني: ويمكن اعتبار مصطلح «الحضارة» العمومي كمجرد اطار لفظي تقليدي لتغطية هذه المشكلات الملموسة غير المحلولة. الا انه، حتى بدون التصدي لهذه المشكلات مباشرة، يمكن الحصول على بعض الافكار الاولية عن التباينات ما بين تلكم الحضارات، وهي افكار معرضة، حتما وبالضرورة، لتصحيحات لاحقة.

(٤)

ان الامبراطوريات الاسلامية في اوائل العصر الحديث، والتي كانت الامبراطورية العثمانية اكثرها ظهورا امام اوروبا، كانت لها سلسلة نسب مؤسساتي وسياسي طويل. ذلك ان النموذج العربي الاصلي للفتح وتغيير الدين قد وجه مجرى التاريخ الاسلامي ضمن خطوط معينة يبدو انها بقيت محافظة على ثبات نسبي فيما بعد.

كان بدو الصحراء وتجار المدن يؤلفون الفئتين الاجتماعيتين اللتين ضمنتا نجاح محمد في الحجاز، بالرغم من انهما رفضتاه في البداية: والواقع ان تعاليمه وفرت بالضبط مقومات التوحيد العقائدي والروحي لمجتمع كان تماسكه العشائري والنسبي يتمزق بالانقسامات الطبقية في الشوارع والخصومات القبلية في الصحاري، في الوقت الذي كان تبادل السلع يذوب العادات والروابط التقليدية على امتداد الطرق التجارية الشمالية للجزيرة العربية[١] .

كانت القبائل البدوية في الجزيرة، شأنها كسائر الرعاة البدو تقريبا، تجمع بين الملكية الخاصة للقطعان والاستخدام الجماعي للارض[٢] : فقد كانت الملكية الزراعية الخاصة غريبة على صحاري القسم الشمالي من الجزيرة، كما كان شأنها بالنسبة لآسيا الوسطى. ومن جهة اخرى، كان التجار والصيارفة الاغنياء في مكة والمدينة يمتلكون الاراضي سواء في ضواحي المدن نفسها او في المناطق الريفية المحيطة بها مباشرة[٣] . وعندما تحققت الانتصارات الاسلامية الاولى، التي

---

(١) لأجل الاطلاع على خلفية ظهور الاسلام انظر:

Montgomery, *Watt, Muhammad at Mecoa,* Oxford, 1953, pp. 16 - 20, 72 - 9, 141 - 4, 152 - 3.

(٢) B. Lewis, *The Arabs is History,* London, 1950, p. 29.

(٣) F. Lokkegaard, *Islamic Taxation in the Classical Period,* Copenhagen 1950, pp. 20, 32.

ساهمت كلتا الفئتين في تحقيقها، جرى التصرف في الاراضي المستولى عليها طبقا لمفاهيم سكان المدن: فقد أقر محمد توزيع الغنائم ـ بما فيها الاراضي بين المؤمنين . ولكن عندما اكتسحت الجيوش العربية الشرق الأوسط في حملات الجهاد الكبرى في القرنُ السابع بعد وفاة محمد، عادت التقاليد البدوية ففرضت نفسها تدريجيا بشكل جديد. فاولا، صودرت عقارات الملوك او الاعداء في الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية، والتي كان اصحابها قد اخضعوا بقوة السلاح، واصبحت ملكا للمجتمع الاسلامي او « الامة » تحت امرة الخليفة الذي ورث سلطة النبي، اما الاراضي العائدة للكفار الذين قبلوا بالاستسلام بعد مفاوضات، فقد بقيت في حوزتهم، مقابل دفع الجزية، في حين منح الجنود العرب « قطائع » على الاراضي المصادرة، او سمح لهم بشراء اراضيهم الخاصة خارج الجزيرة، مقابل دفع عشر ديني[٤] .

الا انه بحلول اواسط القرن الثامن، كانت قد ظهرت ضريبة ارض موحدة بشكل عام، تعرف بالخراج، يتوجب على كافة الزراع دفعها الى الخلافة بغض النظر عن اديانهم، وكان على الكفار، بالاضافة الى ذلك، دفع ضريبة رأس تمييزية هي الجزية. وفي الوقت نفسه، شهد صنف الاراضي « المفهورة » توسعا ملحوظاً على حساب الأراضي «المتفاوض عليها »[٥] . وقد ثبتت هذه التغيرات رسمياً بالمبدأ الذي ظهر في عهد عمر بن عبد العزيز (٧١٧ــ ٧٢٠) والقائل بأن ملكية كافة الاراضي تعود، بموجب حق الفتح، الى الحاكم، وبموجب ذلك يدفع الرعايا بدلات الايجار الى الخليفة. « ان مفهوم /«الفيء» هذا ، في شكله المكتمل التطور، يعني ان الدولة، في كافة الاقطار المقهورة تحتفظ لنفسها بالحق المطلق في كافة الأراضي»[٦] .

ومنذ ذلك الحين اصبحت الاقاليم الشاسعة، المكتسبة حديثا، في العالم الاسلامي، ملكا للخلافة رسميا، وبالرغم من تعدد وتنوع التفسيرات والتحريفات المحلية، اصبح احتكار الدولة للارض مبدأ قانونيا تقليديا للأنظمة السياسية الاسلامية منذ ذلك الحين ـ ابتداء من الدولتين الاموية والعباسية

---

(٤) R. Mantran, *L'Expansion Musulmane (VIIe-XIe Siècle)*, Paris 1969 pp. 105 - 6, 108-10; Lewis, *The Arabs in History*, p.57.

(٥) المصدر الآنف الذكر ، ص ٧٧ .

(٦) المصدر ذاته، ص ٤٩ .

وانتهاء بتركيا العثمانية وفارس الصفوية[٧] . ولذلك فان اشتباه ماركس الاصلي بان انتشار هذا المبدأ في آسيا كان مبعثه الفتح الاسلامي الى حد كبير، هذا الاشتباه لم يكن عاريا من الصحة تماما. وبطبيعة الحال، فان تطبيقه العملي كان دائما تقريبا، رخوا وناقصا، لا سيما في العهود الاولى من التاريخ الاسلامي ـــ اي في القرون « العربية » بالمعنى الدقيق، بعد الهجرة. ذلك انه لم يكن ثمة جهاز سياسي آنذاك قادر على تحقيق سيطرة تامة وفعالة للدولة على كافة الملكيات الزراعية. وفضلا عن ذلك ، فان مجرد الوجود القانوني لهذا الاحتكار كان يحول بصورة حتمية دون ظهور اصناف محددة ودقيقة من الملكية على الارض ، نظرا لان فكرة « الملكية » تتضمن دائما معنى التعددية والسلبية. ان اكتمال قيام مالك اوحد امر يحول دون التقسيمات الضرورية التي تعطي للملكية حدودها القاطعة.

ولذلك ، فان الوضع المميز للقانون الاسلامي فيما يتعلق بالملكية العقارية كان يتسم بـ « التأرجح » و « الاضطراب »، كما لاحظ الكثيرون[٨] . ومما زاد في هذا الاضطراب، الطابع الديني للفقه الاسلامي. ان الشريعة الاسلامية التي تطورت خلال القرن الثاني بعد الهجرة، وحصلت على المصادقة الرسمية من جانب الخلافة العباسية، كانت تضم « كيانا شاملا من الواجبات الدينية ، هو مجموع الاوامر الالهية التي تنظم حياة كل مسلم من كافة الجوانب»[٩] ولهذا السبب بالذات، كان تفسير هذه الشريعة يتباين تبعا للخلافات اللاهوتية بين المدارس المتنافسة. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من ادعاءاتها بالشمولية من حيث المبدأ، فقد كان للحكومة الدنيوية، في الواقع، وجود مستقل: فقد كان الحاكم يتمتع بسلطة تقديرية غير محدودة عمليا في « اكمال » الشريعة الدينية في المسائل المتعلقة مباشرة بالدولة ـــ وبالدرجة الاولى ما يتعلق بالحرب، والسياسة، والضرائب والجرائم[١٠] . وبذلك، كانت ثمة فجوة دائمة بين النظرية والممارسة القانونيتين في الاسلام الكلاسيكي، وهي تعبير حتمي عن التناقض بين حكومة دنيوية ومجتمع ديني في حضارة تخلو من اي تمييز بين الكنيسة والدولة. ولقد كانت

(٧) R. Levy, *The Social Structure of Islam*, p, 401; X De Planol, *Les Fondements Geographiques de L'Histoire de L'Islam*, p.54.

(٨) انظر الملاحظات الجانبية للوكارد، المصدر الآنف الذكر ص ٤٤، ٥٠.

(٩) J. Schacht, *An Introduction to Islamic Law*, Oxford 1964, pp. 1 - 2, 200 - 1.

(١٠) المصدر ذاته ص ٥٤ ـ ٥٥ ، ٨٤ ـ ٨٥ .

هناك دائما « عدالتان » تعملان داخل « الامة ». وفضلا عن ذلك، فان تنوع المدارس الفقهية جعل من المستحيل اجراء اي تقنين نظامي حتى لأحكام الشريعة المقدسة. وكانت نتيجة ذلك عدم ظهور اي نظام قانوني واضح او محدد. وهكذا، ففي المضمار الزراعي، تطورت الشريعة عمليا بدون اية مفاهيم واضحة ومحددة للملكية، في حين كانت الممارسة الادارية تفرض غالبا احكاما معينة بدون الرجوع اليها[١١] . ومن هنا، وما عدا الحق النهائي للحاكم في مجموع الارض، لم يكن هناك اية احكام قانونية محددة فيما يتعلق بالارض. فبعد الفتوحات العربية الاولى في الشرق الاوسط، بقي الفلاحون المحليون في الاراضي المستولى عليها محتفظين بحيازتهم لاراضيهم، وكانت الاخيرة ، بوصفها من اراضي الخراج، تعتبر جزءا من « الفيء » الجماعي للفاتحين، ومن ثم كانت ملكا للدولة رسميا. اما في الواقع، فلم يكن هناك في معظم المناطق الا قليل من القيود ــ او الضمانات من جهة أخرى ــ بخصوص التصرف بها من قبل القرويين الذين كانوا يزرعونها، في حين كانت حقوق الملكية للدولة، في مناطق اخرى مثل مصر، مطبقة بشكل دقيق جدا[١٢] . وبالمثل، فان « القطائع » التي كانت توزع على الجنود المسلمين في العهد الاموي كانت، من الناحية النظرية، ايجارات دائمية او طويلة الامد لممتلكات عامة، الا انها في التطبيق كانت قابلة للتحول الى رهون شخصية شبيهة بالتملك. ومن جهة اخرى، فان هذه القطائع كانت تخضع للوراثة القابلة للقسمة، وغيرها من اشكال الحيازة الشخصية، مما كان يحول عادة دون تثبيت ممتلكات وراثية كبيرة ضمن اطار الشريعة. وقد كانت ملكية الارض داخل العالم الاسلامي تتسم بطابع طاغ من الغموض والارتجال.

وقد أدّى الغياب القانوني للملكية الخاصة الثابتة للارض الى الدمار الاقتصادي للزراعة في الامبراطوريات الاسلامية الكبرى، وكانت هذه الظاهرة

---

(١١) المصدر ذاته: «لذلك فان نظرية القانون الاسلامي لم تطور إلا بدايات قليلة لقانون خاص بالعقار، وكانت ظروف اجارة الارض في التطبيق تختلف غالباً عن النظرية، وتتغير تبعا للمكان والزمان» ص ١٤٢ .

(١٢) Claude Cahen, *L'Islam des Origines au Debut de L'Empire Ottomane,* Paris 1970, p. 109.

ولأجل الاطلاع على الاوضاع الزراعية بشكل عام في تلك الحقبة، انظر ص ١٠٧ ــ ١١٣. ان كتاب كاهين هو امتن بحث تركيبي حديث حول العصر العربي في الاسلام.

المميزة تتخذ، في حالاتها القصوى، شكل « بَدْوَنَة »(*) مساحات واسعة من الزراعة الفلاحية المستقرة، التي تحولت الى اراض قاحلة او بور تحت تأثير الغزو الرعوي او الاجتياح العسكري. والظاهر بوجه عام ان الفتوحات العربية الاولى في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، قد حافظت ، باديء الامر، او اصلحت الهياكل الزراعية القائمة فعلاً، وان كانت لم تضف اليها شيئاً يذكر. الا ان الموجات اللاحقة من الغزو البدوي، والتي تخللت تطور الاسلام، تركت اغلب الاحيان تأثيرا مدمراً دائمياً على الزراعة المستقرة. وكانت الحالتان الأكثر حدة هما التدمير الهلالي لتونس و«البدونة» التركمانية للاناضول[١٣] . ان الخط البياني التاريخي الطويل الامد، بهذا المفهوم، يشير باضطراد الى الاسفل، الا انه نشأ منذ البدء، في كل مكان تقريبا، انقسام دائم بين الانتاج الزراعي والتملك الفائضي الحضري يتوسطها الهيكل الفرعي للدولة، ولم تنشأ، بصورة اعتيادية، اية علاقة مباشرة بين السيد والفلاح في الريف، بل كانت الدولة تؤجر بعض حقوق الاستغلال الزراعي لموظفين عسكريين او مدنيين، مقيمين في المدن ولا سيما ما يتعلق بجباة الخراج. وكانت النتيجة ظهور « الاقطاعة » العربية التي كانت سلفا لـ « التيمار » العثماني و « الجاكير » الهندي ـ المغولي اللاحقين. وكانت الاقطاعات العباسية في واقع الامر منحا عقارية للمحاربين، اتخذت شكل اذونات مالية موزعة على مستأجرين حضريين غائبين لغرض اعتصار المزارعين الفلاحين الصغار[١٤] . وكانت الدول البويهية والسلجوقية والعثمانية الباكرة تتقاضى خدمات عسكرية من حائزي هذه الايجارات او الصيغ الاخرى التي تلتها، الا ان

(*) هذه الكلمة مشتقة من «بدو» وهي ترجمة لكلمة Beduinization الواردة في النص الانكليزي ـ المترجم.

(١٣) يصر كاهين في كتابه الأنف الذكر على التمييز بين الفتوحات الأولى، في القرن السابع والاجتياحات البدوية اللاحقة، وهو يعزو مساوىء الحالات الأخيرة إلى الغزوات المغولية اللااسلامية في القرن الثالث عشر (ص ٢٤٧). اما بلانيول فيصدر احكاما أكثر عمومية بكثير: وللاطلاع على تصويره الحي لعملية البدونة داخل الزراعة الاسلامية عموما، انظر:

Les Fondements Geographiques de L'Histoire de L'Islam, pp. 35-7.

(١٤) للاطلاع على تغير اشكال وظائف (الاقطاعية)، انظر:

C. Cahen, L'Evolution de L'Iqta du XI,e au XIIe Siècle, *Annales Esc*, January - March 1953, No. I, pp. 25 - 52.

النظام كان يتجه دائما، بشكل طبيعي، نحو الهبوط الى الزراعة ــ الضريبة الطفيلية ــ او ما عرف بـ « الالتزام » في العهد العثماني المتأخر. وحتى في ظل السيطرة المركزية المتشددة، كان احتكار الدولة للارض، المترشح خلال الحقوق التجارية للاستغلال الغيابي، يؤكد باستمرار جوا عاما من عدم الاستقرار القانوني ويحول دون نشوء اية رابطة وضعية بين المنتفع والزراع(١٥) ، وفي أفضل الحالات جرت، فيما بعد، صيانة او اصلاح منشآت الري الكبيرة الموروثة عن الانظمة السابقة، وفي اسوأ الحالات ضربت او اهملت. وقد شهدت القرون الاولى من الحكم الاموي والعباسي ادامة عامة للاقنية الموروثة في سوريا ومصر، وبعض التوسع في نظام الاقنية التحت ارضيه في فارس. ولكن بحلول القرن العاشر، كانت شبكة الاقنية في العراق في حالة اضمحلال، مع ارتفاع المستويات الارضية واهمال الطرق المائية(١٦). ولم تنشأ قط اية انظمة ري جديدة على نطاق يمكن مقارنته بالسدود اليمانية القديمة، التي كان خرابها مقدمة مناسبة لمولد الاسلام في الجزيرة العربية(١٧) . وان الاختراع الزراعي الهام الوحيد بعد الفتح العربي للشرق

---

(١٥) انظر الصفحات الرائعة في كتاب بلانبول الآنف الذكر، ص ٥٤ ــ ٥٧.

وقد خلط ابن خلدون، باحتقار، بين الفلاحين والرعاة في نعت مشترك لهم بكونهم سكانا بدائيين في المناطق الريفية المتخلفة: وكما أشار كويتاين، «كان الفلاح والبدوي، على السواء، خارج نطاق الحضارة» بالنسبة له.: *A Mediterranean Society,* I.P. 75.

(١٦) D. and J. Sourdel, *La Civilisation de L'Islam Classique,* Paris 1968, pp. 272 - 87.

يجري هذا الكتاب مسحا لدور ومصير المنشات المائية في العهدين الأموي والعباسي، انظر بوجه خاص ص ٢٧٩، ٢٨٩. وهو يؤكد أن نظام الري العراقي كان في حالة اضمحلال تام قبل الغزوات المغولية بزمن طويل، وان كان انهياره يعزى إليها غالباً فيما بعد. وكانت الأقنية التحت أرضية في فارس، بطبيعة الحال قد سبقت الفتح الاسلامي بأكثر من الف عام، وكانت تؤلف سمة رئيسية للدولة الاخمينية. انظر:

H. Goblot, "Dans L'Ancien Iran, Les Techniques de L'Eau et la Grande Histoire," *Annales ESC,* May-June 1963, pp. 510-11.

(١٧) إن الانهيار الغامض لسد مأرب العظيم في اليمن توافق مع انتقال الحيوية الاقتصادية والاجتماعية من جنوب اليمن إلى شمالها في القرن السادس الميلادي، وقد كان انغلز على علم بالاهمية الخلفية لارتداد اليمن بالنسبة لصعود الاسلام في الحجاز، الا انه بالغ في ربط ذلك وتعليله بالغزو الحبشي

Marx. Engels, *Selected Correspondence* pp. 82-3.

الاوسط، وهو الطاحونة الهوائية، كان اداة نشأت في منطقة سيستان، ويبدو انها بمرور الزمن افادت الزراعة الاوروبية اكثر من الاسلامية. بل ان اللامبالاة او الاحتقار للزراعة قد حالا حتى دون قيام قنانة مستقرة: فلم تكن الطبقة المستغلة تعير قيمة كبيرة لليد العاملة بحيث توجه اهتمامها الرئيسي الى ربط الفلاحين بالارض وفي هذه الحالة كانت الانتاجية الزراعية تصاب بالركود او التخلف بشكل متكرر، خالقة، اغلب الاحيان، بانوراما ريفية من «النزرة والخواء»[١٨].

وثمة استثناءان بارزان يعززان، من زاويتها لخاصة، هذه الاحكام العامة حول الريف. فمن جهة، كان الجزء السفلي من العراق، في ظل الحكم العباسي في القرن الثامن، مسرحا لمزارع السكر والقطن والنيلة، التي كانت تدار على شكل مشاريع تجارية متقدمة على اراضي مستنقعية مستصلحة من قبل تجار البصرة، وكان الاستثمار الرشيد لهذا الاقتصاد المزارعي، الذي يمكن اعتباره نموذجا جنينيا لمجمعات السكر التي اقامها المستعمرون الاوروبيون في العالم الجديد فيما بعد، كان بعيدا عن القالب الاعتيادي للنظرة المالية fiscalism الخامله فقد كان يرتكز، بالضبط، على الاستخدام الواسع النطاق للعبيد الافارقة المستوردين من زنجبار. الا ن الرق الريفي كان دائما غريبا عن الزراعة الاسلامية كمجموع: فقد بقيت المزارع العراقية حالة منعزلة اكدت غياب الرسملة النسبية للانتاج في الاماكن الاخرى[١٩]. ومن جهة اخرى، من الملاحظ ان البستنة قد احتلت دائما مركزا ضمن الانظمة الزراعية الاسلامية، وحققت مستويات فنية عالية، اوحت بدراسات اختصاصية حول النباتات والشجيرات، من الاندلس الى فارس[٢٠]. وكان السبب في ذلك يكشف عن حقيقة ذات مغزى. فقد كانت

---

(١٨) إن هذا التعبير مقتبس من بلانيول: في كتابه الآنف الذكر ص ٥٧.

ونجد وصفاً أكثر اشراقاً في C. Cahen, Economy, Society, Institutions, *The Cambridge History of Islam II,* Cambridge 1970, pp. 511-12 ff.

إن بلانيول يدمج الهياكل الزراعية الاسلامية، بشكل غير انتقادي، بهياكل العصر الكلاسيكي القديم، ويعمم بشكل غير مبرر، الا ان تحليلاته الجغرافية الملموسة للنتائج النهائية للازدراء الاسلامي للزراعة تتسم غالبا بمنتهى القوة.

(١٩) انظر فيما يتعلق بمزارع الزنج: Lewis, *The Arabs in History,* pp. 103-4.

(٢٠) بلانيول، المصدر الآنف الذكر، ص ٥٧. وكذلك:

Miquel, *L'Islam et sa Civilisation, VIIe-XVe Siècles,* Paris 1968, pp. 130,203;
Irfan Habib, «Potentialities of Capitalist Development in the Economy of Mughal India", *The Journal of Economic History, XXIX* March 1969, pp. 46-7, 49.

الحدائق والبساتين تتركز عادة في المدن او الضواحي، وبذلك كانت معفاة بشكل محدد من ملكية الدولة للارض، بموجب التقاليد التي كانت تسمح دائما بالملكية الخاصة للاراضي الحضرية. وبذلك شكلت البستنة ما يعادل قطاعا «كماليا» في الصناعة، يرعاه الاغنياء والمتنفذون، وله نصيب من مكانة المدن نفسها، والتي في ظل منائرها وقصورها كانت تنتشر حدائقه المشذبة بعناية.

ذلك ان العالم الاسلامي كان دائما، منذ الفتوحات العربية الاولى فصاعدا، نظاما سلسليا طويلا من المدن التي يفصل بينها ريف مهمل او محتقر. ان الحضارة الاسلامية، التي ولدت في مدينة مكة التجارية وورثت التركة المتروبولية للحضارات المتوسطة والعراقية لاواخر العصور القديمة، كانت ذات طابع حضري بحت، تشجع الانتاج البضاعي والمشاريع التجارية، والتداول النقدي في المدن التي تربطها ببعضها منذ البدء. وفي باديء الامر ألف البدو العرب الذين فتحوا الشرق الاوسط، خيماتهم العسكرية الخاصة في الصحراء، على اطراف العواصم القائمة من قبل، والتي اصبحت فيما بعد مدنا رئيسية لها كيانها الخاص ــ الكوفة، والبصرة، والفسطاط، والقيروان. وبعد ذلك، بتثبيت الحكم الاسلامي امتدادا من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي، جرى توسع حضري بسرعة لا نظير لها تقريبا، في المناطق الاكثر حظوة لدى الخلافة، وطبقا لتقدير حديث (مبالغ فيه دون شك)، بلغ عدد سكان مدينة بغداد مليوني نسمة خلال اقل من نصف قرن، اي في الفترة من ٧٦٢ الى ٨٠٠[٢١]. ان هذه الحضرنة المركزة في مناطق مختارة كانت تعكس جزئيا «فورة الذهب» في العصرين العباسي والاموي، عندما وضعت الكنوز المصرية والفارسية في التداول، ووجهت المنتوجات السودانية نحو العالم الاسلامي، وحسنت اساليب التعدين بشكل

---

(٢١) M. Lombard, *L'Islam dans Première Geandeur (VIIe-XIe Siècles)*, Paris 1972, p. 121. G. Van Grunebaum, *Classical Islam*, London, 1970, p. 100.

وفي هذا الكتاب الأخير، يقدر عدد سكان بغداد، على نقيض ذلك بـ ٣٠٠,٠٠٠.
أما كاهين فيعتبر ان من المتعذر تقدير حجم مدن مثل بغداد بشكل دقيق في ذلك العهد.

"Economy, Society, Institutions", p.521.

ويحذر مانتران من تقديرات لومبار لنطاق الحضرنة الاسلامية الباكرة

L'Expansion Musulmane pp. 270-1.

ملحوظ، باستخدام ملغم الزئبق، كما كان (اي التحضرن) جزئيا نتيجة خلق منطقة تجارية موحدة ذات ابعاد عابرة للقارات. ان طبقة التجار العرب التي ركبت متن هذه الموجة من الازدهار التجاري كانت موضع احترام وتكريم الشريعة والرأي العام: وقد زكى القرآن حرفة التجارة والبضائع، ولم يفصل ابدا بين الربح والتقوى[٢٢]. وسرعان ما اصبحت الاجهزة المالية والتعاقدية للتجارة الاسلامية متقدمة جدا، بل ان من المحتمل ان مؤسسة (الكومندا) (Commenda)ـ التي لعبت فيا بعد دورا هاما جدا في اوروبا في العصور الوسطى ـ ابتدعت للمرة الأولى في الشرق الاوسط[٢٣]. وفضلا عن ذلك، فان الثروات التي كان يحصل عليها التجار العرب لم تعد مقصورة على طرف القوافل البرية. ذلك ان احد ابرز مظاهر التوسع الاسلامي الاول كان السرعة والسهولة التي سيطر بها عرب الصحراء على البحر. واعيد توحيد البحر المتوسط والمحيط الهندي في نظام بحري مترابط لاول مرة منذ العصر الهيليني. في حين كانت الملاحة الاسلامية في العهد العباسي تنطلق من المحيط الاطلسي وحتى بحر الصين. واصبح العالم الاسلامي الواقع بين اوروبا والصين، مهيمنا على التجارة الشرقيةـ الغربية. وان الثروة المتجمعة من التجارة نشطت بدورها الصناعات، ولا سيما صناعة النسيج والورق والخزف الصيني. وفي الوقت الذي كانت ترتفع فيه الاسعار باضطراد ويتخلف الريف، كانت الصناعات الحضرية والبذخ الاستهلاكي تزدهر في المدن . ولم تكن هذه الصورة خاصة بالعهد العباسي فقط، فقد اتسمت الامبراطوريات الاسلامية اللاحقة دائما بزيادات دراماتيكية في حجم المدن وضخامتها وان الاستانة واصفهان ودلهي هي امثلة شهيرة على ذلك.

الا ان التوسع والازدهار الاقتصادي لهذه المدن الاسلامية لم يكن مصحوبا بأي استقلال بلدي او نظام مدني. فلم تكن للمدن اية شخصية سياسية كما لم يكن تجارها يتمتعون الا بقليل من السلطة الاجتماعية الجماعية، وكانت المواثيق الحضرية غير معروفة ، كما كانت حياة المدن في كل مكان خاضعة لتحكم الامراء بوجه عام. وكان بامكان التجار الافراد ان يصلوا الى اعلى المراكز السياسية في

---

(٢٢) Maxime Rodinsol, *Islamand Capitalism,* London 1974 pp. 28 - 55

(٢٣) انظر النقاش في:

A.L. Udovitch, "Comercial techniques in Early Mediaeval Islamic trade" in D.S. Richard (ed.), *Islam and the Trade of Asia,* oxford 1970 pp. 37-62.

اجهزة السلالات الحاكمة[٢٤] ، الا ان نجاحهم الشخصي كان دائما هدفا للدسائس او الاخطار، في حين كانت ثروات منازلهم معرضة دائما للمصادرة من قبل الحكام العسكريين. ان التناسق والنظام اللذين اتسمت بهما مدن اواخر العصر الكلاسيكي والتي سقطت اول الامر في ايدي الجيوش العربية، قد مارست بعض التأثير الاولي على المدن التي خلفتها في النظام الامبراطوري الجديد: الا ان هذا التأثير سرعان ما اضمحل، ولم يبق له ذكر الا في بعض النظم الخاصة او البلاطية الموضوعة لحكام لاحقين[٢٥]. وبذلك اصبحت المدن الاسلامية تفتقر الى اي هيكل داخلي متماسك، سواء كان اداريا ام معماريا. كانت متاهات مضطربة، ومشوشة من الشوارع والبنايات، دون اية مراكز او ساحات عمومية: متمركزة فقط حول الجوامع والاسواق، والحرف المحلية المتحشدة حولها[٢٦]. وكما انه لم تكن ثمة جمعيات تجارية او مهنية تنظم امور الفئات المتملكة، كذلك لم تكن ثمة طوائف حرفية تحمي او تنظم نشاط الحرفيين الصغار في المدن العربية الكبرى[٢٧] . وفي احسن الحالات كانت مجاميع الجيران او الاخويات الدينية توفر مأوى جماعية متواضعة للحياة الشعبية، ضمن محيط حضري يتداخل بشكل غير متميز بالضواحي او القرى الريفية المجاورة، وتحت التجمع الحرفي الورع، كان يطفو عادة عالم سفلي من عصابات المجرمين والمتسولين من بين العاطلين والبروليتاريا الهامشية[٢٨] . وكانت الفئة المؤسساتية

---

(٢٤) للاطلاع على أمثلة على ذلك انظر:

S.D. Goitein, *Studies in Islamic History and Institutions,* Leiden 1966, pp. 236 -9.

(٢٥) D. and J. Sourel, *La Civilisation de L'Islam Classique,* pp. 424 - 7.

(٢٦) يرسم بلانيول في كتابه الآنف الذكر (ص٤٨ ــ ٥٢) صورة حادة الملامح وان كان يقدم تاريخ اضطراب المدن الاسلامية بعض الشيء: قارن ذلك مع سورديل، المصدر الآنف الذكر، ص٣٩٧ ــ ٣٩٩، ٤٣٠ ــ ٤٣١.

(٢٧) لأجل الاطلاع على أحدث تأكيد للغياب التام للطوائف الحرفية الاسلامية قبل أواخر القرن الخامس عشر، انظر:

G. Baer, «Guilds in Middle Eastern History», in M. A. Cook (ed), *Studies in the Economic History of the Middle East,* London, 1970, pp. 11 - 17.

(٢٨) نجد وصفا لهذه الخصائص في:

I.M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages,* Cambridge USA, 1967, pp, 170 - 83.

الوحيدة التي عملت على اضفاء ما يشبه الوحدة على المدن هي فئة العلماء، حيث ان جمعها بين الدورين الديني والدنيوي وحميتها الدينية الدافقة قاما بدور الوسيط والرابط، بعض الشيء ، بين السكان الذين هم دون مرتبة الامير وحراسه [٢٩] . الا ان الاخيرين هم الذين كانوا يسيطرون، في نهاية الامر، على مصير المدن. ان مصير المدن الاسلامية التي كانت تنمو بشكل عشوائي، بدون اية خطط او مواثيق، كان يتقرر عادة بواسطة الدولة التي كانت تمدها باسباب الازدهار.

وكانت الدول الاسلامية ، بدورها، ذات منشأ بدوي في العادة: فقد كانت الانظمة السياسية للامويين، والحمدانيين، والسلاجقة، والموحدين، والعثمانيين، والصفويين، والمغوليين في الهند، تنحدر كلها من اتحادات صحراوية بدوية. وحتى الخلافة العباسية، التي ربما كانت الدولة الاكثر حضرية واستقرارا في خلفيتها كانت تستمد معظم قوتها المسلحة الاولية من رجال القبائل المستوطنين حديثا في خراسان. وكانت جميع هذه الدول الاسلامية، شأنها شأن الامبراطورية العثمانية نفسها، ذات طابع حربي وغزوي في الاساس: فلكونها ترتكز على الفتح، كان اساسها المنطقي وهيكلها عكسريين، والادارة المدنية بالمعنى الدقيق، كميدان وظيفي قائم بحد ذاته، لم تصبح ابدا العنصر السائد داخل الطبقة الحاكمة. ولم يتحقق تطور كبير للبيروقراطية المكتبية خارج نطاق ضرورات جباية الضرائب. وكان جهاز الدولة يتألف الى حد كبير من الجنود المحترفين، الخاضعين اما لانظمة شديدة التمركز او لاشكال اكثر فضفضة، وفي كلتا الحالتين تدعم هذا الجهاز عادة واردات مستمدة من الاراضي العامة. وكانت الحكمة السياسية للدولة الاسلامية النموذجية تتلخص في المقولة التالية: « ان العالم هو قبل كل شيء حديقة غناء تؤلف الدولة سورها، والدولة حكومة يقف على رأسها الامير، والامير راع يساعده الجيش، والجيش هيئة من الحرس يعيلهم المال، والمال هو

(بخصوص عصابات المجرمين والمتسولين) وكذلك:

"Muslim Cities and Islamic Societies," in Lapidus (rd.), *Middle Eastern Cities*, Berkeley Los Angeles 1969, pp. 60 - 74.

(بخصوص انعدام المجتمعات الحضرية المحددة أو المدن المكتفية ذاتيا فان لابيدوس يحتج على المقارنات التقليدية التي تبرز التناقضات بين المدن الأوروبية الغربية والاسلامية في العصور الوسطى، الا ان شروحه بالذات تعزز هذه المقارنات بقوة، وان كانت تشذبها بعض الشيء.

(٢٩) لابيدوس ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٠٧ - ١٢٣ .

المورد الضروري الذي توفره الرعية»[٣٠] ، وقد كان لهذا المنطق الطولي Linear نتائج هيكلية غريبة. ذلك ان تظافر البأس العسكري مع احتقار الانتاج الزراعي هو الذي أدّى، كما يبدو، الى ظهور وبروز الظاهرة المتميزة لصفوة الحرس الارقاء الـذين توصلوا، بشكـل متكرر، الى تـرؤس جهاز الـدولـة نفسـه. وكـانت (الدوشرمة) العثمانية هي المثال الاكثر تطورا وتعقيدا لهذا النظام الاسلامي المتميز في التجنيد، والذي ظهـر في جميع ارجاء العالم الاسـلامي[٣١] . لقد اسس الضباط الارقاء الاتراك المنحدرون من آسيا الوسطى، اسسوا الدولة الغزنوية في خراسان، وسيطروا على الخلافة العباسية ابان انحلالها في العراق، واحـاطت افواج العبيد النوبيين بالخلافة الفاطمية، وقاد الارقاء الشراكسة والاتراك، الذين جلبوا من البحر الاسود، قادوا دولـة المماليك في مصر، وتولى الارقاء السلاف والايطاليون قيادة الجيوش الاخيرة للخلافة الامويـة في اسبانيـا، وخلقوا دول الطوائف في الاندلس عند سقوطها، وجهز الارقاء الجيورجيون والارمن الافواج (الغلامية) الممتازة للدولة الصفوية في فارس في عهد الشاه عباس[٣٢] . كان الطابع الاجنبي والتبعي لهذه الفيالق البلاطية يتناسب مع المنطق الهيكلي للكيانات الاسلامية المتعاقبة. ذلك ان المحاربين القبليين، الذين اسسوا هذه الكيانات، لم يستطيعوا الحفاظ على بدويتهم لمدة طويلة بعد الفتـح. فقد اختفت العشـائر والترحل الموسمي، سوية، بعد التوطن. ومن جهة اخرى، لم يكونـوا قابلين

---

(٣٠) سورديل ، المصدر الأنف الذكر ، ص ٣٢٧ .

(٣١) للاطلاع على بعض الملاحظات غير المتكاملة، انظر:

Levy, *The Social Structure of Islam,* pp. 74 - 5, 417, 445 - 50.

وليس هناك مسح منظم واف لهذه الظاهرة. ويلاحظ كاهين ان الحرس ــ الارقاء كانوا أقل بروزا في الغرب الاسلامي (اسبانيا وشمال افريقيا)، الذي كان منطقة أقل تطورا من الناحية السياسية: *L'Islam,* p. 149.

(٣٢) إن الحالة الأخيرة المشار إليها آنفاً تعد مثالاً واضحاً وموثّقاً بوجه خاص للأغراض السياسية التي كان يخدمها سلك الحراس هذا، ربما لأنها كـانت الأخيرة من حيث التسلسل التاريخي. إن وحدات الخيالة (الفلاحية) الجورجية خلقت خصيصاً من قبل السلالة الحاكمة لتخليصها من المتاعب التي كان يسببها رجال قبائل (القيزيلبـاش) التركمان الذين أوصلوا العائلة الصفوية، في الأصل، إلى سدة الحكم، انظر:

R. M. Savory, «Safavid Persia», *The Cambridge History of Islam,* I, Cambridge 1970, pp. 407, 419 - 30.

للتحول بسهولة الى ارستقراطية ريفية، تعتاش على الملكيات العقارية الوراثية، او بيروقراطية دواوينية، منظمة في ادارة مدنية. ذلك ان الازدراء التقليدي للزراعة والكتابة كانا يحولان دون ذلك، في حين كانت استقلاليتهم العنيفة تحول دون خضوعهم لنظام تسلسلي عسكري صارم. ولذلك انساقت السلالات المنتصرة، بشكل مستمر، الى خلق وحدات خاصة من الحرس الارقاء، كمحور لجيوشها النظامية، بعد استقرارها في الحكم. ونظرا لان الرق العقاري لم يكن له اي وجود تقريبا في الزراعة، فقد كان بامكان الرق الامبراطوري ان يصبح مبعث شرف. وفي الواقع، كانت فيالق الحرس الاسلامية المختلفة تمثل اقرب شيء الى نخبة عسكرية خالصة في ذلك الزمن، مجردة عن اي دور زراعي او رعوي ومنفصلة عن اي تنظيم عشائري ــ ومن ثم، قادرة نظريا على الولاء غير المشروط للحاكم، نظراً لأن عبوديتها ضمان للطاعة العسكرية. وبطبيعة الحال، قادرة عمليا على الاستيلاء على السلطة العليا لنفسها. وقد كانت هيمنتها دليلا على الغياب الدائم لأية ارستقراطية اقليمية في العالم الاسلامي.

وبطبيعة الحال، فان السمات الاجتماعية المشار اليها آنفا كانت دائما موزعة بصورة غير متساوية في المراحل والمناطق المختلفة في التاريخ الاسلامي، الا انه يمكن التعرف على شبه عائلي بين معظم الدول الاسلامية ــ على الاقل بالمقارنة مع الحضارة الامبراطورية الرئيسية الاخرى في الشرق (اي الصينية). الا ان هذا لا يعني ان التاريخ الاسلامي كان مجرد تكرار دائري. بل بالعكس، ثمة عهود متميزة من التطور في داخله. فقد كانت الدولة الاموية التي تأسست على المناطق المحكومة في الشرق الاوسط في القرن السابع تمثل، في الاساس، الاتحادات القبلية العربية التي حققت الفتوحات الاولى، والتي احرزت فيها الاوليغارشية التجارية في مكة مركزا مرموقا. وقد حققت الخلافة في دمشق تنسيقا بين الشيوخ البدو المستغلين الى هذا الحد او ذاك، والذين كانوا يقودون محاربيهم الخلّص في المخيمات العسكرية القائمة خارج المدن الكبرى في سوريا ومصر والعراق. وكان الجنود الصحراويون العرب يستأثرون بالرواتب من الخزينة المركزية، ويتمتعون باعفاءات مالية وامتيازات عسكرية. وتركت البيروقراطية المدنية لمدة طويلة في ايدي الموظفين البيزنطيين او الفرس السابقين، الذين اضطلعوا بمهمات الادارة الفنية لاسيادهم الجدد[٣٣] . اما الاجانب الذين اعتنقوا الاسلام (وكذلك العرب

(٣٣) Lewis, *The Arabs in History*, pp. 65 - 6.

الهامشيون الاكثر فقرا) فقد قنعوا بميزات (الموالي) الادنى درجة، فكانوا يدفعون ضرائب اكثر ويخدمون المعسكرات القبلية بصفة حرفيين صغار، وخدم، وجنود مشاة. وبذلك فرضت الخلافة الاموية «سيادة سياسية عربية»(٣٤) على الشرق الاوسط اكثر منها سيطرة دينية اسلامية. الا انه مع تثبيت الفتوحات، اصبحت طبقة المحاربين العرب الحاكمة متخلفة تاريخيا بشكل متزايد، واثار استعلاؤها القومي واستغلالها الاقتصادي لجمهور المسلمين من السكان المحكومين السابقين في الامبراطورية، استياء متعاظما بين الموالي، الذين سرعان ما اصبحوا يفوقونها عدداً(٣٥). وفي الوقت نفسه عملت الخلافات القبلية الداخلية بين الفئات الشمالية والجنوبية على اضعاف وحدتها. وفي هذه الاثناء كان المستوطنون الحدوديون في اقاصي فارس يشعرون بالنقمة ازاء الاساليب الادارية التقليدية التي فرضت عليهم. ويبدو ان هذه الطائفة من المستوطنين هي التي اطلقت الانتفاضة النهائية ضد الدولة القائمة في سوريا المتمركزة في دمشق، وكان نجاح هذه الانتفاضة على النطاق الشعبي مضمونا بسبب السخط الواسع الانتشار بين الموالي في فارس والعراق. وبفعل التحريض السري المنظم ضد الحكم الاموي، واستثمار الحماس الديني الشيعي، وقبل كل شيء، تعبئة عداء الموالي للعروبية الضيقة لحكام دمشق، انطلقت الثورة السياسية التي اوصلت البيت العباسي الى السلطة، مندفعة غربا من قاعدتها في خراسان وعبر فارس والعراق(٣٦).

اشرت الخلافة العباسية لنهاية الارستقراطية القبلية العربية، وكان جهاز

---

(٣٤) هذا التعبير مقتبس عن ف. كابرييلي في كتابه:

Muhammed and the Conquests of Islam, London 1968, p. 111.

(٣٥) لويس، المصدر الآنف الذكر، ص ٧٠ ــ ٧١.

(٣٦) إن التحديد الدقيق للتكوين والطابع الاجتماعي للانتفاضة العباسية قد اثار كثيراً من الجدل وقد فسرتها التواريخ التقليدية بكونها في الاساس ثورة شعبية وقومية للسكان الموالي من غير العرب، بالرغم من الاقرار المستمر بوجود عناصر قبلية عربية في داخلها (ذات انتماءات يمانية). وقد شكك كاهين في درجة الاهمية المنسوبة إلى العنصر الديني الشيعي في الحركة وذلك في كتابه:

"Points de Vue Sur la Revolution Abbaside", *Revue Historique,* CCXXX, 1963, pp. 336-7.

• إن أحدث وأكمل دراسة عن أصول الثورة هي:

M.A. Shaban, *The Abbasid Revolution,* Cambridge, 1970).

الدولة الجديد الذي اقيم في بغداد يرتكز على الاداريين الفرس ويحتمي بالحرس الخراسانيين. وان تشكيل بيروقراطية وجيش دائميين، ذوي انضباط كومسموبوليتي حوّل الخلافة الجديدة الى اوتوقراطية سياسية ذات سلطة اكثر مركزية بكثير من سابقتها[٢٧]. وقد تخلت عن خلفيتها الشيعية، وراحت تبشر بالتقليدية الدينية وتدعي السلطة الالهية. وقد تصدرت الدولة العباسية ذروة ازدهار التجارة والصناعة والعلم في العهد الاسلامي. وبلغت قمة مجدها في اوائل القرن التاسع، حيث أصبحت أغنى وأرقى حضارة في العالم [٢٨]. واكتنز التجار والصيارفة، والصناع، والمضاربون، والمزارعون ـ الضريبيون ثروات طائلة في المدن الكبرى: وتنوعت وتعددت الصناعات الحضرية وظهر قطاع تجاري في الزراعة، وراحت سفن المسافات البعيدة تجوب ارجاء المحيطات، وانتقل علم الفلك، والفيزياء، والرياضيات من الثقافة الاغريقية الى العربية. الا ان التطور العباسي بلغ حدوده بسرعة نسبية. فبالرغم من الازدهار التجاري العظيم في القرنين الثامن والتاسع، لم تتحقق الا ابتكارات انتاجية قليلة في الصناعات، كما ان ادخال الدراسات العلمية لم يحقق الا تقدما تكنولوجيا ضعيفا. وربما كان الاختراع المحلي الاكثر اهمية هو الشراع المثلث ـ وهو تطور في وسائط النقل سهل النشاط التجاري، اما القطن، وهو المنتوج المربح الجديد الاكثر اهمية ابان ذلك العهد، فكان مصدره في الاصل تركستان قبل خضوعها للفتح الاسلامي، كما ان طريقة صنع الورق، وهو الصناعة الجديدة الرئيسية آنذاك، قد اقتبست، من الخارج، عن اسرى الحرب الصينيين [٢٩]. ويبدو ان حجم وحمى النشاط

وهي تركز بالدرجة الاساسية على السخط الذي نشأ بين المستوطنين العرب في خراسان، بسبب خضوعهم للحكم التقليدي لـ(الدهاقنة) الفرس المحليين نتيجة السياسات الادارية المحافظة للدولة الاموية، ص ١٥٨ ـ ١٦٠. ومن الواضح، على اية حال، ان الجيش المتمرد الذي حقق اسقاط الخلافة في دمشق بالاستيلاء على (مرو) كان يتألف في الواقع بصورة مشتركة من عناصر عربية وايرانية.

(٣٧) لويس، المصدر الأنف الذكر، ص٨٣ ـ ٨٥.

(٣٨) لقد أطلق كوتاين على العهد الذي بدأ بتوطد السلطة العباسية اسم الحضارة «المتوسطة» فهي حضارة تقع بين العصر الهيليني وعصر النهضة من حيث الزمن، وبين أوروبا، افريقيا والهند، من حيث المكان، وبين الحضارات الدنيوية والدينية من حيث الطابع:

Studies in History and Institutions, p.a 6 ff.

(٣٩) كان ذلك بعد معركة (تالاس) في آسيا الوسطى، في ٧٥١، عندما دحرت الجيوش =

التجاري، اللذين تجاوزا القوة الدافعة الصادرة عن الانتاج بمعناه الدقيق، قد اديا الى سلسلة من التوترات الاجتماعية والسياسية المتفجرة في دولة الخلافة، فقد سار الفساد والارتزاق الاداري جنبا الى جنب مع ازدياد الاستغلال المالي للفلاحين، وعانى صغار الحرفيين والحانوتيين من آثاره في مجاميع مكتظة يائسة. ومع تدهور الامن الداخلي للنظام، كان الحرس المحترفون الاتراك يغتصبون السلطة بشكل متزايد في المركز، باعتبارهم الحصن العسكري القائم في وجه التيار المتصاعد لمختلف الثورات الاجتماعية من الاسفل. وفي اواخر القرن التاسع والقرن العاشر، اهتز كيان الامبراطورية باسره بفعل الثورات والمؤامرات المتعاقبة. فقد ثار العبيد الزنج في جنوب العراق وشنوا حربا ناجحة ضد الجيوش النظامية لمدة خمسة عشر عاما، قبل ان يتم قمعهم، واقام القرامطة، وهم طائفة شيعية منشقة، جمهورية مساواتية في البحرين مرتكزة على امتلاك الرقيق، في حين تآمر الاسماعيليون، وهم حركة شيعية اخرى، وخططوا لاسقاط النظام القائم في جميع ارجاء الشرق الاوسط، الى ان استولوا بمرور الزمن على السلطة في تونس ثم اقاموا امبراطورية منافسة في مصر، وهي الخلافة الفاطمية[٤٠]. وفي تلك الاثناء كان العراق العباسي قد دخل في طور انحلال اقتصادي وسياسي عضال وانتقل مركز الثقل للعالم الاسلامي برمته الى الدولة الفاطمية الجديدة في مصر، التي خرجت ظافرة من الهزات الاجتماعية للعصر، واسست مدينة القاهرة.

العربية قوات من الفصائل الايغورية والصينية. وللاطلاع على مسوح عامة للنشاط التجاري والصناعي الاسلامي في العهد العباسي انظر:

P.K. Hiti, *History of the Arabs*. London, 1965, pp. 345-9; Sourdel, *La Civilisation de l'Islam Classique*, pp. 289-311, 317-24; Lombard, *L'Islam dans sa Première Grandeur*, pp. 151-203.

ويتضمن الكتاب الاخير معلومات غزيرة بوجه خاص عن تجارة الرقيق ــ وهي احدى العناصر الكبرى في التجارة العباسية، والتي كانت تستمد مواردها من البلاد السلافية والتركية والافريقية. ولأجل الاطلاع على انتشار القطن، انظر ــ

Miquel, *L'Islam et sa Civilisation* p. 130.

(٤٠) للاطلاع على ما يتعلق بهذه الثورات المختلفة، انظر المناقشة الذكية في كتاب لويس الآنف الذكر، ص١٠٣ ــ ١١٤. ويبدو من شرح لويس أن النظام القرمطي في الخليج كان أقرب نظير اسلامي في التاريخ لدول المدائن في العصر الكلاسيكي القديم وهي مجتمعات اسبرطية لمواطنين متساوين، قائمة على الرق الزراعي. وقد قضي بمرور الزمن على دولة القرامطة في البحرين في أواخر القرن الحادي عشر.

وعلى خلاف سلفها، فان الخلافة الفاطمية لم تتنصل من شيعيتها بعد الاستيلاء على السلطة، بل اخذت تجاهر بها بشكل هجومي. والغيت مزارع الرقيق الى غير عودة. ومن جهة أخرى، ضبطت تنقلات الفلاحين بشكل أكثر احكاما في مصر الفاطمية. وجدد النشاط التجاري العالمي على نطاق ضخم، في اتجاه الهند واوروبا على السواء: واثبت الازدهار التجاري المصري في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، مرة اخرى، قوة روح المغامرة العالمية لطبقة التجار العرب والمهارات التقليدية للحرفيين العرب. الا ان انتقال التفوق الاقتصادي والسياسي داخل العالم الاسلامي من دجلة الى النيل، كشف ايضا عن زخم قوة جديدة قدر لها ان تؤثر على مستقبل التطور الاسلامي برمته. ذلك ان تفوق مصر الفاطمية كان جغرافيا، احد نتائج قربها النسبي الى وسط البحر المتوسط، والى اوروبا الوسطوية (نسبة الى العصور الوسطى)، «لقد كان تأثير التجارة الاوروبية على السوق المحلية كاسحا» [41]. وكانت الدولة قد اقامت صلات وثيقة مع التجار الايطاليين منذ بدء قيامها، في تونس في القرن العاشر، حيث مهد الازدهار التجاري الطريق لاستيلائها اللاحق على مصر. ومنذ ذلك الحين، اصبح لصعود الاقطاع الغربي حضور تاريخي مستمر في مؤخرة العالم الاسلامي. وفي بادىء الامر، سرع التعامل البحري مع المدن الايطالية بالنمو الاقتصادي للقاهرة، وبمرور الزمن، اخل تدخل الفرسان الافرنج في المشرق بمجمل التوازن الستراتيجي للحضارة العربية في الشرق الاوسط. بعد المنافع التجارية، سرعان ما جاءت ضربات الصليبيين. واصبح التاريخ الاسلامي على حافة مرحلة كبرى جديدة.

ومنذ اواسط القرن الحادي عشر، كان البدو التركمان قد اجتاحوا فارس والعراق، واستولوا على بغداد، في حين اكتسح البدو العرب القادمون من الحجاز، شمال افريقيا، واستباحوا القيروان. وقد كشفت هذه الغزوات السلجوقية والهلالية عن ضعف مناطق واسعة من العالم الاسلامي المستقر. استولت الجيوش السلجوقية على القدس ودمشق، الا انها لم تستطع تثبيت حكمها في سوريا او فلسطين. ولذلك خلق الهجوم المسيحي المباغت في المشرق خلال القرن الثاني عشر ازمة استراتيجية عامة في الشرق الاوسط. وللمرة الاولى، تراجعت حدود الاسلام، في الوقت الذي لحقت به هزائم كبيرة بالامارات المجزأة

---

(٤١) كوتاين ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

على الاراضي الساحلية السورية ـ الفلسطينية. واصبحت مصر نفسها، وهي محور الثروة والقوة العربيتين في المنطقة، معرضة لهجوم مباشر. وفي هذه الاثناء كانت الدولة الفاطمية قد بلغت آخر مراحل الفساد والانحلال، وبحلول عام (١١٥٣) كانت قوات الصليبيين قد بلغت ابواب سيناء. ولكن في وسط الاضطرابات والبلبلة، بدأ طراز جديد من النظام السياسي الاسلامي في الظهور، ومعه مرحلة جديدة في تطور المجتمع الاسلامي. ففي وجه توسعية الغرب، اتخذ رد الفعل الاسلامي شكل عسكرة متطرفة للهياكل السياسية السائدة في الشرق الاوسط، مع تقليص للطابع التجاري لاقتصاديات المنطقة، تحت اشراف حكام جدد من قوميات مختلفة. ففي ١١٥٤، استولى نور الدين زنكي، وهو حفيد احد الجنود الارقاء الاتراك وسيد حلب والموصل، على دمشق. ومنذ ذلك الحين، قُدِّر للصراع المسيحي ـ الاسلامي على السيطرة على القاهرة ان يقرر مصير المشرق كله. وكان الفوز في الصراع على دلتا النيل من نصيب صلاح الدين وهو ضابط كردي ارسله نور الدين الى الجنوب، فاستولى على مصر، وقضى على الخلافة الفاطمية واسس عوضا عنها النظام الايوبي ذا الطراز التركي. وسرعان ما حقق صلاح الدين السيطرة على سوريا والعراق ايضا، ثم الحق هزيمة حاسمة بالصليبيين، فاستعاد القدس ومعظم الساحل الفلسطيني. وشن الاوروبيون هجمات مضادة عن طريق البحر، استرجعوا بواسطتها بعض الاراضي، وفي اوائل القرن الثالث عشر، جرت غزوتان بحريتان لمصر نفسها، وتم الاستيلاء على دمياط في ١٢١٩ و١٢٤٩. الا ان هذه الهجمات لم تكن ذات جدوى. وقد وضعت نهاية للوجود المسيحي في بر المشرق على يد بيبرس، وهو قائد اسس السلطنة المملوكية التركية[٤٢]، التي امتد سلطانها من مصر الى سوريا. وفي هذه الاثناء ، في الشمال، كان السلاجقة قد استلوا على معظم الاناضول، ثم اكمل العثمانيون عملهم في آسيا الصغرى. وفي العراق وفارس، اقيمت بنتيجة الغزوات المغولية والتيمورية دول تترية وتركمانية. وبمساعدة الازمة العامة للاقطاع الاوروبي في اواخر العصور الوسطى، انطلقت موجة جديدة من التوسع الاسلامي، لم تتوقف الا بعد اربعة قرون. وكان ابرز مظاهرها، بطبيعة الحال، فتح القسطنطينية والاندفاع العثماني نحو اوروبا. الا ان الخصائص الهيكلية العامة للدول التركية الجديدة في اوائل العصر الحديث هي العنصر الاكثر اهمية بالنسبة لتطور الكيانات الاجتماعية الاسلامية كمجموع. وقد كانت السلطنة

---

(٤٢) Goitein, *A Mediterranean Society*, I, pp. 35-8.

السلجوقية الكبرى في العراق، وبدرجة اخص، السلطنة المملوكية في مصر، النماذج الاولية لهذه الانظمة في اواخر العصور الوسطى: في حين جسدت الامبراطوريات العظمى الثلاث لتركيا العثمانية، وفارس الصفوية، والهند المغولية شكلها المكتمل.

وعلى اية حال، يبدو ان تتريك النظام السياسي الاسلامي قد عزز الطابع العسكري للنظام العربي الاصلي، على حساب عنصره التجاري. ان البدو التركمان من آسيا الوسطى، والذين غزوا العالم الاسلامي من القرن الحادي عشر فصاعدا، موجة اثر موجة، كانوا يبدون، من حيث الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، متشابهين جدا مع البدو العرب من جنوب غرب آسيا، والذين اكتسحوا الشرق الاوسط بادىء الامر. والواقع ان التطابق التاريخي للمنطقتين الرعويتين الكبريين الواقعتين شمالي الهلال الخصيب وجنوبه، هو الذي ضمن الاستمرارية الاساسية للحضارة الاسلامية بعد الفتوحات التركية: ذلك ان القادمين الجدد كانوا متجاوبين، بحكم ماضيهم الخاص، مع جانب كبير من الطابع الحضاري للاسلام. ومع ذلك فقد كانت هناك بعض الفروق الخطيرة بين البدوية الرعوية في كل من آسيا

الوسطى والجزيرة العربية، وقد تركت طابعها على مجمل الصورة اللاحقة للمجتمع الاسلامي. ففي حين كان الوطن الاسلامي في الجزيرة العربية يجمع بين الصحراء والمدن، والتجارة والبدو، وكان وريثا رئيسيا للمؤسسات الحضرية للعالم القديم، فإن سهوب آسيا الوسطى التي انطلق منها الفاتحون الرعويون لتركيا وفارس والهند، لم تعرف الا القليل من المدن ومن النشاط التجاري بالمقارنة. كانت منطقة (ما وراء جيحون) الخصبة الواقعة بين بحر قزوين وجبال بامير، مكتظة دائما بالسكان وذات طابع حضري نسبيا وكانت بخارى وسمرقند، الممتدتان عبر الطرق التجارية البرية الكبرى المؤدية الى الصين، اكثر من نظيرتين لمكة والمدينة. الا ان هذا الحزام الاقليمي الغني، الذي سماه العرب فيما بعد بما وراء النهر، كان ذا طابع ايراني تاريخي. وكانت تمتد وراءه دوامة هائلة من السهوب، والصحارى والجبال والغابات الممتدة الى منغوليا وسيبيريا، والتي لم تكن فيها اية مستوطنات حضرية على الاطلاق، والتي انطلقت منها القبيلة اثر القبيلة من البدو الآلتاي ــ السلاجقة، والدانشمند، والغز، والمغول، والايروت، والازبك، والكازاخ، والقرغيز ــ والتي حالت انفجاراتها المتلاحقة دون حصول اي استقرار دائمي في العالم التركي داخل آسيا الوسطى. كانت الجزيرة العربية

صغيرة نسبيا، ومطوقة بالبحر. وفي الوقت الذي كانت محاطة فيه بالتجارة البحرية منذ البدء، كانت طاقاتها السكانية محدودة جدا كذلك. والواقع، انه بعد الفتوحات الاولى في القرنين السابع والثامن فقدت الجزيرة العربية بحد ذاتها اهميتها السياسية تماما خلال بقية التاريخ الاسلامي، وحتى القرن الحالي. اما آسيا الوسطى فكانت، على نقيض ذلك، تمثل كتلة برية ضخمة معزولة عن البحر، ذات احتياطي متجدد باستمرار من الشعوب المقاتلة المهاجرة (٤٣)، وبذلك، تحولت ظروف التوازن بين التقاليد البدوية والحضرية داخل الاسلامية الكلاسيكية، بصورة حتمية، بسبب الطغيان التركي الجديد في داخلها، منذ اواخر العصور الوسطى فصاعدا. ولم يكن هذا التغير مطلقا او متساوقا، الا ان اتجاهه العام كان واضحا تماما. وفضلا عن ذلك، فان التغير البطيء في كيان العالم الاسلامي بعد الحروب الصليبية لم يكن، بطبيعة الحال، ناتجاً عن عوامل داخلية بنفس الدرجة ــ سواء ما يتعلق بالحرب او التجارة.

كان البدو التركمان في آسيا الوسطى قد ثبتوا بادىء الامر، سيطرتهم على الشرق الاوسط عن طريق براعتهم في الرماية فوق ظهور الخيل، الرمح عادة. الا ان القوة العسكرية للدول الامبراطورية الجديدة في اوائل العصر الحديث كانت

---

(٤٣) للاطلاع على مقارنتين انثروبولوجيتين، انظر:

R. Patai, «Nomadism: Middle Eastern and Central Asian'', *Southwestern Journal of Anthropology,* Vol,7, No. 4, 1951 pp. 401 - 14, E.

E. Bacon, ''Types of Pastoral Nomadism in Central and South - West Asia,» *Southwestern Journal of Authropology,* Vol, 10, No. 1, 1954, pp. 44 - 65.

وقد عرض باتاي سلسلة منظمة من المقارنات بين البداوة التركية والعربية (الحصان مقابل الجمل، اليورتة Urt المغولية مقابل الخيمة العربية، القوس مقابل السيف، الزواج بين الاباعد مقابل الزواج بين الاقارب، وهلم جرا، وقد انتقد بيكن، بحق هذه المقارنات لافتقارها إلى منظور تاريخي مكتمل، واشار إلى ان باتاي قد اسقط زمنياً إلى الوراء وبدون مبرر الاساليب الزراعية التي كان يمارسها الكازاخ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وافترض، بشكل خاطىء، تمرتبا طبقيا في الحياة الرعوية لآسيا الوسطى أكثر منه في آسيا الجنوبية الغربية، الا ان كلا من المقالين يؤكد، بأسلوبه الخاص، الفروق الأساسية المشار إليها آنفا. اي ان البداوة التركية كانت تفتقر إلى اي تعايش ثابت مع الزراعة المستقرة، (بيكن، ص٤٦، ٥٢) وكانت تمثل «الحضارة» السائدة في آسيا الوسطى، في حين كانت البداوة العربية تمثل «حضارة» أكثر تبعية في جنوب غرب آسيا (باتاي، ص٤١٣ ــ ٤١٤).

ترتكز في قوات الميدان النظامية، المسلحة بالاسلحة النارية والمدعومة بالمدفعية. وكان البارود عنصرا ضروريا في جبروتها. وكانت دولة المماليك في مصر، في أواخر القرن الرابع عشر، أول من استخدم المدافع الثقيلة لأغراض الحصار. إلا أن التقاليد الفروسية المحافظة لجيش المماليك حالت دون استخدام مدفعية الميدان أو البنادق، ويعزى الفتح العثماني لمصر ، بالضبط، الى تفوق القربينات التركية على خيالة المماليك. وبحلول منتصف القرن السادس عشر، كان العثمانيون قد اتقنوا تماما استخدام البنادق والمدافع بمحاكاة الاوروبيين. وسرعان ما تعلمت الجيوش الصفوية اهمية الاسلحة النارية، بعد اندحارها الاول على يد المدفعية العثمانية في كالديران، واخذت تتجهز بالمدافع الحديثة. وكانت الجيوش المغولية في الهند مسلحة منذ بدء حملة (بابر)، بالمدفعية والبنادق[٤٤]. والواقع ان تعميم استخدام البارود في الشرق الاوسط كان بالتأكيد احد الاسباب الاكثر وضوحا للاستقرار والاستمرارية الكبيرين جدا، واللتين كانت تتمتع بهما الدول التركية الجديدة بالمقارنة مع الانظمة العربية في العهد الاسلامي السابق، وكان الجهاز الحربي العثماني قادرا على صد الهجمات الاوروبية، حتى بعد مرور زمن طويل على فقدانة المبادرة الستراتيجية في مناطق البلقان او البحر الاسود. وفي نهاية الامر اوقفت الجيوش الصفوية والمغولية الهندية الغزوات التركمانية لفارس والهند، وذلك بدحر البدو الازبك الذين احتلوا (ما وراء النهر) في القرن السادس عشر. ومنذ ذلك الحين قام حاجز استراتيجي يحمي الامبراطوريات الاسلامية الكبرى الثلاث من الاندفاعات البدوية من آسيا الوسطى[٤٥] . الا ان تفوق هذه

---

(٤٤) للاطلاع على مسح لدور البنادق والمدافع في الجيوش العثمانية والصفوية والمغولية الهندية، انظر مادة (بارود) في الموسوعة الاسلامية *Encyclopedia of Islam* (الطبعة الجديدة)، ليدن ١٩٦٧، المجلد الأول، ص١٠٦١ ــ ١٠٦٨. ونجد تحليلاً لفشل المماليك في اتقان استخدام مدفعية الميدان والبنادق اليدوية في :

D. Ayaloun, *Gunpowder and Fire Arms in the Momluk Kingdom,* London, 1956, pp. 46 - 7, 61 - 83.

(٤٥) إن الفتح الازبكي لما وراء جيحون ادى إلى تتريكه قوميا لاول مرة، وكذلك إلى ركوده واضمحلاله اقتصاديا. ولم يحالف النجاح حملات مغول الهند لاسترجاع ما وراء جيحون في القرن السابع عشر: فقد كاد الامتداد المفرط لخطوط المواصلات يؤدي إلى كارثة لجيوش (اورانكزب) في ١٦٤٥ ــ ١٦٤٧، ولم يستطع الاخير تفادي ذلك الا بتفوقه في القوة النارية.

الامبراطوريات الحديثة المبكرة لم يكن مبعثه التكنولوجيا العسكرية فحسب بل كان يعود إلى عوامل ادارية سياسية كذلك. ذلك انه في ادارة الدولة المغولية، في عهد جنكيزخان وحلفائه كان قد اصبح اكثر تقدما منه في العالم العربي، وان استيلاءه على جزء كبير من الشرق الاوسط ترك وراءه دروسا ثابتة في اصول الحكم. وعلى اية حال، فان الجيوش العثمانية والصفوية والمغولية الهندية كانت تتمتع ابان ذروة مجدها، بانضباط وتدريب لم يعرفهما اسلافها. كما كانت هياكلها الفرعية الادارية اكثر تماسكا وتكاملا.

كانت «الاقطاعة» العربية التقليدية جهازا ماليا طفيليا الى حد كبير من شأنه تذويب، بدلا من تعزيز، الشخصية الحربية للحضريين الذين كانوا يتمتعون بمواردها. اما (التيمار) العثماني او (الجاكير) المغولي الهندي فكان مرتبطا بالتزامات اقوى بكثير من حيث الخدمة الحربية، وكان يدعم هرم القيادة العسكرية، الذي اصبح منظما بشكل تسلسلي اكثر رسمية. وفضلا عن ذلك، ففي ظل هذه الانظمة السياسية التركية تعزز احتكار الدولة للارض بحيوية متجددة: ذلك ان التقاليد البدوية الخالصة اصبحت سائدة اكثر من ذي قبل في تنظيم الملكية الزراعية والتصرف بها. وقد اعلن نظام الملك، الوزير الاعظم الشهير للحاكم السلجوقي الاول في العراق، ان السلطان هو السيد الاوحد لجميع الاراضي، وكان نطاق وصراحة الحقوق العثمانية على الارض معروفين جيدا، وحدد الشاهات الصفويون الادعاءات القانونية باحتكار ملكية الارض وفرض الاباطرة المغول في الهند نظاما ماليا استغلاليا قاسيا يركز على الحق الملكي في كافة المزروعات الريفية[٤٦]. وكان سليمان وعباس واكبر يتمتعون بسلطات ملكية في دولهم اعظم مما كان يتمتع به اي خليفة.

ومن جهة اخرى، فان الحيوية التجارية للعهد العربي، التي تدفقت خلال

---

(٤٦) انظر (بالنسبة للسلاجقة والصفويين):

A. Lambton, *Landlord and Tenant in Persia,* Oxford 1953, pp. 61, 66, 105 - 6.

وبالنسبة للعثمانيين:

Gigg and Bowen, *Islamic Society and the West,* I-I, pp. 236 - 7.

وبالنسبة للمغول في الهند:

W.H. Moreland, *India at the Death of Akbar,* London 1920, p. 256.

الحضارة « الوسطية » للاسلام الكلاسيكي، بدأت بالاضمحلال. وكان هذا التحول مرتبطا، بطبيعة الحال، بصعود التجارة الاوروبية. ان طرد الصليبيين عسكرياً من المشرق لم يكن مصحوبا باستعادة السيطرة التجارية على شرق البحر المتوسط. بل بالعكس، كان الشحن البحري المسيحي قد احرز، منذ القرن الثاني عشر، مركزا متفوقا في المياه المصرية[٤٧]. وان الهجوم المضاد الكردي ـ التركي على البر، والذي جسده صلاح الدين وبيبرس، قد تحقق بثمن التخلي المتعمد عن القوة البحرية: فلأجل سد الطريق امام تجدد الانزالات الاوروبية، اضطر الحكام الايوبيون والمماليك الى اقتلاع المرافىء وتدمير الخط الساحلي لفلسطين[٤٨]. وعلى نقيض ذلك، انشأت الدولة العثمانية قوة بحرية كبيرة جبارة في القرن السادس عشر، بالاستفادة الواسعة من رجال البحر اليونانيين، وبذلك استعادت السيطرة على شرق البحر المتوسط وهاجمت غرب البحر المتوسط انطلاقا من قواعدها في شمال افريقيا. الا ان القوة البحرية العثمانية كانت قصيرة الاجل ومصطنعة نسبيا: فقد كانت مهماتها تقتصر دائما على الحرب والقرصنة، دون ان تطور اسطولا تجاريا بالمعنى الدقيق، وكانت تعتمد بشكل مفرط على مهارات الفئات المحكومة وايديها العاملة. وفضلا عن ذلك، ففي نفس الوقت الذي ضمت فيه مصر المملوكية الى الامبراطورية العثمانية اعطتها بذلك امكانية الوصول مباشرة الى البحر الاحمر لاول مرة، شكلت الرحلات الاستكشافية البرتغالية التفافا حول العالم الاسلامي برمته وذلك بتحقيقها تفوقا استراتيجيا حول حافة المحيط الهندي بكاملها في اوائل القرن السادس عشر، مع اقامة قواعد في افريقيا الشرقية، والخليج العربي، وشبه القارة الهندية، وجزر الملايو واندونيسيا. ومنذ ذلك الحين، اصبحت طرق الملاحة الدولية خاضعة بصورة دائمة لسيطرة الدول الغربية، وبذلك حرمت الامبراطوريات الاسلامية من التجارة البحرية التي خلقت الكثير من الثروات لاسلافها. ومما زاد في خطورة هذا التطور، كون الاقتصاديات العربية في العصور الوسطى قد ازدهرت تماما في مجال التبادل اكثر منها في مجال الانتاج، وفي التجارة اكثر منها في الصناعة: وكان التفاوت بين الجانبين احد الاسباب الاساسية لازمة هذه الاقتصاديات في اواخر

---

(٤٧) كوتاين ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٤٩ .

(٤٨) انظر مادة (البحرية) (الموسوعة الاسلامية) المشار إليها آنفاً، المجلد الأول، ص ٩٤٥ ـ ٩٤٧.

العصور الوسطى، ونجاح التقدم الاقتصادي الاوروبي على حسابها[٤٩]. وفي الوقت نفسه، فان الاحترام العربي التقليدي للتاجر لم يعد له وجود بين الاتراك: فقد كان احتقار التجارة سمة عامة للطبقة الحاكمة في الدول الجديدة والتي كانت سياستها التجارية تترواح بين التساهل في احسن الحالات والتمييز ضد الطبقات التجارية في المدن، في اسوأ الحالات[٥٠]. ولم يكن الجو التجاري في الاستانة واصفهان ودلهي في اوائل العصر الحديث ليشبه ابدا جو بغداد او القاهرة في العصور الوسطى. وكانت الاقليات الاجنبية ــ من يونان، او يهود، او ارمن، او هنود ــ تحتكر عادة الاعمال التجارية والصيرفية. ومن جهة اخرى، ظهرت الطوائف الحرفية للمرة الاولى، في المملكة العثمانية، بوصفها ادوات متعمدة لغرض السيطرة الحكومية على السكان الحضريين[٥١]، واصبحت بوجه عام، مراكز للظلامية اللاهوتية التقنية. كما اعيد، بشكل عام، فرض الطابع الديني على النظم القانونية للامبراطوريات المتأخرة، حيث احرزت المذاهب الدينية بمرور الزمن قوة ادارية متفوقة على الاعراف الدنيوية السابقة[٥٢]، وقد كان التعصب الصفوي الرسمي عنيفا بشكل خاص.

وهكذا اصبحت الصرامة العسكرية، والتعصب العقائدي، والركود

---

(٤٩) أشار كلود كاهين، في ملاحظة هامة، إلى ان الوفر في ميزان المدفوعات الذي حققه الاسلام في العصور الوسطى في حساباته الخارجية العائد جزئياً إلى تفوق مخزوناته من المعادن الثمينة، كان بحد ذاته عاملاً سلبياً بالنسبة لزيادة انتاج المصنوعات، حيث انه لم يحصل إلا نادراً مثل ذلك العجز التجاري الذي حفز اقتصاديات اوروبا الغربية في الفترة نفسها على انتاج المزيد من الصادرات.

«Quelques Mots sur le Declin Commercial du Monde Musulman a la Fin du Moyen Age" in Cook (ed.,), *Studies in the Economic History of the Middle East*, pp. 31-6.

(٥٠) على سبيل المثال، كان أمراء المماليك في سوريا يتعمدون افراغ فوائضهم من الحبوب في المدن على حساب التجار الحضريين، أو يجبرونهم على شراء المخزونات باسعار مرتفعة، وغالباً ما يصادرون رؤوس اموالهم:

Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, pp. 51-7.

(٥١) Baer, "Guilds in Middle Eastern History", pp. 27-9.

(٥٢) Schacht, *An Introduction to Islamic Law*, pp. 4, 89 - 90, 94; «Law and Justice», *The Cambridge History of Islam*, II, p. 567.

التجاري هي السمات الاعتيادية للحكم في تركيا وفارس والهند. وقد كان الجيل الاخير من الدول الاسلامية الكبرى قبل اكتساح التوسع الاستعماري للعالم الاسلامي، شاهدا على الضغوط المزدوجة للغرب. فقد خسرت التفوق الاقتصادي منذ عهد الاكتشافات فصاعدا، الا انها ظلت تحتفظ بالتفوق الحربي والديني، لمدة قرن آخر، من البلقان الى البنغال. ومن الناحية الاقليمية استمرت حدود الاسلام في التوسع في الشرق. الا ان التحولات الدينية الجديدة في آسيا الجنوبية والشرقية كانت تخفي ركودا او انحسارا سكانيا داخل بلاد الحضارة الاسلامية الكلاسيكية كمجموع.وبعد ١٦٠٠، كانت التقديرات تشير في احسن الحالات الى هبوط في مجموع السكان لا يقل عن ٤٦ مليونا في المنطقة الشاسعة الممتدة من مراكش الى افغانستان، ومن الصحراء الغربية الى تركستان، خلال القرنين التاليين[٥٣]. ان التحول الديني في الهند او اندونيسيا، واتساع العالم الاسلامي، لم يكن ليعوض عن غياب الحيوية السكانية من حيث العمق. والتناقض واضح في هذا الصدد مع كل من اوروبا والصين في الحقبة نفسها. ان الامبراطوريات الاسلامية في القرن السابع عشر، حتى في ساعات حماستها ونجاحاتها الحربية، كانت تمثل تخلفا مستترا ضمن الصورة السكانية للعالم القديم كمجموع.

تمثل الامبراطورية المغولية في الهند، والتي اهتم بها ماركس بشكل خاص، معظم سمات الدولة الاسلامية المتأخرة، بالرغم من انها، نظرا لبعدها عن اوروبا وهيمنتها على شعب اقل اسلامية، كانت تمثل من بعض النواحي صورة اكثر تنوعا وحيوية من نظيرتيها التركية والفارسية. وكان تماثلها الاداري مع الامبراطورية العثمانية قد لفت نظر برنييه، في القرن السابع عشر. كانت الأراضي الزراعية خاضعة كليا للسيطرة الاقتصادية والسياسية للامبراطورية. وكان قد ضمن للفلاحين المحليين الحق في حيازة القطع الزراعية بصورة دائمية ووراثية (كما كان الامر في النظام التركي)، الا انهم لم يكن لهم الحق في التصرف بها او افراغها، وكان الفلاحون

(٥٣) Miquel, *L'Islam et Sa Civilisation*, pp. 280-3.

ويقدر ميكيل انه، بحلول ١٨٠٠، كان هناك هبوط يبلغ حوالى ٤٣ مليونا. وينبغي النظر إلى هذه الأرقام بحذر كبير، كما يؤكد ميكيل نظراً لعدم توفر الادلة الموثوقة. الا ان هذه التقديرات لا تبدو بوجه عام بعيدة عن الصواب.

الذين يقصرون في زراعة اراضيهم عرضة للطرد على يد الدولة(٥٤)، ولم تكن هناك حيازة مشاعة في القرى، التي كانت مقسمة الى طوائف اجتماعية وتتسم بتفاوت اقتصادي جسيم(٥٥). وكانت الدولة تتملك دائما ما يصل الى نصف مجموع الانتاج الفلاحي، باعتباره «واردات الارض»(٥٦). وكانت هذه الواردات تدفع غالبا على شكل ضرائب نقدية، او تجهيزات عينية تقيد الدولة بيعها فيما بعد، مما ادى الى انتشار زراعة المتوجات التجارية (القمح، القطن، السكر، التيلة، التبغ). وكانت الارض وافرة المحصول نسبيا، كما ان الانتاجية الزراعية لم تكن ادنى منها في القرن العشرين، وكان الري بواسطة الاقنية ضئيل الاهمية، حيث كانت مياه الامطار والآبار والجداول المحلية توفر الماء للتربة(٥٧). الا ان الضغط المالي الضخم للدولة المغولية على سكان الريف ادى الى استفحال

---

(٥٤) Habib, The Agrarian System of Mughal India, pp. 113-18.

وقد أكد و. مورهاوس بشكل كلاسيكي على غياب أي مفهوم حقيقي لملكية الأرض في كتابه:

The Agrarian System of Moslem India Cambridge 1927, PP. 3 - 4, 63,

وكان يعتقد ان ذلك يعود إلى الحقبة الهندوسية السابقة في التاريخ الهندي.

(٥٥) Habib, *The Agrarian System of Mughal India*, pp. 119 - 24.

(٥٦) يعتقد حبيب في كتابه الآنف الذكر (النظام الزراعي في الهند) ص ١٩٥ ــ ١٩٦ ان مستوى استقطاع الفائض من قبل الدولة المركزية كان ثابتاً نسبيا، على الضد من مورلاند، الذي كان يقدر نسبة الاستقطاع بما يتراوح بين الثلث والثلثين، طبقاً لسياسة الحكام المختلفين.

(٥٧) كان حوالى ٥ بالمائة من الأراضي الزراعية يسقى عن طريق الأقنية في ظل المغول:

Maddison, *Class Structure and Economic Growth, India and Pakistan since the Moghuls*, London 1971, pp. 23-4.

وكان ماركس يعتقد ان الزراعة الهندية تتسم بري مكثف، وان الاستعمار البريطاني سيدمر المجتمع الهندي التقليدي عن طريق تصنيعه. ومن المفارقات الطريفة، انه بعد الفورة الوقتية للسكك الحديدية في أواسط القرن التاسع عشر، كانت نتائج الحكم البريطاني على عكس ذلك تماما. فلم يقم البريطانيون الا بقسط ضئيل جدا من التصنيع في الهند، ومن جهة أخرى، جرى تحويل جزء كبير من الزراعة، للمرة الأولى، إلى الري بالأقنية، وعند نهاية الحكم البريطاني، كانت الأراضي المروية بالأقنية قد ازدادت بثمانية أضعاف، وأصبحت تغطي ربع المساحة الزراعية الكلية، وقد تضمن ذلك انشاء بعض الأقنية الرائعة في البنجاب والسند. انظر ماديسن، ص ٥٠

الربا والديون في القرى، وفرار الفلاحين بشكل متزايد.

وكانت قمة جهاز الدولة نفسه هي طبقة (المنصبدار)، وتتألف من حوالى (٨٠٠٠) ضابط عسكري متدرجين في نظام تسلسلي، معقد، قد خصهم الامبراطور بالجزء الاعظم من واردات الارض على شكل (جاكيرات)، او تعيينات مؤقتة. وفي ١٦٤٧ كان ٤٤٥ ضابطا من هؤلاء يحصلون على اكثر من ٦٠ بالمائة من مجموع دخل الدولة، وكان ٧٣ ضابطا يحصلون على حوالى (٣٧,٦) بالمائة لوحدهم[٥٨]. ومن الناحية القومية، كان سلك (المنصبدار) يتألف في معظمه من اناس اجانب في الاصل – فرس او طورانيين او افغان على الاغلب. وكان حوالى (٧٠) بالمائة من (المنصبدار) في عهد (اكبر) يتألف من اجانب بالولادة او ابناء اجانب، وكانت البقية تتألف من المسلمين « الهنود » المحليين او الراجبوتيين الهندوس. وبحلول ١٧٠٠، كانت نسبة المسلمين الهنود بالولادة قد ارتفعت الى حوالى ٣٠ بالمائة من المجموع[٥٩]، وكانت درجة الاستمرارية الوراثية محدودة جدا. فقد كان التعيين في مراتب (المنصبدار) يتوقف على التقدير الشخصي للأمبراطور. ولم يكن لهذا السلك اية وحدة اجتماعية افقية كفئة ارستقراطية، على الرغم من ان افراد قمته منحوا لقب « النبلاء » . وقد بقيت عناصره المتباينة تشعر على الدوام باختلاف اصولها القومية، مما كان يؤدي عادة الى قيام تكتلات مختلفة في داخله. ولم يكن يجمع بينها الا الطاعة العمودية لاوامر الامبراطور. وكان (المنصبدار) يقيمون في المدن ويلزمون باعالة جيش الخيالة البالغ (٢٠٠,٠٠٠) فارس، والذي كانت القوة العسكرية للدولة المغولية تعتمد عليه: وكانت تكاليف اعاشة هذه القوات تمتص حوالى ثلثي وارداتهم من تعيينات (الجاكير) او الرواتب التي يتقاضونها من الخزينة المركزية. وكان معدل مدة اجارة (الجاكير) يبلغ اقل من ثلاث سنوات قابلة للتجديد بمشيئة الامبراطور، الذي كان يبدل الحائزين باستمرار ليحول دون رسوخ جذورهم الاقليمية. والى جانب هذا النظام انتشر في ارجاء الريف (الزامندارانات) او الحكام الريفيون المحليون، الذين يقودون قوات المشاة، والمأذونون بجباية حصة ضئيلة من الفائض من الفلاحين، تبلغ حوالى (١٠) بالمائة من واردات الاراضي العائدة للدولة في شمال

---

(٥٨) Habib, «Potentialities of Capitalist Developments," pp. 54-5.

(٥٩) P. Spear "The Mughal Mansabdari System," in E. Leach and S. N. Mukhurjee (ed.), *Elites in South Asia*, Cambridge 1970, pp. 8 - 11.

الهند[٦٠].

كان معظم الريع الزراعي يستهلك في المدن، حيث كان الملك و (المنصبدار) ينفقون ببذخ على القصور، والحدائق، والبساتين، والخدم وسائر اوجه الترف، وبنتيجة ذلك، كان عدد سكان المدن عاليا نسبيا، ويؤلف حوالى عشر مجموع السكان. وقد قدّر الرحالة في بعض الاحيان عدد سكان المدن الهندية الرئيسية في مطلع القرن السابع عشر، باكثر منه في المدن الاوروبية. وكانت قوة العمل الحضرية مسلمة الى حد كبير، كما كانت الحرف اليدوية عديدة ومتطورة وقد خلقت هذه الحرف في بعض المناطق نظاما للانتاج تحت اشراف الرأسمال التجاري، الا ان الصناعات الكبيرة الوحيدة، التي كانت تستخدم العمل المأجور، هي (الكارخانات) الملكية او « الشريفة » التي كان انتاجها مقصورا على الاستهلاك العائلي[٦١]. وكانت ثروات التجار معرضة دائما للمصادرة الكيفية من قبل الملك، ولم يتطور اي رأسمال صناعي اولي على الاطلاق. بقيت الدولة المغولية، الاداة الرئيسية للاستغلال الاقتصادي للطبقة الحاكمة لمدة ١٥٠ عاما، الى ان انهارت تحت وطأة الثورات الفلاحية، والانفصالية الهندوسية، والغزو البريطاني.

---

(٦٠) Habib. *The Agrarian System of Mughal India*, pp. 160 - 7 ff, «Potentialities of Capitalist Development», p. 38.

مع أخذ أصولها المختلفة بنظر الاعتبار، فان هناك بعض التشابه بين المركز الهيكلي لطبقتي (المنصبدار) و(الزامندار) داخل النظام المغولي الهندي من جهة وقطاعي (الدوشرمة) و(التيماريين) في جهاز الدولة العثماني من جهة أخرى: ففي الحالتين فرضت نخبة عسكرية على طبقة من المحاربين المحليين. الا ان تراكيب هذه الطبقات كانت متناقضة. فقد كانت (الدوشرمة) التركية تؤلف سلكا من الرقيق المسيحيين السابقية، وكان (التيماريون) يتألفون من خيالة مسلمين، في حين كان (المنصبدار) المغوليون يؤلفون على العكس من ذلك «ارستقراطية» مسلمة وكان (الزامندار) عبارة عن مستغلين اقليميين هندوس. وبذلك فقد كانت المراكز «الفخرية» لكل من هذه الطبقات داخل النظام السياسي كمجموع، متمايزة تماما.

(٦١) Habib, "Potentialities of Capitalistic Development", pp. 61-77.

(٥)

تلكم هي، باختصار شديد، بعض العناصر المركزية في التاريخ الاجتماعي الاسلامي. ومن جهة اخرى، فان طابع ومسيرة الحضارة الصينية يقدمان سلسلة كاملة من السمات المناقضة للتطور الاسلامي. وليس ثمة مجال هنا لبحث التطور الطويل المعقد للصين القديمة بمعناها الدقيق، ابتداء من العصر البرونزي في عهد شانك عام ١٤٠٠ قبل الميلاد، وانتهاء بنهاية عصر (شو) في القرن الخامس قبل الميلاد، وتأسيس دولة (شين) الوحدوية في القرن الثالث قبل الميلاد.

يكفي أن نعدد باختصار المواريث المادية لسجل مستمر من الحضارة الراقية التي ترجع الى حوالى الفي عام قبل الظهور النهائي لنظام الدولة الذي اصبح العلاقة المميزة للتاريخ السياسي الصيني بمجموعه.

ان مهد الحضارة الصينية كان شمال ـ غرب الصين، حيث كان الاقتصاد يقوم على زراعة الحبوب الجافة، وكانت الحاصلات الرئيسية للصين القديمة هي دائما الدُّخن والحنطة والشعير. الا ان الحضارة الصينية، ضمن زراعتها المستقرة المكثفة، طورت منذ وقت مبكر انظمة اروائية هامة لزراعة الحبوب في مرتفعات ووديان الرواسي الطفالية في شمال غرب الصين، وتم بناء الاقنية المناسيبية الرئيسية الاولى لتحويل المياه عن مجاري الانهار الى ري الحقول ـ خلال عهد دولة (شين) في القرن الثالث قبل الميلاد [١] . وفي منخفض النهر الاصفر،

---

(١) للاطلاع على الاشكال الرئيسية الثلاثة لأنظمة الري في الصين، ومواقعها الاقليمية، انظر التحليل الاقليمي في:

Chi Ch'ao Ting, *Key Economic Areas in Chinese History*, New York 1963 (re - edition) pp. 12 - 21;

وكذلك المسح الجيد في:

J. Needham, *Science and Civilisation in China*, Vol. IV-3 *(Civil Engineering and Nautics)*, Cambridge 1971, pp. 217-27, 373-5.

الواقع في اتجاه الشمال ــ الغربي، اقامت دولة (هان)، التي جاءت بعد ذلك، سلسلة هامة من السدود والخزانات لغرض تكميلي هو السيطرة على الفيضانات وتنظيم توزيع المياه للزراعة[٢]، وصممت مضخات مترابطة مربعة الحابسات[٣]. في حين يبدو ان حقول الرز المستطيلة ظهرت للمرة الاولى في القرن الاول قبل الميلاد، في الجنوب[٤]. الا انه في هذه المرحلة كانت الزراعة الجافة للدُّخن والقمح لا تزال هي الطاغية في الاقتصاد الريفي. كما ان دولتي (شين) و (هان) انشأتا قنوات ضخمة للشحن السريع للضرائب الحبوبية الى خزائنها ولعلها كانت الاولى من نوعها في التاريخ: وفي الحقيقة، ان الدولة خلال التاريخ الصيني، كله، كانت تعطي الاولوية دائما للمواصلات المائية، بوظائفها المالية والعسكرية (السوقية)، على انظمة الري بمعناها الدقيق والمخصص للاغراض الزراعية[٥]. الا انه الى جانب الهندسة الاروائية، حصل تقدم تقني هام في الريف في زمن مبكر، وبوجه عام قبل مدة طويلة من ظهوره في اوروبا. وقد اخترعت الطاحونة الدورانية في نفس الوقت تقريبا، مع ظهورها في الغرب الروماني اي في القرن الثاني قبل الميلاد. اما العجلة اليدوية فقد اكتشفت قبل الف عام من ظهورها في اوروبا، اي في القرن الثالث الميلادي، وبدأ استخدام ركاب الخيل في نفس الوقت تقريبا، وحقق الجر بواسطة الخيل تقدما حاسما بظهور النير العنقي في القرن الخامس الميلادي. وشيدت الجسور المقوسة في القرن السابع الميلادي[٦]. والامر الاكثر لفتا للنظر، هو ان اساليب سبك الحديد اخترعت منذ القرنين السادس والخامس قبل الميلاد، في حين لم تستخدم في اوروبا الا في اواخر العصور الوسطى، وبدأ انتاج الفولاذ فعليا منذ القرن الثاني قبل الميلاد فصاعدا[٧]. وبذلك، فقد كانت صناعة التعدين الصينية اكثر تقدما بكثير منها

---

(٢) شي تاو تنك، المصدر الآنف الذكر، ص ٨٩ ــ ٩٢.

(٣) نيدهام، المصدر الآنف الذكر، ص ٨٩ - ٩٢.

(٤) Yi-Fu Tuan, *China*, London 1970, p. 83.

(٥) نيدهام، المصدر الآنف الذكر، ٢ / ٣، ص ٢٢٥.

(٦) نيدهام، ٤ / ٢، ص ١٩٠، ٢٥٨ ــ ٢٦٥ (المقدمة، ٣١٢ ــ ٣٢٧)، ٤ / ٣، ص ١٨٤.

(٧) J, Needham, *The Development of Iron and Steel Technology in Chime*, London, 1958, p. 9.

وقد تم صنع الفولاذ بمزج الحديد المطاوع والحديد المسبوك منذ القرن السادس الميلادي.

في اية منطقة اخرى من العالم. منذ زمن بعيد جدا. وفي الوقت نفسه، ظهرت ثلاث صناعات رئيسية للمرة الاولى في الصين القديمة: فقد انتج الحرير منذ اقدم عصور تاريخها، واخترع الورق في القرنين الاول والثاني للميلاد، واكتملت صناعة الخزف الصيني في القرن الخامس الميلادي[٨]. الا ان هذا القدر الكبير من المكاسب التكنولوجية وفر الاسس المادية لقيام اول امبراطورية سلالية كبرى باعادة توحيد الصين بشكل دائمي بعد التناحر والانقسام الاقليمي خلال ٣٠٠ـ ٦٠٠ للميلاد ـ ونعني بذلك دولة (تانك)، التي تعتبر بوجه عام البداية الواضحة والحاسمة للحضارة الامبراطورية الصينية بمعناها الدقيق.

ان نظام الاراضي في امبراطورية تانك كان، في اوجه عديدة، قريبا بشكل غريب من النموذج الآسيوي الذي تخيله المفكرون الاوروبيون اللاحقون، بما فيهم ماركس. كانت الدولة ، قانونيا، المالك الاوحد للارض، طبقا للقاعدة القائلة : « تحت السماء كلها، تعتبر كل بقعة ارض ملكا للامبراطور » [٩]، وكانت الزراعة تقوم على ما يعرف بنظام الـ«شـون ـ تيـين»، أو « الحصص المتساوية » ، والذي طبق اداريا بدقة اثارت دهشة المؤرخين اللاحقين. فقد كانت الدولة تمنح قطعا محددة من الارض، تبلغ مساحتها مبدئيا حوالى ١٣,٣ ايكر، الى عائلات فلاحية طيلة حياتها العاملة، مع التزام بدفع ضرائب عينية ـ الحبوب والاقمشة بالدرجة الرئيسية ـ وتقديم خدمات مجانية، وكان خمس هذه القطع، المخصصة لانتاج الحرير والعنب، قابلا للوراثة، في حين كانت الدولة تسترجع البقية عند تقاعد الفلاحين[١٠]. وكانت الاغراض الاساسية من هذا النظام هي توسيع المساحة الزراعية والحيلولة دون تكوين ملكيات خاصة كبيرة من قبل الملاكين الارستقراطيين. وخصصت لموظفي الدولة انفسهم عقارات عامة

---

(٨) Needham, *Science and Civilisation in China, (Introductory Orientations)*, Cambridge 1954, pp. 111, 129.

(٩) D. Twitchett, *Financial Administration under the Tong Dynasty*, Cambridge 1963, pp. 1, 194.

(١٠) تويجب، ص ١ ـ ٦.

في المناطق الكثيفة السكان، كان حجم الحصص قابلاً للهبوط إلى ايكرين أو ثلاثة: ص ٢٤، ٢٠١. ولم يجر تطبيق هذا النظام بدقة في مناطق زراعة الرز في الجنوب، حيث انه لم يكن يتلاءم تكنيكيا مع متطلبات العمل الضخمة لزراعة الرز المروية.

كبيرة لاعالتهم. وكان التسجيل الدقيق لكافة الحيازات العقارية والايدي العاملة جزءا اساسيا من النظام. وكان نفس الاشراف الاداري الدقيق القائم في الريف يوجد داخل المدن ايضا، بشكل اشد- ابتداء من العاصمة الامبراطورية (جانكان) نفسها والتي كانت تضم على الارجح اكثر من مليون من السكان وكانت المدن الصينية في اوائل عهد (تانك) خاضعة لتخطيط ورقابة صارمين من جانب الدولة الامبراطورية وكانت في العادة عبارة عن هياكل هندسية، محاطة بالخنادق المائية والاستحكامات ، ومقسمة الى احياء مربعة تفصل ما بينها اسوار ذات بوابات محروسة للتنقل خلال النهار، مع منع التجول فيما بينها ليلا: وكان موظفو الدولة يقيمون في حي خاص محاط بسور مزدوج يفصله عن سائر المدينة[١١]. وكان تجاوز اهل المدن لهذه الاحياء المخصصة بدون اجازة يعرضهم للعقاب اللائق.

ان جهاز الدولة الذي يمارس هذه الرقابة على المدن والريف كان خاضعا في الاصل لارستقراطية عسكرية، احرزت مكانتها خلال الحروب الداخلية للحقبة السابقة، وكانت لا تزال، في تقاليدها ونظرتها، ارستقراطية خيالة ووراثية، والواقع ان القرن الاول في عهد (تانك) شهد موجة مذهلة من الفتوحات العسكرية الصينية في الشمال والغرب. فقد تمت السيطرة على منشوريا وكوريا ومنغوليا، وامتدت السلطة الصينية عميقا في آسيا الوسطى، الى حدود ما وراء جيحون والبامير. ويعود الفضل الاكبر في هذا التوسع العظيم الى فرسان (تانك)، الذين تم تكوينهم بعناية وفق برنامج لتربية الخيول الممتازة في داخل الوطن، تحت امرة ارستقراطية مولعة بالقتال[١٢] . وبعد تثبيت نظام الامن في الامبراطورية الجديدة، اوكل امره الى مليشيات محلية من المستوطنين المشاة، خصصت لهم اراضٍ زراعية وكلفوا بواجبات الدفاع، الا انه منذ اواخر القرن السابع فصاعدا، اصبح من الضروري خلق وحدات دائمية كبيرة لحراسة حدود الامبراطورية. وكانت التوسعية الستراتيجية مصحوبة بكوسموبولية ثقافية، ولاول مرة في التاريخ الصيني، خضعت الايديولوجية الرسمية لتأثيرات اجنبية رئيسية، وذلك بصعود

---

(١١) E. Balzas, *Chinese Civilisation and Bureaucracy,* New Haven 1967, pp. 68 - 70.

(١٢) J. Gernet, *Le Monde Chinois,* Paris 1972, pp. 217 - 19.

ربما كان هذا الكتاب افضل استعراض للتاريخ الصيني كمجموع، ظهر في الآونة الأخيرة في اللغات الأوروبية.

البوذية كدين للدولة. الا انه في الوقت نفسه، بدأ تغير اعمق واطول امدا بكثير في مجموع سمات جهاز الدولة نفسه. ذلك انه في خلال عهد (تانك) ولدت البيروقراطية المدنية التي كانت تحتل احدى الخصائص المميزة للصين الامبراطورية. ومنذ اواسط القرن السابع فصاعدا، بدأت نخبة من الملاكات العليا داخل النظام الحكومي بالتكون عن طريق نظام عام للاختبار بالرغم من ان الاغلبية العظمى من المناصب كانت لا تزال خاضعة للامتيازات الوراثية او تزكيات الاسر النبيلة التقليدية. وكان جهاز « الرقابة » يضم مجموعة مستقلة من الموظفين المدنيين المكلفين بانتقاد وتدقيق اعمال الجزء الاعظم من البيروقراطية الامبراطورية، لضمان المستوى المطلوب في الاداء والسياسة[١٣] . وبحلول منتصف عهد (تانك)، كان الصعود السياسي لطبقة الموظفين المدنيين عن طريق نظام الاختبار، والذين اصبحت مكانتهم تجتذب حتى المرشحين من النبلاء- كان هذا الصعود قد اصبح امرا واضحا لا شك فيه. اما الفرع العسكري من جهاز الدولة، فانه في الوقت الذي وفر فيها بعد سلسلة طويلة من الجنرالات الغاصبين للسلطة، الا انه فقد الى الابد سيطرته الوظيفية في الامبراطورية الصينية. وقد استطاع فاتحون بدو من الاتراك او المغول او المانشو- ان يكتسحوا الصين في عهود لاحقة ويقيموا سلطتهم السياسية على قواتهم المرابطة الخاصة: الا ان هذه الجيوش الدخيلة بقيت خارج نطاق الحكومة الادارية الاعتيادية للبلاد، والتي حافظت دائما على وجودها واصبحت البيروقراطية المكتبية هي السمة المميزة الدائمية للدولة الامبراطورية الصينية.

تفكك النظام الزراعي لدولة تانك، عمليا، بسرعة. فقد تظافر نزوح الفلاحين الى الاراضي غير المشغولة وغير المسجلة، مع المشاريع الاستصلاحية للاغنياء والنشاط التخريبي للموظفين المنهمكين في اكتناز الاراضي لانفسهم، تظافر كل ذلك على تحطيم نظام الـ(شون-تيين). وبعد ذلك، في ٧٥٦، جرى العصيان المشؤوم للجنرال آن لو - شان، في نفس الوقت الذي ضعفت فيه السطوة الخارجية الصينية بنتيجة الانتصارات العربية (والايغورية)في تركستان. وانهار الاستقرار الملكي بصورة مؤقتة، وتقلصت الحدود بفعل ثورات الشعوب المملوكة، وحصل انحلال عام في الامن الداخلي. وادت الازمة الحادة في اواسط القرن الثامن الى خلل تام في خطط التسجيل لنظام الحصص العقارية ووضت

---

(١٣) R. Dawson, *Imperial China*, London 1972, pp. 56 - 8.

في الواقع نهاية لنظام الـ(شـون ـ تيين) في الـريف. وخلال خمسة اعوام من عصيان لو ـ شان، هبط عدد العائلات المسجلة بنسبة (٨٠) بالمائة[١٤]. وظهرت آنذاك ملكيات خاصة كبيرة، يمتلكها وجهاء او بيروقـراطيون او ضباط. ولم تكن هذه اقطاعيات مثبتة، بل مجموعات من القطع يحرثها فلاحون مستأجرون، او عمال اجراء او عبيد في بعض الاحيان، تحت اشراف وكلاء الملاكين. وكانت بدلات الايجار تصل عـادة الى نصف قيمة المحصـول بالنسبـة للمستأجـرين في هذه الملكيات، وهي نسبة من الاستغلال تزيد كثيرا عما كانت تتقاضاه الدولة من قطع الـ (شون ـ تيين)[١٥]. وفي الوقت نفسه انتقل النظام المالي من الضرائب الرأسية العينية المقطوعة والسخرة الى ضرائب متدرجة على الاملاك والمساحات الارضية، تدفع نقدا وبالحبوب، واصبحت الضرائب غير المباشرة على البضائع اكثر ربحية باضطراد، مع توسع المعاملات التجارية والاقتصاد النقدي [١٦].
كان الاقتصاد الصيني قبل عهد (تانك) يقوم على المقايضة الى حد كبير، وكان اقتصاد (تانك) نفسه يعاني نقصا مزمنا في النحاس اللازم لسك النقود، ويعتمد جزئيا على الحرير كواسطة للتبادل. الا ان حظر واغلاق الاديرة البوذية في اواسط القرن التاسع ، اخرج كميات كبيرة من النحاس من مستودعاتها وسهل التداول النقدي. وكانت هذه الخطوة بدورها مدفوعة جزئيا بالردة المناهضة للاجانب والتي تميزت بها الحقبة المتأخرة من حكم تانك. وكان الانتعاش الداخلي بعد ازمة منتصف القرن الثامن مصحوبا بعداء جديد للمؤسسات الدينية الاجنبية، مما وضع نهاية للهيمنة البوذية داخل المجمع الايديولوجي للدولة الصينية. وحل محلها الفكر الكونفوشي، في النزعة الدنيوية المحـافظة، والـطابع الأخـلاقي المناهض للتعصب، بوصفه المذهب الرسمي الرئيسي للدولة الصينية. ومنذ ذلك الحين، اصبحت الامبراطورية الصينية تتميز دائما بالطابع العلماني الاسـاسي لنظامهـا التشريعي. وكانت القوة الدافعة لهذا التغير الحضاري تنبعث بدورها، الى حد كبير، من نبلاء الجنوب الذين وفروا اهم العناصر الضرورية للبيروقراطية المدنية: ذلك ان التراجع الامبراطوري من آسيا الـوسطى ومنشـوريا وكـوريا اضعف وبشكل عام مركز الأرستقراطية العسكرية القديمة في الشمال الغربي، بما تتصف به من تقبل اكبر للتأثيـرات الاجنبية وقـوّى مركـز الموظفـين المكتبيين داخـل

(١٤) تويجب، ص ١٢ ـ ١٧.
(١٥) المصدر ذاته، ص ١٨ ـ ٢٠.
(١٦) المصدر ذاته، ص ٢٤ ـ ٦٥.

الدولة[١٧]. وفي الوقت نفسه، انتقل السكان والثروة باضطراد نحو الجنوب، في اتجاه وادي اليانكتسي الاسفل. واخذت زراعة الرز المكثفة تكتسب لاول مرة اهمية رئيسية، مع تطور مغارس الازدراع التي وضعت نهاية للحاجة الى الاراضي المراحة وبذلك زاد الانتاج الى حد عظيم.

وفي عهد (سونك) الذي اعقب ذلك، من القرن العاشر الى الثالث عشر، اتخذ النظام الريفي بأسره شكلا جديدا. ان المرحلة النهائية من حكم تانك، والمتسمة بانحلال السلطة الملكية المركزية، وانتشار التمردات الاقليمية، وتكرار الغزوات البربرية من الشمال، شهدت اختفاء الارستقراطية العسكرية التقليدية للشمال الغربي بصورة نهائية. اما الطبقة الحاكمة الصينية في دولة سونك، والتي كانت جديدة الى حد كبير في تركيبها الاجتماعي المباشر، فقد استمدت اصولها من طبقة الموظفين المدنيين في العهد السابق: واصبحت بعد الآن طبقة موسعة ومثبتة من النبلاء، وقسم جهاز الدولة الى ثلاثة قطاعات وظيفية ـ مدنية، ومالية، وعسكرية ـ مع وظائف اختصاصية في كل منها، كما اعيد تنظيم الادارة الريفية وعزز مركزها. وكانت البيروقراطية الامبراطورية التي تكونت نتيجة ذلك اكبر منها في عهد تانك، وتضاعف حجمها خلال القرن الاول من حكم آل سونك. وتأسس نظام بيروقراطي في القرن العاشر، يتحدد الدخول اليه بامتحان وتجري الترقيات على اساس تقدير الكفاءة وتزكية الهيئات المشرفة. واصبح التدريب لنظام الشهادات اكثر صعوبة بكثير، وارتفع متوسط عمر الخريجين من اواسط العشرينات الى اواسط الثلاثينيات، واصبح المرشحون الممتحنون، بسرعة، مسيطرين على كافة قطاعات الدولة باستثناء الجيش، وكانت الوظائف العسكرية تعتبر رسميا متساوية مع المدنية، الا انها كانت في الواقع تحظى باحترام اقل بكثير[١٨]. وبحلول القرن الحادي عشر، كان معظم الموظفين المسؤولين من الخريجين، الذين يسكنون عادة في المدن ويسيطرون على ملكيات زراعية يديرها وكلاء ويعمل فيها مستأجرون تابعون. واصبحت اكبر هذه الملكيات متركزة في المناطق الجديدة في كياتكسو، وانهواي، وشيكيانك، وهي مواطن الجزء الاعظم

---

(١٧) كيرنيه، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

(١٨) Twitchett, «Chinese Politics and Society from the Bronze Age tothe Manchus», in A. Toynbee (ed.) *Half the World*, London, 1973, p. 69.

من المرشحين للشهادات العالية وكبار موظفي الدولة[١٩]، وكان الفلاحون الـذين يزرعون اراضي هؤلاء الملاكين ملزمين بتقديم العمل والاتاوات العينية، في حين كانت تنقلاتهم مقيدة بعقود الاستئجار. وليس ثمة شك في الاهمية الخطيرة لهذا النظام التملكي، المتسم بتقييد الايدي العاملة، بالنسبة للزراعة في عهد سونك. ومن جهة اخرى، اصبح حوالى ٦٠ بالمائة او اكثر من مجموع سكان الريف من صغار الحائزين، خارج حدود الملكيات الكبيرة[٢٠]. وكانوا هم الذين يدفعون الجانب الاعظم من الضرائب الريفية. وقد بقيت ملكية الدولة لكافة الاراضي قائمة في النظرية القانونية، الا انه لم يعد لها وجود عملي منذ ذلك الحين[٢١]. واصبحت الملكية الزراعية الخاصة رغم خضوعها لبعض القيود الهامة، سمة مميزة للمجتمع الامبراطوري الصيني حتى النهاية..

وقد توافق الصعود الاجتماعي لهذه الملكية مع تقدم عظيم في الريف الصيني. ان التحول في النوطن والزراعة بوجه عام نحو وادي اليانكتسي الاسفل المنتج للرز، كان مصحوبا بتطور سريع في نوع ثالث من انظمة الري ــ وهو بزل الاراضي الغرينية السبخة، واستعادة الاراضي المحاذية للبحيرات، وكان ثمة

---

(١٩) Twitchett, *Land Tenure and the Social Order in T'ang and Sung China.* London 1962, pp. 26 - 7.

(٢٠) المصدر ذاته، ص ٢٨ ــ ٣٠.

إن مسألة التوازن الحقيقي بين قطاع الملكيات الكبيرة (الشانك ــ يوان) وقطاع الحيازات الصغيرة داخل اقتصاد سونك هي احدى أكثر المسائل اثارة للجدل في الكتابات التاريخية المعاصرة حول ذلك العهد، ويذكر ألفن، في كتابه الأخير، العظيم الأهمية، ان «المزارع الكبيرة» القائمة على عمل «الاقنان» كانت هي الطاغية في معظم أجزاء الريف، بالرغم من انه يسلم بان عدد الفلاحين خارج هذه الملكيات «لم يكن ضئيلاً»:

The Pattern of the Chinese Past, London, 1973, pp. 78 - 83.

إلا انه لا يعير أهمية للتقديرات الكمية المرتكزة على سجلات السكان في تلك الفترة، وذلك بدون ان يقدم اية تقديرات بديلة، ويعتمد في جانب كبير من تعليلاته على باحثين يابانيين، هما كوسانو وسودو، اثارت آراؤهما بعض الجدل في بلدهما نفسه. وعلى نقيض ذلك، ينتقد تويجت استخدام تعبير «المزارع الكبيرة» لوصف نظام (الشانك ــ يوان) ويركز بدرجة اشد على الأهمية النسبية لصغار الحائزين في عهد سونك. والواقع ان المعلومات المتوفرة لا تسمح بالتوصل إلى استنتاجات قاطعة.

(٢١) Twitchett, *Land Tenure and the Social order,* p. 25.

صعود مذهل في المستوى الاجمالي لمشاريع الري، التي تضاعف معدل فعاليتها السنوية خلال عهد سونك أكثر من ثلاث مرات بالنسبة لأية سلالة حاكمة سابقة[٢٢] . واستثمر الملاكون أموالهم في مشاريع استصلاحية واسعة النطاق الى جانب المشاريع العامة. والواقع ان حلول الملكية الخاصة للارض توافق مع هيمنة زراعة الرز المروية داخل الاقتصاد الزراعي الصيني كمجموع: وكانت كلتاهما ظاهرتين جديدتين مميزتين لعهد سونك. ومنذ ذلك الحين، اصبحت الغالبية العظمى من منشآت الري ذات طابع محلي على الدوام، وذات حاجة ضئيلة او معدومة الى تدخل الدولة المركزية[٢٣]. فقدكانت مبادرات الملاكين او القرويين مسؤولة عن الجانب الاعظم منها، بعد اقامة دورات الزراعة المائية الاعظم انتاجية بكثير في منطقة اليانكتسي. وفي هذا العهد شاع استعمال المكائن الأكثر تعقيدا والمتحركة بقوة الماء، لاغراض الضخ والطحن والدراس. وانتشرت وحسنت الادوات الزراعية ــ من محاريث، ومجارف، وفؤوس، ومناجل ــ واستورد رز الجامبا السريع النضج من فيتنام، وتضاعف محصول القمح[٢٤]. كما وزعت الحاصلات التجارية مثل القنب، والشاي والسكر. وبوجه عام، ازدادت ــ الانتاجية الزراعية بسرعة عظيمة، ومعها الكثافة السكانية. وان عدد سكان الصين، الذي بقي ثابتا تقريبا في حدود الخمسين مليونا منذ القرن الثاني قبل الميلاد، قد تضاعف تقريبا فيما بين القرن الثامن والقرنين العاشر والثالث عشر، الى حوالى المائة مليون[٢٥] .

وفي هذه الاثناء، جرى تقدم صناعي عظيم في مجال التعدين. وشهد القرن

---

(٢٢) انظر ارقام الواردة في:

Needham *Science and Civilization in China,* IV 13, pp. 282 - 4.

والتي عدلت على اسا التقديرات التي اوردها في الأصل:

Chi Ch'ao Ting, *Key Economic Areas in Chinese, History,* p. 36.

(٢٣) Dwight Perkins, *Agricultural Development in China 1368-1968,* Edinburgh 1969, pp. 171 - 2.

إنّ دراسة بركنز تتعلق بعهد ما بعد يوان، الا ان ثمة مبرراً كافياً للاعتقاد بأن احكامه تنطبق بالنسبة لعهد ما بعد تانك بأكمله.

(٢٤) Twitchett, *Land Tenure and the Social Order,* pp. 30 — 1.

(٢٥) كيرنيه، ص ٢٨١.

الحادي عشر انتاجا متصاعدا في الفحم حيث وظفت الرساميل والايدي العاملة على نطاق اوسع بكثير منه بالنسبة لمواد الوقود التقليدية، وبلغ المنتوج مستويات هائلة، واشتد الطلب نتيجة التطورات الحاسمة في صناعة الحديد، حيث اصبحت التكنولوجيا بالغة التقدم والتعقيد (وكان المنفاخ الكباس قد اصبح الجهاز الاعتيادي)، ولعل مسابك الحديد كانت الاكبر من نوعها في جميع ارجاء العالم الى حد القرن التاسع عشر، وفي ١٠٧٨، قدر انتاج الحديد في عهد آل سونك الشماليين بما يتراوح بين ٧٥,٠٠٠ـ ١٠٠,٠٠٠ طن، وهو رقم يمثل زيادة باثني عشر ضعفا خلال مائتي عام: ومن المحتمل ان انتاج الحديد الصيني في القرن الحادي عشر كان يعادل تقريبا مجموع الانتاج الاوروبي في بداية القرن الثامن عشر[٢٦]. ان هذا النمو السريع في صناعة الحديد جعل من الممكن مضاعفة عدد الادوات الزراعية المنتشرة في ارجاء الريف، وتوسيع صناعة الاسلحة. وشهدت الفترة نفسها سلسلة مدهشة من الاختراعات الجديدة. فادخلت الاسلحة النارية الى الحرب لاول مرة، وصممت الحروف المتحركة للطباعة، واستخدمت البوصلة المغناطيسية كأداة للملاحة، وانشئت الساعات الميكانيكية[٢٧]. وبذلك، فقد سبقت الصين اوروبا، بزمن طويل، في عدد من اشهر الاختراعات التقنية التي ظهرت في الاخيرة في عصر النهضة. كما تحسنت وسائل النقل نتيجة اختراع الاقفال الحابسة للمياه في الاقنية، والمقاود ذات القوائم الخلفية ودواليب التغذيف بالنسبة للملاحة[٢٨]. وتطورت صناعة الخزف بسرعة كبيرة، واصبحت مصنوعات الخزف الصيني، لاول مرة، تبز الحرير تقريبا بوصفها سلعة التصدير الرئيسية للامبراطورية، كما ازداد تداول المسكوكات النحاسية زيادة عظيمة، وبدأ اصدار النقود الورقية من قبل الصيارفة الافراد

---

(٢٦) R. Hartwell, «A Revolution in the Chinese Iron and Coal Industries during the Northern Sung, 920 - 1126 A.D.» *The Journal of Asian Studies*, XXI, No, 2, February 1962, pp. 155 - 160.

(٢٧) Needham, *Science and Civilisation in China*, pp. 134, 231, IX-2, pp. 446 - 65; IV/13, p. 562.

في الواقع، كانت الحروف الحجرية هي الأكثر شيوعا على الدوام في الصين الامبراطورية، لأن النصوص الايديوغرافية [اي القائمة على الخطوط المؤلفة من صور ورموز كما هو الأمر بالنسبة للخط الصيني أو الهيروغليفي مثلاً ـ المترجم] قلصت من فوائد الحروف المتحركة بالنسبة لها: كيرنيه، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٦.

(٢٨) نيدهام، ٤ / ٢، ص ٤١٧ ـ ٤٢٧، ٤ / ٣.

والدولة على السواء. وقد خلق هذا التقدم الريفي والصناعي المزدوج موجة هائلة من الحضرنة. وبحلول عام ١١٠٠، كانت الصين تمتلك خمس مدن يبلغ عدد سكان الواحدة منها اكثر من مليون[٢٩]. وكانت هذه التكاثرات نتيجة نمو اقتصادي عفوي وليس نتيجة تخطيط حكومي مدروس وتتسم بقدر كبير من الحرية الحضرية[٣٠]، وقد الغي نظام حظر التجول في كايفنك عاصمة آل سونك، في القرن الحادي عشر وحل محل الاحياء المقفلة القديمة داخل المدن الامبراطورية، نظام شوارع اكثر سيولة. واستفادت الطوائف التجارية الجديدة في المدن في ادخال الزراعة ذات المحاصيل التجارية وازدهار التعدين، والصناعات المعدنية، واكتشاف اساليب جديدة في الصيرفة والائتمان، وارتفع انتاج النحاس اكثر من ٢٠ ضعفا عما كان عليه في عهد تانك وازدادت البراعة في التجارة البحرية للمسافات الطويلة، بفضل التطورات العديدة في الهندسة البحرية وخلق اسطول امبراطوري للمرة الاولى.

ان التحول الدراماتيكي في الهيئة العامة للاقتصاد الصيني في عهد سونك قد ظهر بشكل مجسم عند احتلال شمال الصين من قبل البدو (الجورشين) في اواسط القرن الثاني عشر. فبنتيجة انفصالها عن الموطن التقليدي للحضارة الصينية في آسيا الوسطى ومنغوليا، حولت امبراطورية سونك في جنوب الصين اتجاهها من البر الى البحر، وهو اتجاه جديد في التاريخ الصيني: وفي هذه الاثناء كان الوزن النوعي للتجارة الحضرية ينمو بشكل متناسب وكانت نتيجة ذلك ان الزراعة، لاول مرة في التاريخ، لم تعد توفر الجانب الأعظم من موارد الدولة في الصين. واصبح الدخل الامبراطوري من الضرائب التجارية والاحتكارات يساوي من حيث الحجم دخل ضرائب الاراضي في القرن الحادي عشر، وفي دولة سونك الجنوبية في اواخر القرن الثاني عشر والثالث عشر، كانت الموارد التجارية تزيد كثيرا عن الموارد الزراعية[٣١]، لم يعكس هذا التوازن المالي الجديد نمو التجارة الداخلية والخارجية فقط، بل كذلك توسع القاعدة الصناعية للاقتصاد برمته، وتوسع التعدين، وانتشار زراعة الحاصلات التجارية.

كانت الامبراطورية الاسلامية في عهد الخلافة العباسية، في القرنين الثامن

---

(٢٩) E. Kracke, «Sung Society: Change within Tradition», *The Far Eastern Quarterly*, XIV, August, 1955, No. 3, pp. 481 - 2.

(٣٠) انظر: Tuan, *China*, pp. 132 - 5.

(٣١) كيرنيه، ص ٢٨٥.

والتاسع، اغنى واقوى حضارة في العالم. واصبحت الامبراطورية الصينية في عهد سونك، صاحبة اغنى وارقى اقتصاد في العالم في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، بلا منازع.وكان ازدهارها يستند بشكل متين على انتاجها الزراعي والصناعي اكثر منه على المعاملات التبادلية في التجارة الدولية. وكانت الدينامية الاقتصادية لدولة سونك مصحوبة بفورة ثقافية، يجتمع فيها تبجيل الماضي الصيني القديم باكتشافات جديدة في الرياضيات والفلك، والطب، وفن رسم الخرائط، والاثار وغير ذلك[٣٢]. ان الارستقراطية المدرسية التي اصبحت تحكم الصين كانت تتسم باحتقار الرياضة البدنية والممارسات الحربية، وبتقديس كبير للهوايات الجمالية والذهنية. وكانت التأملات الكونية تمتزج بكونفوشية جديدة مبرمجة في ثقافة عهد سونك.

كان الغزو المغولي للصين في القرن الثالث عشر امتحانا لحيوية مجمل النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي الذي نضج في ذلك العصر الزاهر. فقد اشاع الحكام البدو الجدد الطابع « الرعوي » في مساحات كبيرة في شمال الصين، وتدهورت الزراعة بشكل عام، ولم تتمخض الجهود اللاحقة لاباطرة (يوان) لاصلاح الوضع الزراعي الا عن نجاح ضئيل[٣٣]. وتوقف الابتكار الصناعي الى حد كبير، ويبدو ان ابرز تقدم تقني في العهد المغولي كان سباكة المدافع ذات الفوهات المعدنية، وهو امر له مغزاه في حد ذاته[٣٤]. وازداد عبء الضرائب على الجماهير الريفية والحضرية، في حين ادخل التسجيل الوراثي لمهنهم، لغرض تجميد الهيكل الطبقي للبلاد. وبقيت الايجارات واسعار الفائدة عالية، وازدادت

---

(٣٢) يتحدث كيرنيه، كآخرين، عن «عهد نهضة» في دولة سونك قابل للمقارنة مع عهد النهضة الأوروبية آنذاك: ص ٢٩٠ ــ ٢٩١، ٢٩٦ ــ ٣٠٢.

إلا ان هذه المقارنة غير واردة لأن المدرسين الصينيين لم ينقطعوا قط عن الاهتمام بالماضي القديم بالدرجة الأولى، ولم تكن هناك عملية حادة من الانفصال الثقافي كتلك التي حدثت اعادة اكتشاف التراث الكلاسيكي القديم في أوروبا في عصر النهضة. ويحذر كيرنيه نفسه، في موضع آخر، من اقحام عهود وافكار خاصة باوروبا في التاريخ الصيني، ويصر على ضرورة صياغة مفاهيم جديدة محددة ومناسبة للواقع الصيني: ص٥٧١ ــ ٥٧٢.

(٣٣) H.F. Schurmann, *Economic Structure of the yuan Dynasty*, Cambridge USA 1956, pp. 8 - 9, 29 - 30, 43 - 8.

(٣٤) نيدهام، I، ص١٤٢.

ديون الفلاحين باضطراد. وبالرغم من ان ملاكي الجنوب دعموا الجيوش المغولية الغازية، الا ان سلالة يوان لم تبد الا ثقة ضئيلة بجهاز الموظفين الصينيين. وقد الغي نظام الامتحان، وعززت السلطة الامبراطورية المركزية، واعيد تنظيم الادارة في المقاطعات، وانيطت الجباية المالية بالالتزام لهيئات اجنبية - (الايغور)، الذين اعتمد الحكام المغول اعتمادا كبيرا على مهاراتهم الادارية والاقتصادية[٣٥]. ومن جهة اخرى، شجعت سياسات آل يوان المشاريع التجارية ونشطت التبادل التجاري، وقد ادى دمج الصين بالامبراطورية المغولية المترامية الاطراف الى تدفق التجار المسلمين من آسيا الوسطى وتوسع الملاحة الدولية. وادخلت عملة ورقية وطنية، وانشىء جهاز نقل ساحلي واسع النطاق لتوريد الحبوب الى الشمال، حيث تأسست عاصمة جديدة في بكين، وفي اثناء ذلك أكملت (القناة الكبرى) الضخمة التي ربطت المراكز الاقتصادية والسياسية في البلاد بطريق مائي داخلي مستديم. الا ان التمييز القومي الذي مارسه الحكام سرعان ما اثار عداء جانب كبير من طبقة الاشراف، في حين ادت فداحة القروض المالية، وهبوط قيمة الاصدارات الائتمانية، وتفاقم ظلم الملاكين، الى ثورات فلاحية مسلحة. وكانت نتيجة ذلك هي الانتفاضة الاجتماعية والوطنية التي وضعت نهاية للحكم المغولي في القرن الرابع عشر، واسست حكم آل مينك.

مثلث الدولة الجديدة، مع بعض التعديلات الهامة، تجديدا للهيكل السياسي التقليدي لحكم الاشراف المدرسيين. فقد اعيد نظام الامتحان بسرعة، الا انه الحق به نظام للحصص الاقليمية كضمان لعدم احتكار الجنوب للوظائف، حيث حجزت حوالى ٤٠ بالمائة من الشهادات العالية للمرشحين الشماليين. وجلب كبار ملاكي اليانكتسي الى العاصمة الجديدة في نانكين، حيث ادت اقامتهم الجبرية هناك الى تسهيل رقابة الحكومة عليهم، في حين الغيت (الامانة) الامبراطورية، وهي قيد تقليدي على ارادة الامبراطور المطلق. وازداد الطابع الاستبدادي للدولة بشكل عام في ظل حكم مينك، حيث اصبحت اجهزة الشرطة السرية والمراقبة اقسى واوسع بكثير مما كانت عليه في عهد سونك[٣٦].

(٣٥) Schurmann, *Economic Structure of the Yuan Dynasty*, pp. 8, 27 - 8; Dowson, *Imperial China*, pp. 186 - 197.

(٣٦) Dawson, *Imperial China*, pp. 214 - 15, 218 - 19; Twitchett, Chinese Politics and Society, pp. 72 - 3.

وخضعت سياسات البلاد بشكل متزايد لسلك متضخم من الخصيان (الذين كان موقعهم خارج نطاق المفاهيم الكونفوشية للسلطة والمسؤولية الابوية)، وللصراعات الفئوية العنيفة . وضعف تماسك البيروقراطية المدرسية بسبب عدم استقرار الحيازة وتجزؤ الواجبات في حين اصبح سن التخرج عن طريق نظام الشهادات يزداد تأخرا باضطراد. وخلق بادىء الامر جيش كبير جدا تعداده ثلاثة ملايين، ذاب جانب كبير منه فيما بعد في شبكة من المستوطنين العسكريين. وكان الابتكار المالي الرئيسي لدولة مينك هو الغرض المنظم لخدمات عمل عامة على السكان الريفيين والحضريين، الذين نظموا في وحدات «جماعية» خاضعة لاشراف دقيق، لغرض تنفيذ هذه الخدمات.

وفي الريف بدأت عقود الاجارة التقييدية لعصر سونك بالاضمحلال [٣٧]، في حين بقي التسجيل المهني الوراثي الذي اوجده نظام يوان، ولو بشكل اكثر ارتخاء. وباعادة السلم الداخلي وتخفيف قيود الايجارات، بدأت قوى الانتاج الريفية مرة اخرى تسجل تقدما هائلا. واعلن مؤسس دولة مينك، الامبراطور هونكود، رسميا، عن برنامج ضخم للتعمير الزراعي لأصلاح ما خربه الحكم المغولي والهزات التي ادت الى زواله. ونظم استصلاح الاراضي، واعيدت ووسعت المنشآت المائية، واعيد التشجير على نطاق لم يسبق له مثيل بناء على تعليمات الدولة الامبراطورية[٣٨]. وكانت النتائج سريعة وباهرة. فخلال ستة اعوام بعد اسقاط آل يوان، كان حجم الضرائب الحبوبية التي حصلت عليها الخزينة المركزية قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا. وادى الزخم الأولي الذي تلقاه الاقتصاد الريفي بفعل اعادة الاعمار هذه، الى نمو زراعي سريع جدا. فتوسعت الزراعة المروية وتحسنت باضطراد في الاودية والسهول ، مع انتشار الانواع السريعة النضج والمحاصيل المزدوجة ابتداء من اليانكتسي الاسفل الى هوبي وهونان وفوكيين، وفي الجنوب الغربي، تم الاستيطان في يونان. وزرعت الاراضي الحدية في الجنوب بالقمح والشعير والدخن، المقتبسة من الشمال. كما زرعت الحاصلات التجارية كالنيلة والسكر والتبغ على نطاق اوسع بكثير. وكان عدد

---

(٣٧) هذا هو الرأي الشائع على الأقل. أما ألفن فيحدد نهاية نظام الاجارة «العبودية» بتاريخ متأخر عن ذلك كثيراً ــ أي أوائل عصر شنك، والذي يعتبره أول عهد اصبحت فيه الملكية الصغيرة شائعة في الريف: ص٢٤٧ ــ ٢٥٠.

(٣٨) كيرنيه، ص٣٤١ ــ ٣٤٢.

السكان قد هبط على الارجح الى ٦٥ ـ ٨٠ مليونا في ظل الحكم المغولي، الا انه نما مرة اخرى بسرعة الى ما يتراوح بين ١٢٠ و ٢٠٠ مليون بحلول ١٦٠٠، نتيجة لهذا التقدم[٣٩]. وفي المدن، شهدت المنسوجات الحريرية والخزفيات وتصفية السكر تطورا ملحوظا، في حين دخلت المنسوجات القطنية للمرة الاولى في الاستعمال الشعبي، عوضا عن الملابس التقليدية المصنوعة من القنب. كما ان استعمال الفلاحين للملابس الجديدة جعل من الممكن خلق مراكز صناعية جديدة لانتاج الاقمشة: ففي نهاية عهد مينك، كانت منطقة سونكيانك تضم، ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ حرفي في صناعة النسيج. وعملت التجارة فيما بين المناطق المختلفة على زيادة الروابط داخل البلاد، في حين جرى تحول ملحوظ نحو نظام نقدي جديد. ونبذت العملة الورقية بسبب التخفيضات المتلاحقة في قيمتها، بعد اواسط القرن الخامس عشر بوقت قصير، وبمرور الزمن، بدأ استيراد كميات متزايدة من الفضة من امريكا (عبر الفلبين) واليابان، بحيث اصبحت تمثل الواسطة الرئيسية للتبادل داخل الصين، حتى تم في النهاية تحويل النظام المالي اليها الى حد كبير.

الا ان النهوض الاولي العظيم في اقتصاد مينك، لم يستمر في القرن الثاني من حكم تلك السلالة. وظهرت اولى تراجعات نموه في الزراعة: فمنذ حوالى ١٥٢٠ فصاعدا، بدأت اسعار الاراضي في الهبوط، مع تدني ربحية الاستثمار الريفي بالنسبة لطبقية الاشراف[٤٠]. كما بدأ نمو السكان بالتباطؤ هو الآخر. ومن جهة اخرى ، بقيت المدن، ظاهريا، تكشف عن ازدهار تجاري عظيم، مع تحسن اساليب الانتاج في بعض الصناعات القديمة وزيادة كميات السبائك. الا انه في الوقت نفسه، توقفت التكنولوجيا الصناعية عن اظهار اية دينامية جديدة. ويبدو انه لم تسجل اية اختراعات حضرية جديدة ذات اهمية كبيرة في ظل حكم مينك، في حين جرى التخلي عن بعض مظاهر التقدم السابقة (الساعات والاقفال الحابسة) او نسيانها[٤١]. وتقدمت صناعة النسيج من استخدام القنب الى القطن كمادة اولية، الا انها، خلال ذلك، تخلت عن عجلات الغزل الميكانيكية التي

---

(٣٩) Ping - Ti Ho *Studies on the Population of China, 1368-1953,* Cambridge USA 1969, pp. 101, 277; Perkins, *Agricultural Developments in China,* pp. 16, 194 - 201, 208 - 9.

(٤٠) كيرنيه، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٤١) نيدهام / ٢ ص ٥٠، ٣، ص ٣٦٠.

كانت تستخدم بالنسبة لاقمشة القنب في القرن الرابع عشر ـ وهو ارتداد تقني خطير. وفي الجانب التنظيمي ايضا، في الوقت الذي كانت فيه صناعة اقمشة القنب في الريف قد طورت نظاما للانتاج خاضعا لاشراف التجار، فان صناع القطن الريفيين ارتدوا بوجه عام الى ممارسة هذه الصناعة في الاكواخ[٤٢]. ويلغ التوسع البحري ذروته في اوائل القرن الخامس عشر، عندما كانت اليونكات (اي السفن الشراعية الصينية ـ المترجم) ذات الحمولات التي تتجاوز الى حد بعيد قدرات السفن الاوروبية آنذاك، تقطع المحيطات الى بلاد العرب وافريقيا، الا ان هذه البعثات البحرية توقفت في اواسط القرن، وتمت تصفية البحرية الامبراطورية برمتها، في ردة ارستقراطية ـ بيروقراطية كانت نذيرا بانكماش وظلامية رسميين اوسع نطاقا[٤٣]. ويبدو ان الجو الثقافي في عهد مينك، المتسم بطغيان الروح المحلية والميل الى الماضي، والمتكون في الاصل من ردة ضد الحكم المغولي وضد الاجانب بشكل عام، ادى الى حلول علوم اللغة والاداب محل النشاط الذهني، مصحوبا باهتمام متضائل بالعلم والتقنية. ومن الناحية السياسية، سرعان ما نشأ في ظل دولة مينك الوضع المعهود في العهود السابقة: قلّص البذخ البلاطي، والفساد الاداري وتهرب الملاكين من الضرائب، موارد الخزينة، وادت الى زيادة الضغط على الفلاحين، الذين خفضت خدماتهم الاجبارية الى ضرائب نقدية كانت تتصاعد باضطراد مع تعرض النظام للهجمات الخارجية. كما انتشرت القرصنة اليابانية في البحار، وبذلك انتهت بصورة فعالة فترة ازدهار القوة البحرية الصينية، وتجددت الغارات المغولية في الشمال، مسببة دمارا فظيعا، كما ان مقاومة الهجمات اليابانية الضخمة على كوريا كبدت الجيوش الامبراطورية نفقات باهظة[٤٤]. وبذلك توقف النمو الاقتصادي والسكاني للبلاد بالتدريج خلال القرن السادس عشر، مع الانحلال السياسي للحكومة والثمن العسكري المترتب على عجزها. وبحلول اوائل القرن السابع عشر، مع بداية التوغل المانشوي في شمال شرق الصين، كان الامن الداخلي قد بدأ في الانهيار داخل مملكة مينك، في حين كانت المجاعات تجتاح الريف وعمليات الهروب

---

(٤٢) الفن، ص ١٩٥ ـ ١٩٩، ٢٧٤ ـ ٢٧٦.

(٤٣) نيدهام، /٣، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٧.

وفيه تلخيص للفرضيات الشائعة الآن عن أسباب هذا التغير الحاد.

(٤٤) لأجل الاطلاع على التقلبات التي جرت في أواخر عهد مينك، انظر:

Dawson, *Imperial China*, p. 247 - 9, 256 - 7.

تزعزع الجيش. وسرعان ما اكتسحت تمردات الطامعين وثورات الفلاحين البلاد كلها، من شنسي وسيشوان الى كيانكسو.

وبذلك، فقد مهد الطريق لانتصار المانشو في ظل آخر اباطرة مينك: وخلال هجومين مطولين عبر جيلين من الزمن، زحفت رايات الغزاة الجدد من مكدن الى كانتون. وبحلول ١٦٨١، تم الاستيلاء على البر الصيني باكمله. اعادت دولة (شينك) الجديدة، بعد قيامها الدورة الاقتصادية لسابقتها تقريبا، على نطاق اوسع. اما من الناحية السياسية، فقد كان حكمها مزيجا من تقاليد يوان ومينك. كما حافظت الطبقة الحاكمة المانشوية على الانفصالية القومية، وذلك بمرابطة قواتها الخاصة في ارجاء البلاد واحتكارها القيادات العسكرية العليا في الدولة[٤٥]. وكان كل حاكم عام مانشوي، يدير مقاطعتين في آن واحد، ويهيمن عادة على الحكام الصينيين المسؤولين عن ادارة المقاطعات المنفردة. الا ان طبقة الاشراف الصينيين بقيت في الاساس مسيطرة على البيروقراطية المدنية، وجرى تطوير نظام الامتحان لغرض تحقيق المساواة بين ممثلي المقاطعات. كما شددت الرقابة الثقافية التقليدية من قبل الدولة الامبراطورية. وخلال قرن تقريبا، من ١٦٨٣، الى ١٧٥٣، قام حكم المانشوية بتخفيض الضرائب، وكبح الفساد، والمحافظة على الامن الداخلي، وتشجيع الاستيطان. كما ان انتشار الحاصلات الزراعية الامريكية عبر الفلبين ــ الذرة، والبطاطا والفول السوداني، والبطاطا الحلوة ــ سمح لاول مرة بالغزو الزراعي للتلال ذات التربة الخفيفة. وبدأ الفلاحون يهاجرون بسرعة الى التلال المشجرة، التي كانت مسكونة حتى ذلك الحين بشعوب قبلية، وبنتيجة ذلك تم استصلاح مساحات واسعة للزراعة. وحسنت اصناف الرز، واخذت تغل محاصيلها في اقل من نصف المدة التي كانت تتطلبها الاصناف الاولى السريعة النضج في عهد سونك.. وبذلك بدأت المساحات الانتاجية الزراعية مرة اخرى بالتصاعد السريع، مما سمح بازدياد سكاني انفجاري، تخطى كافة الارقام القياسية السابقة. وتضاعف عدد سكان الصين مرتين، أوثلاثا فيما بين ١٧٠٠ و ١٨٥٠، حيث بلغ ٤٣٠ مليونا [٤٦].

---

(٤٥) كانت قوات «الريات الخضر» الصينية تؤلف ذراعاً تابعاً لدولة شينك وقد بقيت الثنائية بين الأفواج المانشوية الصينية الى آخر ايام السلالة، في مطلع القرن العشرين:

V. Purcell, *The Boxes Uprising*, Cambridge 1963, pp. 20 - 4.

(٤٦) Ping - Ti Ho, *Studies on the Population of China*, 208 - 15.

وفي الوقت الذي ازداد فيه مجموع سكان اوروبا من حوالى ١٤٤ مليونا في ١٧٥٠ الى ١٩٣ مليونا في ١٨٠٠، ازداد سكان الصين، طبقا لاحد التقديرات، من ١٤٣ مليونا في ١٧٤١ الى ٣٦٠ مليونا في ١٨١٢. ذلك ان ازدياد كثافة محاصيل الرز، التي كانت دائما اعلى منها في زراعة الحبوب الجافة، اتاحت المجال لكثافة سكانية لا مثيل لها في الغرب(٤٧). وفي الوقت نفسه، فأن انتصارات المانشو العسكرية ــ والتي اخضعت لاول مرة في التاريخ، منغوليا وسنكيانك والتبت للسيطرة الصينية الفعالة ــ حققت زيادة هامة في المساحات الصالحة للزراعة والاستيطان. وامتدت حدود الصين الداخلية عميقا في آسيا الوسطى عن طريق قوات وموظفي شينك.

الا انه بحلول القرن التاسع عشر، بدأ ركود اقتصادي نسبي في البلاد. فان تآكل التربة كان يقضي على جانب كبير من زراعة التلال ويغرق انظمة الري، واستفحل الاستغلال المفرد من جانب الملاكين، وكذلك الربا، في المناطق الأكثر خصبا، وبدأ التضخم السكاني الفلاحي يتجلى في القرى(٤٨). وادى التوسع العسكري المانشوي والبذخ البلاطي، في عهد الامبراطور (شيين لونك) في النصف الاخير من القرن الثامن عشر، الى زيادة الضغوط المالية مرة اخرى الى حد لا يطاق. وفي ١٧٩٥، انفجرت اول ثورة فلاحية كبرى في الشمال الغربي وتم قمعها بصعوبة بعد ثمانية اعوام من القتال. ثم دخلت الصناعات الحضرية، هي الاخرى، فترة ازمة متعاظمة. وكان القرن الثامن عشر قد شهد ازدهارا تجاريا متجددا في المدن، وشمل المنسوجات، والخزف الصيني، والحرير، والورق، والشاي، والسكر، في ظل السلام الداخلي. وازدادت التجارة الخارجية زيادة كبيرة، بفعل الطلب الاوروبي المتجدد على المصنوعات الصينية، بالرغم من ان هذه التجارة كانت، في نهاية القرن، لا توفر الا ما يعادل سدس الواردات الضريبية من التجارة الداخلية. الان انه لم يطرأ اي تغير نوعي في هيكل الصناعة الصينية، أن التقدم العظيم الذي حصل في صناعة المعادن في عهد سونك لم

---

(٤٧) كرنيه، ص ٤٢٤.

حتى في ايامنا هذه، يزيد المحصول العالمي لمحاصيل الرز بحوالى ٧٥ بالمائة للايكر الواحد عنه بالنسبة لمحاصيل الحنطة، وفي القرن الثامن عشر، كانت مزايا الرز الصيني على القمح الأوروبي أعظم بكثير.

(٤٨) Dawson, *Imperial China*, pp. 301-2; Ho, *Studies on the Population of China*, pp. 217-21.

يعقبه اي تقدم مماثل في الصين في اوائل العصر الحديث: فلم يجر اي تطور في صناعة السلع الانتاجية بحد ذاتها. اما الصناعات الاستهلاكية، التي كانت على الدوام الاكثر حيوية منذ عهد مينك فصاعدا، فانها هي الاخرى لم تحقق اي تقدم تكنولوجي بارز في عهد شينك: كما ان استخدام العمل المأجور لم يكن قد توسع بشكل ملحوظ داخل هذه الصناعات عند حلول اوائل القرن التاسع عشر. وكانت النسبة الاجمالية بين القطاعات الحضرية والريفية في الاقتصاد في ظل حكم المانشو تنعكس في الطغيان الكبير لضرائب الارض والرأس في النظام المالي، حيث كانت حتى نهاية القرن الثامن عشر، تمثل ٧٠ ـ ٨٠ بالمائة من مجموع واردات دولة شينك[٤٩] . وفضلا عن ذلك، فمنذ اواسط القرن التاسع عشر فصاعداً، بدأ التوسع الامبريالي الاوروبي، للمرة الاولى، بمهاجمة التجارة والصناعات الصينية التقليدية، وتفكيك الجهاز الدفاعي برمته لدولة شينك. وكان الشكل الاولي للضغط الغربي تجاريا في الاساس: ذلك ان تجارة الافيون غير القانونية التي كانت تقوم بها الشركات الانكليزية منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر فصاعدا في جنوب الصين خلقت عجزا تجاريا خارجيا لحكومة المانشو، ومما ضاعف في زيادة العجز في ميزان المدفوعات، هبوط قيمة الفضة في السوق العالمي، مما ادى الى انخفاض قيمة العملة الصينية وتصاعد التضخم المحلي. وان محاولة آل شينك وقف تجارة الافيون احبطت بالقوة المسلحة وذلك في الحرب الانكلو ـ صينية في ١٨٤١ـ ١٨٤٢.

ثم اعقب هذه الانتكاسات الاقتصادية والعسكرية، المصحوبة بتغلغل ايديولوجي من الخارج، اعقبها الزلزال الاجتماعي العظيم لثورة تايبنك. ولمدة خمسة عشر عاما، من ١٨٥٠ الى ١٨٦٤، هزت هذه الانتفاضة الفلاحية والشعبية الهائلة ـ والتي تعد اكبر ثورة شعبية في العالم خلال القرن التاسع عشر ـ هزت الامبراطورية باسرها من الاساس. وقد وقع الجزء الاعظم من الصين الوسطى تحت سيطرة جنود «مملكة السماء»، الذين كانت تلهمهم المثل السماواتية والتطهرية لمذهب تايبنك. وفي هذه الاثناء، ارتجت الصين الشمالية بالانتفاضات الريفية المستقلة لعصاة (نيين)، في حين انفجرت الثورات بين الاقليات القومية والدينية المضطهدة ـ وبالدرجة الاولى الطوائف الاسلامية ـ في كويشو، ويونان، وشنسي، وكاتسو، وسنكيانك. وقد دامت حروب القمع الضارية التي شنتها دولة

(٤٩) كرتيه، ص ٤٢٤.

شنك ضد هذه الانتفاضات المتلاحقة للفقراء، حوالى ثلاثة عقود. ولم تتم عمليات المانشو الا في ١٨٧٨، بـ « التهدئة » النهائية لاسيا الوسطى، وقدر مجموع الضحايا في هذه الصراعات العنيفة بحوالى ٢٠ــ ٣٠ مليونا، مع دمار زراعي مماثل. ان ثورة تايبنيك والاحداث التي رافقتها دشنت الانحلال النهائي لنظام المانشو السياسي. وقد حاولت الدولة الامبراطورية اصلاح شؤونها المالية عن طريق فرض ضرائب تجارية جديدة، ارتفع مجموع قيمتها بحوالى سبعة اضعاف فيما بين ١٨٥٠ و ١٩١٠: وهو عبء زاد في ضعف الصناعات المحلية في الوقت الذي كانت تتعرض فيه للمزاحمة الاجنبية العنيفة[٥٠]. واكتسحت المنسوجات القطنية الانكليزية والامريكية الشمالية، الانتاج المحلي، في حين دمر الشاي الهندي والسيلاني المزارع المحلية، وسيطرت الحرائر اليابانية والايطالية على اسواق الصادرات التقليدية. واشتد الضغط العسكري الامبريالي باضطراد، وبلغ ذروته في الحرب الصينية ــ اليابانية لعامي ١٨٩٤ ــ ١٨٩٥، واثارت الاهانات الاجنبية هيجانا محليا (ثورة البوكسر) وهذا بدوره ادى الى مزيد من التدخل الاجنبي، وتزعزعت دولة شينك بفعل هذه الضربات المتعددة، ثم سقطت نهائيا بفعل الثورة الجمهورية في ١٩١١، والتي تظافرت فيها العناصر الاجتماعية والوطنية مرة اخرى.

ان احتضار وموت الحكم الامبراطوري في الصين خلق لدى المراقبين الاوروبيين في القرن التاسع عشر انطباعا بوجود مجتمع راكد في الاساس، غير قادر على الصمود في وجه اندفاعة الغرب الديناميكي. الا ان هذا الانطباع مغلوط في المدى البعيد. ذلك ان مجرى التاريخ الامبراطوري الصيني كمجموع، من عهد تانك الى عهد شينك، يكشف ، في بعض الجوانب السياسية، عن تطور تراكمي هام: ذلك ان الزيادة الهائلة في عدد السكان، والذي قفز من حوالى (٦٥) مليوناً في ١٤٠٠ الى (٤٣٠) مليوناً في ١٨٥٠ــ وهو رقم قياسي سكاني يفوق الى حد كبير ما حققته اوروبا في الفترة نفسها ــ تشهد بحد ذاتها على نطاق توسع قوى الانتاج في الصين الامبراطورية بعد عهد يوان. كما ان التقدم الزراعي الذي تحقق في الصين في اوائل العصر الحديث، كان ملحوظا، وفق اي منظور عالمي. ويبدو ان النمو السكاني الهائل، الذي ضاعف عدد السكان ست مرات خلال خمسة قرون صاحبه على الدوام ازدياد مماثل في انتاج

---

(٥٠) كرنيه، ص ٤٨٥ ــ ٤٨٦.

الحبوب الى حد نهاية العهد الامبراطوري نفسه: والواقع ان الانتاج بالنسبة للنسمة الواحدة من السكان بقي ثابتا نسبيا على الارجح من ١٤٠٠ الى ١٩٠٠[٥١]. وقد عللت الزيادة المطلقة العظيمة في انتاج الحبوب خلال هذه القرون الخمسة بعاملين متساويين في الاهمية تقريبا، وهما التوسع الكمي في المساحة المزروعة، والتحسن النوعي في نسب المحاصيل[٥٢]. وضمن عامل التحسن النوعي، بدوره، ثمة عاملان متساويان في الاهمية ايضا وهما: اولا تحسين اصناف البذور، والحصاد المزدوج، وايجاد انواع جديدةمن النباتات، وثانيا، ازدياد السيطرة على المياه واستخدام الاسمدة[٥٣]. وفي نهاية هذا التطور الطويل، وبالرغم من الكوارث التي حلت بحكم شينك في اواخر ايامه، فان مستويات الانتاجية في زراعة الرز الصيني كانت اعلى بكثير منها في غيرها من الاقطار الآسيوية مثل الهند او تايلند. ومع ذلك فان الهيكل العام للتطور الزراعي كان خاليا تقريبا من اية تحسينات تكنولوجية هامة، بعد عهد سونك[٥٤]. وقد ازداد انتاج الحبوب، مرارا وتكرارا، بفعل التوسع في زراعة الارض، وتكثيف استخدام الايدي العاملة، وتنويع البذور المغروسة، وانتشار استخدام الري والتسميد وفيما عدا ذلك، فقد بقي مستوى التكنولوجيا الريفية على حاله.

كما ان علاقات الملكية لم تتطور على الارجح الا قليلا نسبيا بعد عهد سونك. بالرغم من ان الابحاث المتعلقة بها لا تزال جزئية وغير محددة النتائج. وثمة تقدير حديث هو ان المعدل العام للاستئجار من قبل الفلاحين المعدومي الاراضي، قد بقي ثابتا تقريبا، في حدود ٣٠ بالمائة، من القرن الحادي عشر الى التاسع عشر[٥٥]. وقد خلفت دولة شينك في الريف هيكلا كان في الواقع تلخيصا بليغا للاتجاهات الاساسية السائدة في التاريخ الزراعي الصيني. ففي العشرينات والثلاثينات من قرننا هذا، كان حوالى ٥٠ بالمائة من الفلاحين الصينيين مالكين للاراضي التي يشغلونها، وكان ٣٠ بالمائة مستأجرين ، و٢٠

---

(٥١) Perkins, *Agricultural Development in China,* pp. 14 - 15, 32.

(٥٢) المصدر ذاته، ص ٢٣٣، ٢٣٧.

(٥٣) المصدر ذاته، ص ٣٨ ــ ٥١، ٦٠ ــ ٧٣.

(٥٤) المصدر ذاته، ص ٥٦ ــ ٥٨، ٧٧. ثمة استثناء نادر هو ادخال الطاحونة الهوائية، التي ورد ذكرها لأول مرة في أوائل القرن السابع عشر.

(٥٥) المصدر ذاته، ص ٩٨ ــ ١٠٢.

بالمائة مالكين ومستأجرين معا[٥٦]. وكان الربا واسع الانتشار الى درجة ان المالك الاسمي كان « في معظم الاحيان لا يزيد الا قليلا عن كونه مستأجرا لدى المرابي »[٥٧]. وكانت ثلاثة ارباع الارض التي يعمل فيها الزراع المستأجرون في ظل حكم شينك، تؤجر لقاء بدلات عينية او نقدية محددة، تسمح رسميا باستفادة المنتج المباشر من التحسينات في الانتاجية، في حين كان الربع الآخر يخضع للمحاصصة في المحاصيل، وذلك غالبا في المناطق الاكثر فقرا في الشمال حيث كانت الاجارة اقل اهمية[٥٨].

وفي المناطق الخارجية كان حوالى ٣٠ ــ ٤٠ بالمائة من الانتاج الريفي يجري تسويقه في اواخر عهد شينك[٥٩]. وكانت اراضي الملاكين، المتركزة في منطقة اليانكتسي، والجنوب ومنشوريا، تغطي معظم المساحات المنتجة: وكان ١٠ بالمائة من سكان الريف يمتلكون ٥٣ بالمائة من الاراضي المزروعة، وكان حجم ملكية الاشراف يبلغ (١٢٨) ضعفا لمعدل ملكية الفلاحين[٦٠]. وكان ثلاثة ارباع الملاكين غائبين عن اراضيهم. وكانت المدن الكبيرة عادة تؤلف مراكز لحلقات متميزة ومتراكزة للملكية والانتاج الزراعيين: وهي اراضي الاطراف التي يحتكرها التجار والموظفون والأشراف والمكرسة للحاصلات التجارية والصناعية أو البستنية، وتليها حقول الرز او القمح المكرسة للتجارة والتي يسيطر عليها الاشراف، واخيرا قطع الفلاحين الضئيلة في المناطق الاكثر ارتفاعا او الاصعب بلوغا فيما يلي ذلك. وكانت مدن المقاطعات قد تكاثرت خلال حكم شينك، الا ان المجتمع الصيني كان أكثر حضرية في عهد سونك، الذي سبقه بأكثر من خمسة قرون[٦١]. ذلك ان نمو قوى الانتاج في الصين الامبراطورية قد اتخذ، في الواقع، كما يظهر، شكلا حلزونيا غريبا بعد الثورات الاجتماعية ــ الاقتصادية الكبرى في عهد سونك فيما بين القرنين العاشر والثالث عشر. وقد تكررت حركاته على

---

(٥٦) P.H. Tawnry, *Land and Labour in China*. London, 1937, p. 34.

(٥٧) **المصدر ذاته**، ص ٣٦.

(٥٨) بيركنز، **المصدر السابق**، ص ١٠٤ ــ ١٠٦.

(٥٩) **المصدر ذاته**، ص ١١٤ ــ ١١٥، ١٣٦.

(٦٠) هو، **المصدر السابق**، ص ٢٢٢.

(٦١) الفن، **المصدر الآنف الذكر**، ص ١٧٦ ــ ١٧٨. كانت النسبة المئوية للسكان القاطنين في المدن التي تضم أكثر من (١٠٠,٠٠٠) نسمة، تبلغ حوالى (٦) إلى (٧,٥) في القرن الثاني عشر، مقابل (٤) في ١٩٠٠.

مستويات متصاعدة، بدون ان ترتفع قط الى شكل جديد، الى ان انهار هذا التكرر الدينـاميكي اخيرا تحت ضغط قـوى خارجـة عن الهيكل الاجتمـاعي التقليدي. ان الامر الغريب في هذه الحركة المميزة للتاريخ الصيني في اوائل العصر الحديث هو ان معظم الشروط الاولية التقنية البحتة للتصنيع الرأسمالي كانت قد تحققت في الصين قبل زمن طويل من تحققها في اوروبا. فقد كانت الصين تمتلك تفوقا تكنولوجيا حاسما على الغرب في نهاية العصور الـوسطى، وسبقت، عمليا، بقرون، كافة المخترعات الرئيسية في الانتاج المادي والتي ادت مجتمعة الى اطلاق الدينامية الاقتصادية لاوروبا في عصر النهضة. وفي الحقيقة، فان مجموع تطور الحضارة الامبراطورية الصينية، يمكن اعتباره، الى حد ما، اروع مظهر واعمق تجربة لقـوة التقنية وعجـزها في التـاريخ[٦٢]. ذلـك ان الابتكارات العظيمة والمنقطعة النظير في اقتصـاد سونـك ــ في مجال التعـدين بالدرجة الاولى ــ قد استنفذت نفسها في العهود اللاحقة: اذ لم يتحقق ابدا التحول الجذري في الصناعة والمجتمع الذي كانت تبشر به. وفي هذا الصدد، تشير كل الدلائل الى عهد مينك باعتباره جوهر اللغز الصيني، الذي تقع مهمة حله على مؤرخي المستقبل: ذلك انه عند هذه النقطة بالذات، رغم التقدم الاولي الكبير في البر والبحر، يبدو ان آلية النمو العلمي والتكنولوجي في المدن

(٦٢) هذا هو في الواقع الدرس الذي لا ينسى لكتاب نيدهام العظيم والمفعم بالحرارة، والذي ليس هناك ما يضارعه من حيث سعة النطاق في المؤلفات التأريخية الحديثة. وينبغي القول أن تصنيف نيدهام الخاص المبتسر للمجتمع الصيني بوصفه «بيروقراطية اقطاعية» هو دون المستوى العلمي لكتابه كمجموع. ان الجمع بين هذين المصطلحين لا يجعل «الاقطاع» أكثر صلاحية، ولا «البيروقراطية» أقل بديهية، لأغراض تحديد الهيكل الاجتماعي الصيني منذ عام ٢٠٠ قبل الميلاد فصاعداً. وفي الواقع، ان نيدهام يملك من سعة الادراك ما يجعله يعي هذه الحقيقة، وهو لذلك لا يستخدم المصطلح الأنف الذكر بتشكل قاطع ابداً. انظر، مثلاً، هذه العبارة الكاشفة: «كان المجتمع الصيني يمثل ضرباً من البيروقراطية (أو ربما الاقطاعية البيروقراطية)، اي طرازاً من المجتمع لم تعرفه اوروبا»

Science and Civilisation in China, II. p. 337.

العبارة الأخيرة هي المهمة: اذ ان كلمة «أي» تختزل ضمنا الصفات السابقة الى دورها الحقيقي. وفي موضع آخر، يحذر نيدهام بوضوح من اجراء مطابقة بين «الاقطاعية» أو «البيروقراطية الاقطاعية»، وبين ما تعنيه هذه الكلمات في التجربة الأوروبية (الجزء الرابع / ٣، ص ٢٦٣) ــ وبذلك (ربما بشكل لا ارادي؟) يشكك بشكل جذري في فائدة الجمع بين الاثنتين في مفهوم واحد.

قد توقفت او ارتدت[٦٣]. ومنذ اوائل القرن السادس عشر فصاعدا، في نفس الوقت الذي كانت نهضة المدن الايطالية تمتد الى الخارج لتشمل اوروبا الغربية كلها، توقفت المدن في الصين عن تقديم اية ابتكارات اساسية او زخم جديد داخل الامبراطورية. ولعل من الحقائق ذات المغزى في هذا الصدد، ان آخر مؤسسة حضرية كبيرة كانت تأسيس العاصمة الجديدة ، بكين، من قبل آل يوان. وقد حاولت سلالة مينك اعادة المركز السياسي للبلاد الى العاصمة القديمة، نانكين، ولكن دون جدوى: اذ انها لم تضف اية ابداعات جديدة خاصة بها. ومنذ ذلك الحين ، يبدو ان المراحل المتعاقبة للتوسع الزراعي الهائل كانت تسير بدون ان يرافقها اي تطور صناعي مماثل، او بدون أن تتلقى اي زخم تكنولوجي من الاقتصاد الحضري، الى ان وجد التوسع الزراعي نفسه، في النهاية، امام حدود لا يمكن تخطيها، من التضخم السكاني والنقص في الارض. ويبدو واضحا، في الواقع، ان الزراعة الصينية التقليدية بلغت ذروة انجازاتها في اوائل عصر شينك، عندما تجاوزت مستوياتها الانتاجية، الى حد بعيد، مستويات الزراعة الاوروبية المعاصرة لها، وبعد ذلك لم يعد من الممكن تحسينها الا بالتجهيزات الصناعية اللازمة (الاسمدة الكيماوية، الجرارات الآلية)[٦٤]. ان عجز القطاع الحضري عن تهيئة هذه التجهيزات كان العامل الحاسم في توقف

---

(٦٣) يبدو ان التقدم في ميادين مثل الطب والنبات كانت استثناء. انظر نيدهام، المصدر الآنف الذكر، الجزء الثالث (الرياضيات وعلوم السماوات والأرض)، كامبردج ١٩٥٩، ص ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٥٧، والجزء الرابع / ٢ ص ٥٠٨، والجزء الرابع / ٣، ص ٥٢٦.

(٦٤) لقد حلل ألفن هذا الطريق المسدود باسهاب كبير في كتابه:

The Patten of the Chinese Past, pp. 306 - 9 ft.

إن المزية الكبرى لكتاب الفن هي انه طرح، بوضوح أكثر من اية دراسة أخرى، الجوانب المتناقضة الأساسية في الاقتصاد الصيني في أوائل العصر الحديث، بعد ازدهار عهد سونك. الا أن الحل الذي يقدمه لمسألة الطريق المسدود الامبراطوري هو ضيق ومبتسر. وان عبارة «فخ التوازن العالي» التي يستخدمها لوصف التوقف الاقتصادي في الفترة التي اعقبت عهد سونك، لا تفسر هذا التوقف في الواقع: بل انها تقتصر على اعادة طرح المشكلة بأسلوب فني خداع. ذلك أن التوازن العالي لم يكن قائما إلا في الزراعة، وهي كل ما يتناوله التحليل الختامي لالفن ــ رغم المظاهر. أما «التوازن» في الصناعة، فقد كان، على نقيض ذلك، منخفضا، وبعبارة أخرى، فان شرح الفن يتهرب من السؤال عن سبب عدم قيام ثورة صناعية في المدن، لتهيئة محفزات «علمية» للزراعة. كما أن ملاحظاته التي يرفض فيها التفسيرات السوسيولوجية للعوائق التي اعترضت تطور ⸻

تطور الاقتصاد الصيني كمجموع. كما ان وجود سوق داخلية ضخمة، تمتد عميقا في الريف، وتراكمات كبيرة في الرأسمال التجاري، كانت تهيء ظاهريا الظروف المناسبة لظهور نظام مصانع حقيقي، يجمع بين التجهيزات الممكننة والعمل المأجور. الا انه، في الواقع، لم تجر قط اية طفرة نحو الانتاج الواسع لبضائع الاستهلاك عن طريق المكائن، او اي تحول للحرفيين الحضريين الى بروليتاريا صناعية. لقد بلغ النمو الزراعي حد التشبع، في حين بقيت الامكانيات الصناعية معطلة.

ان عدم التناسب العميق هذا يمكن ارجاعه دون شك الى مجمل هيكل الدولة والمجتمع الصينيين نفسه، فقد رأينا سابقا ان انماط الانتاج في اي هيكل اجتماعي سابق للرأسمالية تتحدد دائما بالجهاز السياسي ــ القانوني للحكم الطبقي الذي يفرض القسر الما فوق ــ اقتصادي الخاص . ان الملكية الخاصة للارض، وهي الوسيلة الاساسية للانتاج، تطورت في الحضارة الصينية اكثر بكثير مما تطورت في الحضارة الاسلامية، وان مساريها المتميزين كانا يتسمان بالتأكيد بهذا الفرق الاساسي. الا ان الافكار الصينية بخصوص الملكية لم تصل الى ما وصلته المفاهيم الغربية. وقد كانت الملكية العائلية المشتركة واسعة الانتشار بين الاشراف، في حين وضعت حقوق الشفعة او اعادة الشراء قيودا على بيع الاراضي[٦٥]. وكان الرأسمال التجاري الحضري يعاني من عدم وجود اية قواعد للارث وكذلك من احتكار الدولة للقطاعات الاساسية للمنتجات المحلية والصادرات الخارجية[٦٦]. ان نظام الروابط العشائرية العتيق، غير الموجود في

الصناعة الصينية (ص ٢٨٦ ــ ٢٩٨) غير مقنعة وتتسم بالعجرفة وهي أيضاً تتناقض بشكل واضح مع شرحه الخاص للظروف في صناعة النسيج (ص ٢٧٩ ــ ٢٩٢). وبوجه عام، فان كتابه الآنف الذكر يعاني من نقص في التكامل أو الوضوح الحقيقيين في تحاليله الاقتصادية والاجتماعية، التي تجري على مستويات متفاوتة. كما أن محاولته النهائية لتقديم تفسير اقتصادي «خالص» للطريق المسدود متسم بقصور واضح.

(٦٥) H.F. Schurmann, "Traditional Property Concepts in China" *The Far Eastern Quarterly*, XV, No. 4, August 1965, pp. 507-16.

إن هذا البحث يؤكد بشدة على هذه القيود على الأفكار الصينية بخصوص الملكية الزراعية الخاصة.

(٦٦) يؤكد (بالاس) في كتابه (الحضارة الصينية والبيروقراطية)، بشكل خاص على الدور التقليدي لاحتكارات الدولة والتملك الامبراطوري لقسم كبير من العقارات الحضرية (ص ٤٤ ــ ٥١).

الدول الاسلامية الكبرى، كان يعكس انعدام اي نظام قانوني مدني بحد ذاته. وقد بقي العرف والنسب عاملين ذوي اثر قوي في المحافظة على التقاليد في غياب اي قانون مدون: ذلك ان القواعد القانونية للدولة كانت ذات طابع عقابي في الاساس، ومتعلقة بمكافحة الجرائم فقط، دون ان تقدم اي اطار قانوني ايجابي لادارة الحياة الاقتصادية(٦٧). كما ان الثقافة الصينية عجزت عن تطوير مفاهيم نظرية حول القوانين الطبيعية، خارج حدود الابداع العملي لمخترعاتها التقنية، والرعاية الرسمية لتطوير علم الفلك. وكانت العلوم الصينية تميل الى التصنيف اكثر من التعليل، فيما يتعلق بالظواهر الشاذة التي كانت تلاحظها ـ بشكل اكثر دقة في معظم الاحيان من العلم الغربي المعاصر لها ـ فقد كانت تخضعها لنظرة كوزمولوجية مرنة بدلا من محاولة مهاجمتها وتفسيرها: ومن هنا نجد انعدام الصياغات الحاسمة التي كان تفنيدها يمكن ان يؤدي الى رجات نظرية في داخلها(٦٨). وفضلا عن ذلك، فأن التقسيم الاجتماعي الصارم بين المدرسيين والحرفيين حال دون اللقاء المصيري بين التنظير الرياضي والتجربة العملية، والذي ادى في اوروبا الى مولد الفيزياء الحديثة. وبالنتيجة فقد بقي العلم الصيني على الدوام فنشيا Vincean لا غاليليا(*)، حسب تعبير نيدهام(٦٩). ولم يعبر ابدا

---

(٦٧) أكد معظم الدارسين على هذه النقطة. انظر مثلاً:

D. Bodde and C. Morris, *Law in Imperial China*, Cambridge, USA 1967, pp. 4 - 6.

«كان القانون الرسمي يمارس مفعوله دائما في اتجاه عمودي من الدولة على الفرد، لا على مستوى افقي بين فردين». ويرى بود ان الثقافة الصينية لم تحمل، في أي عهد من العهود، الفكرة القائلة بأن القانون المدون يمكن أن يكون ذا منشأ الهي ـ على العكس تماما من الفقه الاسلامي، مثلاً (ص ١٠)

(٦٨) انظر البحث الممتاز في هذا الصدد:

S. Nakayama, «Science and Technology in China,» *Half the World*, pp. 143 - 4;

كانت الظواهر الفلكية الشاذة التي تناقض التقديرات التقليدية تقابل بنظرة متسامحة، على اساس الحكمة القائلة بأنه «حتى السماوات تضل الطريق احيانا».

(*) حاشية للمترجم ـ ليس من الواضح هنا، المقصود بتعبير (فنشي) وربما كان منسوباً إلى ليوناردو. دا. فنشي، الرسام والنحات الشهير، الذي كان في الوقت نفسه عالما طبيعياً بارزاً.

(٦٩) يقدم نيدهام عدة تحليلات جيدة في كتابه الآنف الذكر (العلم والحضارة في الصين)، الجزء الثاني (تاريخ الفكر العلمي)، كامبرج ١٩٥٦، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣، ٥٨٢ ـ ٥٨٣، والجزء الثالث، ص ١٥٠ ـ ١٦٨، وكذلك كتابه:

=

الخط الفاصل، بينه وبين « عالم الدقة ».

إن الغياب المترابط للقوانين التشريعية والقوانين الطبيعية في التقاليد البنيوية ــ الفوقية للنظام الامبراطوري في المدى البعيد كان لا بد ان يعيق نمو الصناعات الحضرية، داخل المدن التي لم تحقق هي الاخرى اي استقلال مدني. لقد كدس تجار اليانكتسي ثروات طائلة من التجارة، في حين اسس الصيارفة فروعا لهم عبر البلاد باسرها في عهد شينك. الا ان عملية الانتاج نفسها بقيت بعيدة عن تأثير الرأسمال التجاري أو المالي في الصين. ومع استثناءات قليلة، فأن المرحلة الوسطية لنظام الانتاج لم تتطور قط في اقتصاد المدن. كان تجار الجملة يتعاملون مع المقاولين الذين يشترون البضائع مباشرة من المنتجين الحرفيين ثم يسوقون هذه البضائع بدون اي تدخل اداري في عملية الصناعة الفعلية. وكان الحاجز بين الانتاج والتوزيع يثبت غالبا بتحديد رسمي للاحتكارات الوظيفية[٧٠]. وبذلك كان ثمة توظيف ضئيل جدا للرأسمال التجاري في تحسينات التكنولوجيا الصناعية نفسها. فقد كان الاثنان منفصلين وظيفيا. كما ان التجار والصيارفة، الذين لم يتمتعوا في اي عهد من العهود بالاحترام الذي لقيه نظراؤهم في العالم العربي، كانوا يسعون عادة الى تحقيق الثراء عن طريق شراء الارض، وبعد ذلك، الحصول على شهادات في نظام الامتحان. وقد حرموا من اية هوية سياسية مستقلة، وان لم يحرموا من حرية الحركة الاجتماعية الشخصية[٧١]. وعلى عكس ذلك، استطاع الاشراف فيما بعد ان يحصلوا على فرص للاثراء من الفعاليات التجارية. وكانت نتيجة ذلك هي الحيلولة دون تبلور اي تضامن او تنظيم جماعي بين الطبقة التجارية الحضرية، حتى عندما اخذ القطاع الخاص في الاقتصاد بالازدياد كميا في المراحل الاخيرة من

The Grand Titration, London 1969, pp. 36 - 7, 39 - 40, 184 - 6, 299 - 330.

ويذكر نيدهام انه ثمة صلة وثيقة بين تخلف الفيزياء بوجه خاص، والتبعية الاجتماعية لطبقة التجار في الصين الامبراطورية.

(٧٠) ألفن، المصدر الآنف الذكر، ص ٢٧٨ ــ ٢٨٤.

(٧١) Ping-Tia Ho, *The Ladder of Success in Imperial China: Aspects of Social Mobility, 1368-1911*, New York 1962, pp. 46 52; for social mobility generally in Ming-Ch'ing China, pp. 54-72.

أنظر كذلك بالاس، المصدر الآنف الذكر، ص ٥١ ــ ٥٢.

عهد شينك، اما جمعيات التجار فكانت ذات طابع محلي[٧٢]، كما أن تأثيرها كان تقسيميا اكثر منه توحيديا. وكما كان المتوقع، فان موقف الطبقة التجارية الصينية في الثورة الجمهورية التي اسقطت الامبراطورية في النهاية في اوائل القرن العشرين، كان يتسم بالحذر والتذبذب[٧٣].

ان جهاز الدولة الامبراطورية الذي فرض قيوده على المدن، كان يملك أيضاً تأثيره على الاشراف. فقد كانت طبقة الملاكين في الصين تمتلك على الدوام قاعدة اقتصادية مزدوجة: الاملاك والوظائف. وكان الحجم الكلي للبيروقراطية الامبراطورية نفسها صغيرا جدا بالمقارنة مع سكان البلاد: اي حوالى ١٠ ــ ١٥,٠٠٠ موظف في عهد مينك واقل من ٢٥,٠٠٠ في عهد شينك[٧٤]. وكانت فاعليتها تعتمد على الروابط الودية بين الموظفين المرسلين الى المقاطعات، والملاكين المحليين، الذين كانوا يتعاونون معهم في تأدية الوظائف العامة (النقل، الري، التعليم، الدين وهلم جرا) والمحافظة على الامن الداخلي (وحدات الدفاع وما الى ذلك)، والتي كانوا يحصلون لقاءها على مداخل «خدمية» وفيرة[٧٥]. وكانت العائلات الواسعة للاشراف تضم تقليديا بعض الاعضاء الذين اجتازوا الامتحانات التي تمنحهم مرتبة (الشين ــ شي) والحق الرسمي في الانتماء للجهاز البيروقراطي للدولة، وآخرين في المدن المحلية الصغيرة او المناطق الريفية ممن لا يملكون هذه المؤهلات: فقد كان اصحاب الشهادات يشغلون عادة المناصب الادارية المركزية او المحلية، في حين كان اقرباؤهم يديرون شؤون الاراضي. الا ان المرتبة الاكثر ثراء وقوة داخل طبقة الملاكين كانت تتألف دائما من اولئك الذين يشغلون وظائف او لهم روابط بالدولة، والذين كانت مواردهم العامة (من الرواتب، والرشوات ومصاريف الخدمة) تزيد عادة على مداخيلهم الزراعية الخاصة، بحوالى ٥٠ بالمائة[٧٦]. وهكذا ففي الوقت الذي كانت طبقة الاشراف

---

(٧٢) Ping - Ti Ho, Salient Aspect of China's Heritage», in Ping - Ti Ho and Tang Tsou (eds.) *China in Crisis*, I Chicago 1968, pp. 34 - 5.

(٧٣) انظر المقال الطويل القيم:

M-C. Bergès, "The Role of the Bourgeoisie",: n.M. Wright (ed.) *China in Revolution: The First Phase 1900-1913*, New Haven 1968, pp. 229-95.

(٧٤) كيرنيه، المصدر الآنف الذكر، ص ٣٤٣ ــ ٣٤٤.

(٧٥) Chang-Li Chang: *The Income of the Chinese Gentry*, Sealte 1962 pp. n. 34-7.

(٧٦) شانك، المصدر الآنف الذكر، ص ١٩٧: كان حملة الشهادات يتمتعون أيضاً في العادة =

كمجموع تدين بسلطانها الاجتماعي السياسي لسيطرتها على وسائل الانتاج الاساسية، المتمثلة في الملكية الخاصة المشروطة للارض، فان صفوتها التي كانت لا تزيد الا قليلاً عن واحد بالمائة من مجموع السكان في القرن التاسع عشر ـ كانت تتحدد بنظام الشهادات الذي يعطي الحق الرسمي في التمتع باعظم الثراء واعلى السلطان داخل النظام الاداري نفسه(٧٧) .

وبذلك جرى تحويل الاستثمار الزراعي هو الآخر، بسبب الدور الامتصاصي للدولة الامبراطورية داخل الطبقة الحاكمة. ان التطورات العظيمة المفاجئة في الانتاجية الزراعية في الصين كانت تجري عادة من الاسفل، في مراحل تقلص الضغط المالي والسياسي للدولة على الفلاحين، في بداية كل دورة سلالية جديدة، وكانت الزيادات السكانية المترتبة على ذلك تثير عادة تململا اجتماعيا جديدا في الارض، تزداد خطورته على الاشراف بشكل تصاعدي مع نمو السكان، حتى حلول « مملكة السماء » لثوار تايبنك في النهاية، وفي الوقت نفسه، كان الاستبداد السياسي للدولة الامبراطورية يميل الى الاشتداد بعد عهد سونك(٧٨) . واصبحت الكونفوشية باضطراد اكثر تعسفية، كما توسعت سلطات الامبراطور، الى ما قبيل سقوط سلالة شينك.

وهكذا نرى ان الحضارتين الصينية والاسلامية ، اللتين امتدتا ، من خلال خلفيتهما الطبيعيتين ، المتباينتين(٧٩) عبر الجزء الاعظم من البر الآسيوي في اوائل العصر

بمداخيل كبيرة من الفعاليات التجارية، التي يقدر شانك مجموعها بحوالى نصف مداخيلهم من أملاكهم الزراعية.

(٧٧) يقدر شانك، في المصدر الآنف الذكر، ص ١٣٩، نسبة حاملي الشهادات مع عائلاتهم، بـ(١،٣) بالمائة من السكان قبل ثورة تايبنك. إن دراسات شانك تحصر مفهوم «الأشراف» بشكل اعتباطي، في هذه المرتبة وحدها. الا ان المعطيات التي يقدمها لا تسمح بقبول هذا الحصر.

(٧٨) هو، المصدر السابق، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(٧٩) بالغ مونتسكيو ومفكرو عصره في هيمنة العامل الجغرافي بالنسبة للتكوين الاجتماعي، في محاولتهم لفهم العالم اللاأوروبي. كما ان الماركسيين في هذا القرن قد بالغوا بشكل عكسي في تجاهل الأهمية النسبية للبيئة الطبيعية في التاريخ. وقد اضطلع مؤرخون محدثون مثل براودل، بمهمة اعطاء هذا العامل وزنه الحقيقي. وفي الحقيقة، لا يمكن لأي مادي تاريخي حقيقي ان يغفل اهمية الظروف الجغرافية باعتبارها خارجة عن نطاق انماط الانتاج. وقد اكد ماركس نفسه على البيئة الطبيعية كعنصر أولي لا بد منه في اي انتصار: «إن الظروف الاصلية للانتاج لا =

الحديث، كانتا تضمان هيكلين واضحي التباين للدولة والمجتمع. وان اوجه التباين يمكن تعدادها في الواقع، الواحدة تلو الأخرى. لقد كان الحرس ــ الارقاء الذين غالبا ما الفوا الجزء الاعلى من النظم السياسية الاسلامية، هم نقيض الاشراف ــ المدرسيين المدنيين الذين هيمنوا على الدولة الامبراطورية الصينية. وكان العالم الفكري باسره في النظم الاجتماعية الاسلامية مشبعا بالدين، في حين انحلت روابط النسب او شغلت درجة ثانوية، اما في الصين، فقد كانت الثقافة الرسمية خاضعة للاخلاقيات والفلسفة الدنيوية، في حين بقي التنظيم العشائري(*) قويا في الحياة المدنية. كما ان المكانة الاجتماعية للتجار في الامبراطورية العربية لم تصلها ابدا مكانة نظرائهم في (المملكة السماوية)، وفاقت تجارتهم البحرية الى حد بعيد كل ما بلغته التجارة الصينية. وكانت المدن التي يمارسون فيها نشاطهم لا تقل تباينا هي الاخرى. كانت المدن الكلاسيكية في الصين تشكل أحزمة بيروقراطية مقطعية، في حين كانت المدن الاسلامية متاهات متشابكة غير منظمة. وكانت الزراعة المكثفة المزدهرة التي تستخدم فيها اكثر المنشآت المائية تقدما في العالم، تقترن بالملكية الخاصة للارض في الصين ، في حين كان يسود في العالم الاسلامي احتكار رئيس الدولة للارض قانونيا، وزراعتها بشكل طفيف أو واسع، بدون ادخال أنظمة الري المتطورة. ولم تظهر مجتمعات قروية مساواتية في اية من المنطقتين الكبريين، الا انه فيما عدا ذلك، كان ثمة تناقض بارز بين الانتاجية الريفية الراكدة عموما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبين التقدم الزراعي العظيم جدا في الصين. كما ان الفروق في المناخ والتربة لم تكن بطبيعة الحال، عديمة الاثر في هذه التباينات. ان عدد سكان المنطقتين كان يتناسب بالطبع مع قوى الانتاج في الفرع الرئيسي لأي اقتصاد سابق للرأسمالية: ففي الوقت الذي بقي فيه هذا العدد ثابتا في العالم الاسلامي، فانه تضاعف في الصين. كما ان التكنولوجيا والعلم، ايضا، سارا في اتجاهين متضادين: فقد اوجدت الحضارة الامبراطورية الصينية اخترعات تقنية اكثر بكثير مما فعلته اوروبا الوسطوية، في حين كان التاريخ الاسلامي يبدو عقيما بالمقارنة

يمكن انتاجها بحد ذاتها في الأصل ــ فهي ليست ناتجة عن الانتاج».

Pre-Capitalist Formations p.8, (*Grundrisse*, p. 389)

(*) حاشية للمترجم ــ يتحدث المؤلف هنا عن (العشائرية) (Clan) بمفهوم العلائق العائلية الواسعة المتينة، وليس بمفهوم القبلية Tribalism.

بها[٨٠]. واخيرا وليس آخرا، فان العالم الاسلامي كان على تماس بالغرب، وتعرض في وقت مبكر لتوسعه، ثم لتطويقة بمرور الزمن، في حين بقيت بلاد الصين معزولة وبعيدة عن متناول اوروبا وظلت لمدة طويلة تقريبا تنقل الى الغرب اكثر مما تأخذ منه، في حين واجهت حضارة الاسلام « الوسطية » صعود الاقطاع الغربي ووريثه الذي لا يقهر (اي الرأسمالية ــ المترجم)، في الطرف الآخر من اوراسيا.

وبطبيعة الحال ، فان هذه المقارنات الاولية لا تشكل اطلاقا حتى بداية حقيقية للتمييز بين انماط الانتاج التي حدد تظافرها وتعاقبها المعقدان، الهياكل الاجتماعية الفعلية لهذه المناطق الضخمة الواقعة خارج اوروبا. بل انها مجرد تلخيص لبعض المؤشـرات التقريبيـة جدا للتبـاين بين الحضـارتين الاسـلامية والصينية (وهما مصطلحان يحتاجان في حد ذاتهما الى مزيد من التحديد والتفصيل لغرض التحليل العلمي) الامر الذي ينقض اية محاولة لدمجهما كمثالين بسيطين ضمن نمط « آسيوي » عام في الانتاج. فدعونا ندفن هذه الفكرة الاخيرة بالشكل اللائق الذي تستحقه. ان من الواضح تماما اننا بحاجة الى كثير من الابحاث التاريخية الاخرى قبل ان نستطيع التوصل الى اية استنتاجات علمية صحيحة عن الطرق المختلفة للتطور اللااوروبي، في القرون التي عاصرت العصور الوسطى اوائل العصر الحديث في اوروبا. الى حد الآن، لم تكشف الا عن سطح هذه المناطق والعهود الضخمة، في معظم الحالات، بالمقارنة مع دقة وكثافة الدراسات التي جرت حول التاريخ الاوروبي[٨١]. الا ان ثمة درسا اصوليا واضحا بشكل مطلق: وهو انه لا يمكن اختزال التطور الاسيوي بأي شكل من الاشكال، ، الى

---

(٨٠) يفترض نيدهام، في كتابه الآنف الذكر (العلم والحضارة في الصين)، المجلد الرابع، مستوى عاليا جدا من الانتقال المباشر للاختراعات من الصين إلى أوروبا، أكثر مما تبرره الشواهد التاريخية المتوفرة بشكل عام. كما ان الجهل الاجتماعي التام تقريبا لكل من الحضارتين بالأخرى خلال العصور القديمة والوسطى ــ أي الافتقار المتبادل لأية معلومات دقيقة في الوثائق المدونة إلى ما قبل تاريخ متأخر جدا ــ هو امر يصعب التوفيق بينه وبين افتراض ترابط تكنيكي وثيق بين الاثنتين، . إن التفوق الصيني على أوروبا، وهو أمر لا شك فيه، لا يعني بالضرورة ان الصين هي التي علمت أوروبا التكنولوجيا.

(٨١) يقارن تويجب المستوى الراهن للدراسات حول الصين في عهدي تانك وسونك بالمرحلة التي =

صنف موحد ثابت. ان اي تحرر نظري جدي للميدان التاريخي خارج نطاق اوروبا الاقطاعية ينبغي ان يسير الى ما هو ابعد من مجرد التباينات التقليدية والنوعية بين العالمين، الى تشخيص ملموس ودقيق للهياكل الاجتماعية والنظم السياسية في حد ذاتها، مع مراعاة الفروق العظيمة جدا في البنية والتطور. ان ظلام الجهل وحده هو الذي يضفي لونا واحدا على كافة الهياكل الغريبة عنا.

بلغتها الكتابات التاريخية الانكليزية في العصور الوسطى، في زمن سيبوم وفينوكرادوف: انظر كتابه الآنف الذكر (اجارة الأرض والنظام الاجتماعي) ، ص ٣٢ .

شرح لبعض المصطلحات
الواردة في الكتاب

الغزوية: (Ghazi): (من الغزو): نظرة إسلامية متطرفة ترفض أي تعامل مع الشعوب غير الإسلامية. وهي تتناقض مع مصطلح (الاسلام القديم) (Old Islam) الذي يستخدمه المؤلف كثيراً في ثنايا البحث، ويقصد به الشكل الحضاري للخلافة الاسلامية، والذي تبلور خلال الدولة العباسية، ويقوم على التعامل والتفاعل مع الحضارات اللاّ إسلامية.

الدوشرمة: نظام تأسس في الدولة العثمانية في أواخر القرن الرابع عشر، ويقوم على تجنيد الأطفال الذكور من بين الأسر المسيحية من سكان المحكومين في البلقان. فبعد أخذهم من ذويهم، كانوا يرسلون الى الآستانة أو الأناضول لينشأوا تنشئة إسلامية ويتدربوا على المناصب القيادية في الجيش او الادارة، بوصفهم الخدام المباشرين للسلطان.

التيمار: نظام نشأ في الدولة العثمانية في أواخر القرن الرابع عشر، وبموجبه يخصص لبعض المحاربين ملكيات عقارية في المقاطعات تعرف بـ (التيمارات) وفي بعض الحالات كانت هذه الملكيات أكبر حجمًا وتعرف بـ « الزعامات ». وكان للمحاربين الحق في الحصول منها على موارد محددة بدقة لقاء تقديم الخدمة العسكرية.

السباهية والانكشارية والصكبانية: تتميز «السباهية» عن «الدوشرمة» بأن الأولين كانوا جزءامن السكان الأتراك الأصليين وليس من البلقان، وكانوا يؤلفون سلاح الفرسان «الإقليمي» في المقاطعات. أما «الانكشارية» فهم قوات من المشاة. و«الصكبانية» هم حملة البنادق.

اللواندات: طبقة الفلاحين المحرومين من الأرض في مرتفعات الأناضول.

الثورات الجلالية: ثورات فلاحية نشبت في القرنين السادس عشر والسابع

عشر في الريف الأناضولي، بقيادة جلال الدين.

المالكانية: نوع من المزارع كان السلطان يمنحها لبعض الأشخاص مدى الحياة.

الجفليك: نظام يتيح لحائز الأرض السيطرة المطلقة على الأيدي العاملة التي تحت تصرفه، وكذلك توسيع مزارعه الخاصة على حساب أراضي مستأجريه. وقد حل محل نظام «التيمار» في البلقان.

الجاكير: أراضٍ زراعية كانت تعطى بصفة مؤقتة للضباط العسكريين في عهد الحكم المغولي في الهند.

المنصبدار: هي الطبقة التي كانت تؤلف قمة جهاز الدولة في العهد المغولي في الهند، وتتألف من ضباط عسكريين يمنحهم الامبراطور أراض زراعية (الجاكيرات».

الزامندار: طبقة الحكام الريفيين المحليين في الهند المغولية، وكانوا يقودون قوات المشاة، وكان يؤذن لهم بجباية حصته من الفائض الزراعي من الفلاحين.

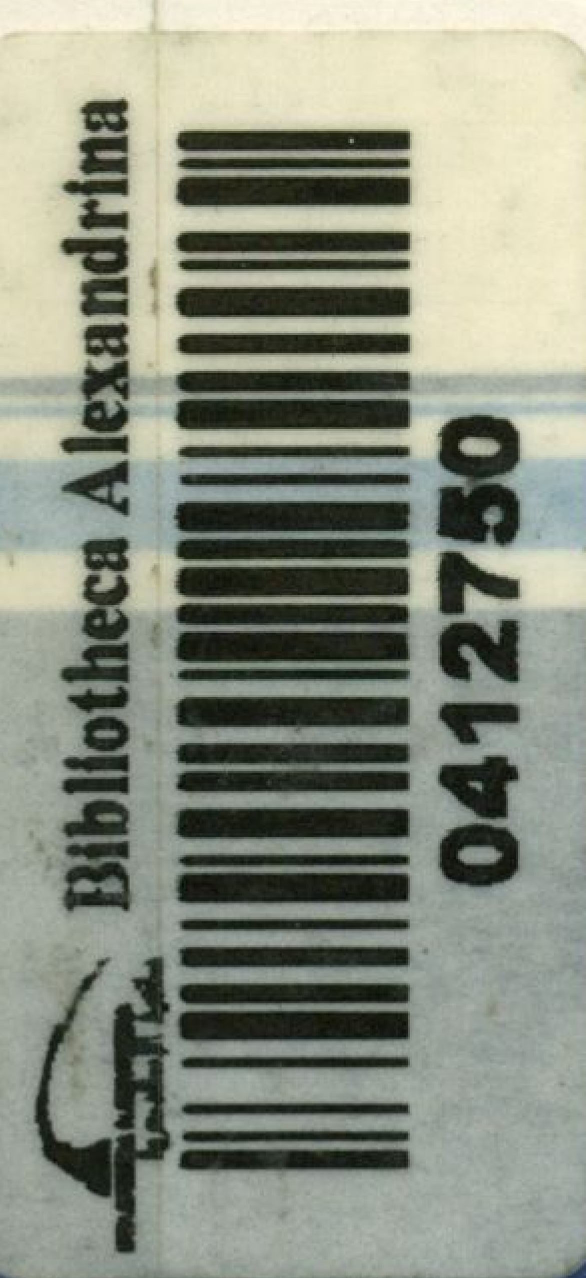
دولة الشرق الاستبدادية

البحثان المنشوران ضمن هذا الكتاب، هما جزء من كتاب لبيري اندرسن بعنوان «أصول دولة الحكم المطلق» الصادر في لندن عن منشورات «نيو لفت بوك».

البحثان: «دار الاسلام أو نظام الحكم والاقتصاد في الدولة العثمانية»، و«حول النمط الآسيوي في الانتاج»، يتكاملان من حيث طرحهما للمشكلة على المستويين النظري والتطبيقي.

الكتاب، يضيء جوانب المسألة نظريا، عبر اعادتها إلى أصولها في فكر عصر التنوير الأوروبي، ثم يربطها بطروحات ماركس والمدارس الماركسية المختلفة، كما يقوم بدراسة المسألة تاريخيا أي عبر ردها إلى أصولها على أرض الواقع.

اختيارنا للبحثين نابع من ارتباطهما بتاريخنا الحديث. فدراسة نمط الانتاج خلال الحقبة العثمانية، ما يزال نادرا في الأدبيات الفكرية العربية. فالكتاب يسد نقصاً ويفتح أبواب النقاش الجدي والجاد.



مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧ - ١٣ بيروت . لبنان

١٧ ل. ل